



السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي
(الكوميسا)

التقرير السنوي

٢٠٢٠

عن الكوميسا

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) هي تجمع اقتصادي إقليمي يتألف من ٢١ دولة أفريقية عضو اتفقت على تعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المنفعة المتبادلة لكافة شعوب الإقليم.

الدول الأعضاء للكوميسا

بوروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي.



للاتصال والتواصل:

الأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

شارع بن بيللا روود

ص. ب: ٣٠٠٥١ - لوساكا - زامبيا

تليفون: ٢٦٠٢٢١٢٢٩٧٢٥/٣٢ +

بريد إلكتروني: info@comesa.int

الموقع الإلكتروني: <http://www.comesa.int>

فيسبوك: [Facebook.com/ComesaSecretariat](https://www.facebook.com/ComesaSecretariat)

تويتر: [@comesa_lusaka](https://twitter.com/comesa_lusaka)

تصميم وإخراج:

وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي

بالأمانة العامة للكوميسا

المحتويات



i	قائمة الجداول
iii	قائمة الأشكال
vi	رسالة من رئيس قمة الكوميسا
٥	أهداف الكوميسا
٦	الهيكل المؤسسي للكوميسا
٦	الدول الأعضاء بالكوميسا
٧	تلخيص واف
١٠	الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا خلال عام ٢٠٢٠
١٣	السياسة النقدية وتطورات أسعار الصرف
١٦	الدين الحكومي
٢١	الفصل الثاني: تنفيذ برامج الكوميسا للتعاون والتكامل الإقليمي
٢٢	تكامل الأسواق
٢٢	أداء التجارة العالمية للكوميسا
٣٩	السوق الداخلية
٤٠	نظام التجارة المبسط
٤١	الحواجز غير الجمركية في إقليم الكوميسا
٤١	مفاوضات تجارة الخدمات
٤٣	تنفيذ المشاريع
٤٤	برامج تيسير التجارة
٥٠	مشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى
٥١	آخر التطورات بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة بالثلاثية
٥٢	آخر التطورات بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
٥٢	برنامج البحوث الاقتصادية والسياسات التجارية
٥٤	برنامج الكوميسا للإحصاء
٥٦	برنامج العون من أجل التجارة بالكوميسا
٥٨	زيادة الاستثمارات
٥٨	تقوية الاقتصاد الأزرق
٥٩	تسخير الفوائد التي توفرها الشراكات الاستراتيجية
٦٨	تطوير البنية التحتية الاقتصادية - النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية
٧٢	التصنيع
٧٦	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية
٨١	التأهب الإقليمي واستعداد الأمانة العامة
٩٢	الفصل الثالث: عمليات مؤسسات الكوميسا
٩٣	معهد النقد بالكوميسا
٩٤	غرفة المقاصة بالكوميسا
٩٥	اتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا (كومفوب) - (فيكوم سابقاً)
١٠٠	وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا (ريا)
١٠٢	معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية
١٠٥	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا
١١٥	محكمة عدل الكوميسا
١١٦	التحالف من أجل تجارة السلع بالشرق والجنوب الأفريقي
١١٧	مجلس المكاتب المسؤولة عن برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا
١٢٢	زيب-ري (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية)
١٣٠	مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا
١٣٧	الفصل الرابع: التقرير المالي
١٣٨	تقرير الأمين العام ٢٠٢٠
١٣٨	التقرير المالي
١٣٩	حسابات الإدارة التنظيمية ٢٠٢٠
١٣٩	بيان الموقف المالي
١٤١	حسابات الإدارة التنظيمية ٢٠٢٠
١٤١	بيان الإيرادات والنفقات وغيرها من الإيرادات الشاملة
١٤٣	بيان الإيرادات والمصروفات للبرامج الممولة من المنح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
١٤٧	الأداء في ميزانية المنح ٢٠٢٠
١٤٨	تقرير المراجع المستقل
١٥٠	بيان الموقف المالي
١٥٢	بيان الإيرادات والمصروفات وغيرها من الإيرادات الشاملة
١٥٤	بيان التغييرات في الأموال المتراكمة والاحتياطيات
١٥٦	بيان التدفقات النقدية

قائمة الجداول



الجدول ١:	التجارة العالمية للكوميسا، ٢٠١١ - ٢٠١٩، ملايين الدولارات الأمريكية
الجدول ٢:	التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد، ٢٠١٧ - ٢٠١٩، القيم بمليون دولار أمريكي
الجدول ٣:	حصص السوق الرئيسية للتصدير للكوميسا، ٢٠١٨ و ٢٠١٩
الجدول ٤:	حصص أسواق الاستيراد الرئيسية للكوميسا، ٢٠١٨ و ٢٠١٩
الجدول ٥:	أسواق التصدير الرئيسية للدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠١٩، القيم بالمليون دولار أمريكي
الجدول ٦:	أسواق مصادر الاستيراد الرئيسية للدول الأعضاء بالكوميسا، ٢٠١٩، القيم بالمليون دولار أمريكي
الجدول ٧:	أكبر مُصدري الخضروات والفواكه في الكوميسا، ٢٠١٨ و ٢٠١٩
الجدول ٨:	أكبر مُصدري التبغ ومنتجات التبغ في الكوميسا، ٢٠١٧ و ٢٠١٨
الجدول ٩:	إجمالي الصادرات البنينية في الكوميسا حسب القطاع، القيم بالمليون دولار أمريكي
الجدول ١٠:	إجمالي الصادرات البنينية في الكوميسا حسب الدولة، ٢٠١٧-٢٠١٩ (القيم بالمليون دولار أمريكي)
الجدول ١١:	التجارة البنينية في الكوميسا، ٢٠١٨ و ٢٠١٩، القيم بالمليون دولار أمريكي و٪ للحصص
الجدول ١٢:	أفضل منتجات الصادرات البنينية في الكوميسا وتصنيفها، ٢٠١٥ - ٢٠١٩
الجدول ١٣:	التجارة البنينية في الكوميسا كنسبة مئوية من التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد (٢٠١١-٢٠١٩)
الجدول ١٤:	أهم صادرات الكوميسا إلى الكوميسا والبلدان الأفريقية، ٢٠١٧ - ٢٠١٩
الجدول ١٥:	أهم واردات الكوميسا من الكوميسا والبلدان الأفريقية، ٢٠١٧ - ٢٠١٩
الجدول ١٦:	الإخطار بشأن الفئات أ و ب و ج والتصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة
الجدول ١٧:	الوضع الراهن للنقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد في إقليم الكوميسا (كما هو في نوفمبر ٢٠١٨)
الجدول ١٨:	اتجاهات توزيع المبالغ ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ (المبالغ باليورو)
الجدول ١٩:	الأنشطة القطرية لصوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية
الجدول ٢٠:	حالة التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي
الجدول ٢١:	الأداء المالي لتجمع إعادة التأمين للبطاقة الصفراء
الجدول ٢٢:	حركة مجالات الأداء الأساسية بين أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠١٩
الجدول ٢٣:	انتشار أعمال شركة زيب-ري الإقليمية

قائمة الأشكال



- الشكل ١ : متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكوميسا (% للتغير عام بعد عام)
- الشكل ٢ : متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي، % التغيير)
- الشكل ٣ : متوسط رصيد المالية العامة في الكوميسا (بما في ذلك المنح، % من الناتج المحلي الإجمالي)
- الشكل ٤ : متوسط الدين الحكومي للكوميسا (% من الناتج المحلي الإجمالي)
- الشكل ٥ : متوسط الحساب الجاري الخارجى للكوميسا (بما فى ذلك المنح ، % من اجمالى الناتج المحلى)
- الشكل ٦ : متوسط احتياطيات الكوميسا (الغطاء بالأشهر من واردات السلع والخدمات)
- الشكل ٧ : أسواق تجارة التصدير الرئيسية للكوميسا: ٢٠١٨ - ٢٠١٩
- الشكل ٨ : أسواق الاستيراد الرئيسية للكوميسا: ٢٠١٨ - ٢٠١٩
- الشكل ٩ : صادرات الكوميسا حسب القطاعات، القيم بالمليون دولار أمريكي
- الشكل ١٠ : عدد عمليات الاندماج حسب الدولة العضو المتأثرة، ٢٠٢٠
- الشكل ١١ : عدد عمليات الدمج حسب القطاع الاقتصادي المختار، ٢٠٢٠
- الشكل ١٢ : اتجاهات تقييم الاندماج، ٢٠١٣-٢٠٢٠
- الشكل ١٣ : عدد قضايا الممارسات التجارية التقييدية لكل دولة عضو
- الشكل ١٤ : عدد قضايا الممارسات التجارية التقييدية لكل قطاع اقتصادي، ٢٠٢٠
- الشكل ١٥ : عدد حالات حماية المستهلك لكل دولة عضو، ٢٠٢٠
- الشكل ١٦ : عدد حالات حماية المستهلك حسب القطاع الاقتصادي، ٢٠٢٠
- الشكل ١٧ : اتجاهات تقييم حالات حماية المستهلك، ٢٠١٣-٢٠٢٠
- الشكل ١٨ : البطاقات الصفراء الرقمية الصادرة عام ٢٠٢٠
- الشكل ١٩ : دخل أقساط التأمين المحصل في ٢٠٢٠ بالدولار الأمريكي
- الشكل ٢٠ : عدد مطالبات تعويضات البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢٠
- الشكل ٢١ : عدد سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة
- الشكل ٢٢ : قيمة سندات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المنفذة (بالدولار الأمريكي)
- الشكل ٢٣ : عدد كارتنيهاات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك المصدرة
- الشكل ٢٤ : المكاتب القطرية لشركة زيب-ري
- الشكل ٢٥ : إجمالي أقساط التأمين ونمو صافي دخل الأقساط
- الشكل ٢٦ : انتشار الأعمال
- الشكل ٢٧ : الأرباح وتوزيع الحصص
- الشكل ٢٨ : الأصول وصناديق المساهمين



الأمين
العام

خطاب الإحالة

منذ إنشائها عام ١٩٩٤، واصلت الكوميسا، التي تشكل الآن مجموعة إقليمية اقتصادية قوية تضم واحد وعشرين (٢١) دولة عضو، الاضطلاع بدورها كقوة دافعة لجهود التكامل في القارة الأفريقية. وقد قُطعت أشواط كبيرة في مجموعة واسعة من البرامج بما في ذلك تحرير وتيسير التجارة، وإدارة الجمارك، وتيسير النقل، وتمويل التجارة والمشروعات، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتنمية المؤسسية، والتعاون الفني وبناء القدرات. كما تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال تنسيق السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية. وفي سبيل ضمان استمرار الدور المهم وترسيخ مكانة الكوميسا ككيان موجّه نحو التنمية وملائم للفرص الذي أنشئت من أجله، فإن برامج الكوميسا تسترشد بخطة استراتيجية متوسطة المدى مدتها خمس سنوات تمت مواءمتها مع الأطر القارية والعالمية مثل أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وأجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويعد العام ٢٠٢٠ استثنائياً من حيث بداية جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وتصاعدها وتأثيرها المدمر. فقد فرض هذا البلاء تحديات هائلة على كيفية إجراء الكوميسا لأعمالها والاستمرار في دعم وتيسير التجارة الإقليمية البينية. وتبرز من بين التحديات الرئيسية قيود الميزانية على مستوى الدول الأعضاء نتيجة لإعادة تخصيص الموارد من أجل اتخاذ تدابير لاحتواء الجائحة والتخفيف من آثارها الاقتصادية السالبة. وقد أدى ذلك إلى تخفيض ميزانية الكوميسا. ومن أجل التعامل مع هذه التحديات الجسيمة، اعتمدت الكوميسا تدابير للصدوم بما في ذلك ترتيبات عمل إلكترونية (عبر الانترنت) مدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث نجحت في نوفمبر ٢٠٢٠ في عقد اجتماعات أجهزة صنع السياسات التي أعطت التوجيه السياساتي للاستمرار في تنفيذ البرامج. ومن بين القرارات الأخرى، اعتماد أجهزة صنع السياسات لمنصة الكوميسا الإلكترونية لكوفيد-١٩ من أجل تبادل وتقاسم المعلومات بشأن توافر المنتجات الأساسية في الدول الأعضاء بهدف تيسير التجارة في البيئة الجديدة. علاوة على ذلك، واصلت الكوميسا العمل نحو تطوير أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية، والتي ستوفر للتجار الأدوات والبنى التحتية الرقمية اللازمة لتعزيز التجارة البينية والتجارة العالمية. وفي سبيل معالجة تحديات النقل والعبور خلال جائحة فيروس كوفيد-١٩، فقد وُضعت مجموعة من المبادئ التوجيهية؛ وهي المبادئ التوجيهية للثلاثية بشأن تيسير التجارة والنقل من أجل البضائع والخدمات وطريقة آمنة وفعالة ومجدية من حيث التكلفة، والمبادئ التوجيهية للحركة الآمنة للأشخاص والسلع الشخصية عبر الحدود. بالإضافة إلى تطوير أداة جديدة أخرى وهي النظام الإلكتروني لرصد الرحلات بالمرات من أجل تيسير عمليات النقل. أما على صعيد مسائل النوع، فقد تم إطلاق المنصة الرقمية لمشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية في تسع (٩) من الدول الأعضاء لتمكين النساء من الحصول على الخدمات المالية وغير المالية ولتبادل الخبرات. وفي التوجه نحو المستقبل، فإن الجانب الذي يُشكل أهمية بالغة هو التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي للاقتصادات الفردية في الإقليم. فقد أثبتت جائحة فيروس كوفيد-١٩ بوضوح، وبالرغم من عرقلة القنوات التجارية، أنه يمكن للمصنعين المحليين الارتقاء إلى مستوى الحدث. ولذلك، توجد ضرورة للاستفادة من برامج الكوميسا القائمة، ومن أدوات تيسير التجارة ومن المبادرات القارية من قبيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي. إلى جانب ذلك، سوف تستمر عملية الرقمنة في الاضطلاع بدور مهم في اقتصادات الإقليم في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩. وتبرز الآن، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة قيام جميع أصحاب المصلحة في أجندة التكامل للكوميسا بتجديد التزامهم وتكريس أنفسهم من جديد للمثل والغايات المنصوص عليها في معاهدة الكوميسا. ويستلزم هذا الجانب تتبع تعميم الأطر النموذجية، والبروتوكولات والسياسات التي تم اعتمادها على المستوى الوطني.

ووفقاً لأحكام الفقرة (٨) من المادة (١٧) من معاهدة الكوميسا، فيشرفني تقديم التقرير السنوي للكوميسا للعام ٢٠٢٠.

تشيليشي ميونديو كايويوي

أمين عام الكوميسا



رسالة رئيس قمة الكوميسا

قمة
الكوميسا



عقب إنشائها في ١٩٩٤، جاءت الكوميسا لتخلف منطقة التجارة التفضيلية بالشرق والجنوب الأفريقي التي أنشئت في عام ١٩٨١، لتصبح مجموعة اقتصادية إقليمية في أفريقيا؛ حيث أثبتت الكوميسا جدارتها كأحدى أعمدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنشئت بموجب معاهدة أبوجا، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ويتمثل التفويض الرئيسي للكوميسا في دعم التحول الاجتماعي والاقتصادي الهيكلي في الإقليم. ولهذا الغرض فإن الكوميسا تعمل مع الآخرين بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم استناداً إلى التجارة والصناعات الزراعية وتعزيز الاستثمار والربط المادي والرقمي وبرامج إدماج السيدات والشباب والاستغلال المُستدام للموارد الطبيعية.

وعلى مدى ٢٧ عاماً الآن، فإن المنظمة ظلت تعمل بلا كلل مع دولها الأعضاء ومن خلال الدعم الذي يوفره الشركاء من أجل التكامل الإقليمي الفعال لفائدة شعوب الإقليم. وظلت المنظمة تحافظ عبر السنوات على هذا النهج من خلال تنفيذ مختلف برامج التنمية. وأثبتت أدواتنا المتعلقة بتسيير التجارة فائدتها ويتم حالياً تبنيتها من قبل بلدان خارج إطار تكتلنا الإقليمي. وقد اكتسبت مؤسساتنا المتخصصة في مجالات التمويل والتأمين وسياسات المنافسة والصناعة وغيرها سمعة إقليمية وأصبح بعضها يشكل مرجعية عالمية.

وسوف تواصل الكوميسا على الرغم من التحديات الحالية والناشئة وضع الأسس الضرورية، مثل إضفاء الطابع الرقمي، وذلك للمحافظة على مرونتها وقدرتها على استباق معالجة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لشعوبنا.

لقد كان عام ٢٠٢٠ بمثابة وقتٍ عصيب ومؤلم بشكل خاص بالنسبة للإقليم والقارة والعالم بأكمله وذلك بسبب تمشي جائحة كوفيد-١٩. وقد أدى ذلك إلى أن تتخذ البلدان مختلف التدابير الضرورية لمكافحة الفيروس والحد من انتشاره، بما في ذلك فرض القيود على السفر والإغلاق. وبلا شك فإن هذه التدابير أثرت على العمليات الاقتصادية والتجارية على الحدود إلى جانب ممارسة التجارة. وعلاوة على ذلك فقد كان لها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة حيث زادت معدلات البطالة في الإقليم وفقدان سبل المعيشة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وإضافة إلى الآثار الصحية وفقدان الأرواح فإن الجائحة أدت بشكل لا يمكن تفاديه إلى تقويض التقدم الكبير الذي حققته الكوميسا في إنجاز رسالتها وأهدافها.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، فقد استطاعت الكوميسا التكيف ومواصلة لعب دورها المُحفز للتنمية من خلال التركيز بشكل رئيسي على تسيير التجارة ودعمها وتأمينها. وعلى وجه التحديد فقد شملت الجهود وضع المبادئ التوجيهية لتسيير تنقلات الأفراد والسلع بشكل آمن. كذلك تم تكثيف تقاسم المعلومات بهدف دعم جميع أصحاب المنفعة والتواصل حول توفر السلع الأساسية الضرورية على مستوى الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك فإن الجائحة مثلت فرصة لمنظمتنا لتنفيذ أحد برامجها الرائدة المتمثلة في منطقة التجارة

الحرّة الرقمية بالكوميسا، وذلك لتعزيز التجارة البينية في الإقليم ونصيب الكوميسا في التجارة العالمية. وفي ظل تواصل مواجهة الإقليم للجائحة، فإن تركيز الأمانة العامة والدول الأعضاء ينصب، من خلال دعم الشركاء، على لمبادرات الرامية إلى تحقيق التكيف واستراتيجيات التعافى وأخيرا إعادة الإعمار.

كذلك فإن العام ٢٠٢٠ قد شهد اكتمال خطتنا الاستراتيجية الحالية متوسطة المدى ٢٠١٦ - ٢٠٢٠، وهي بمثابة خارطة الطريق لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي. وقد تم تحقيق نتائج مقدرّة على الرغم من التحديات التي واجهت الركائز الاستراتيجية التسع المُستهدفة المتمثلة تحديداً في تكامل الأسواق والاستثمارات الأجنبية والاقتصاد الأزرق والشراكات الاستراتيجية والبنية التحتية الاقتصادية والتصنيع والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية علاوة على الحاجة إلى بناء القدرات التشغيلية للدول الأعضاء والأمانة العامة. وقد تم الاستفادة في إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة متوسطة المدى ٢٠٢١ - ٢٠٢٥، من هذه الخبرة ومن بناء القدرات للدول الأعضاء والأمانة العامة وذلك بهدف التعجيل بتحقيق أهداف التكامل الإقليمي والإسهام في إنجاز أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة.

ولهذا الغرض فإن هذه الخطة الجديدة مبنية على أربعة ركائز مترابطة: هي تحديداً التجارة وتكامل الأسواق والتكامل المادي وتكامل الإنتاج والتكامل الاجتماعي والجنساني. ويعنى ذلك مواصلة وضع البرامج التي تتكيف مع الواقع ومع احتياجات السكان والتي تستوفى مطالب البيئة المُتغيرة.

ويسلط هذا التقرير الضوء على البرامج التي تم تنفيذها والمبادرات التي أطلقتها منظمنا في ٢٠٢٠ في ظل سياق غير مسبوق مما حدا بنا لتبني المزيد من الابتكارات وأوجه التكيف. كذلك فإن التقرير يشير إلى التحديات التي تم مجابتهها إلى جانب الدروس المُستفادة بهدف الاسترشاد بها مستقبلا في وضع وتنفيذ المبادرات الإقليمية. وختاماً، فإن الكوميسا ترحب بمساهمات شركائها من خلال دعمهم المالي والفني بهدف تنفيذ برامج التكامل الإقليمي. وإننا نتوجه بخالص الشكر للدول الأعضاء التي على الرغم من القيود الوطنية التي أوجبها التعامل مع تفشي جائحة كوفيد-١٩، إلا أنها أظهرت تواصل دعمها المخلص لأجندتنا.

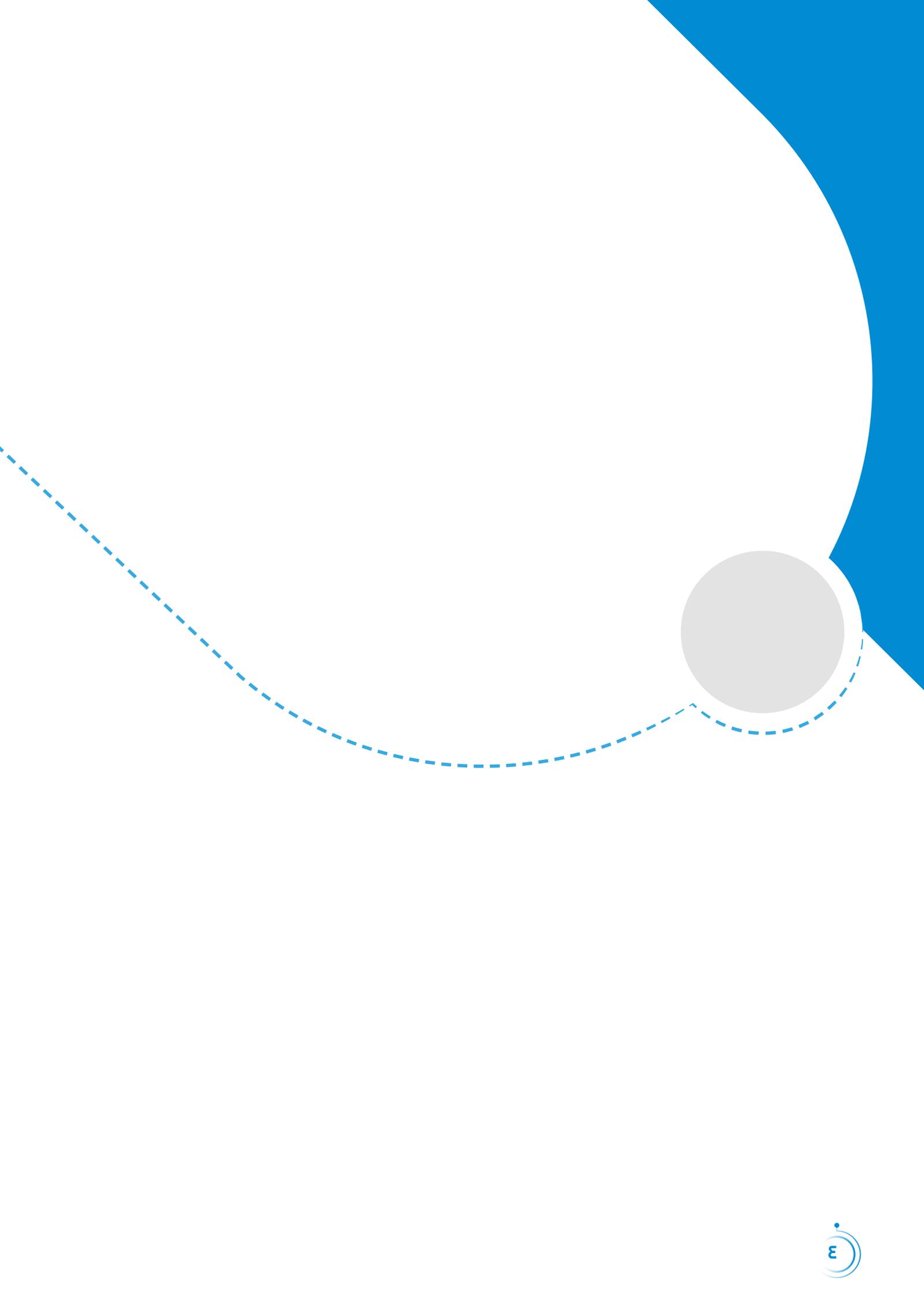
ونتوجه بعبارات التشجيع للأفراد من أبناء شعوبنا المشاركين في مكافحة الجائحة بشكل مباشر وغير مباشر وفي العديد من الأعمال الرامية إلى تحقيق رفاهة الإقليم والقارة واستقرارهما. ونبعث بآيات الامتنان للأمانة العامة على عملها الرائع.

أخيراً، فإننا نحث على مواصلة التعبئة وتعزيز التعاون في ظل السعى إلى بلوغ هذا الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية المُستدامة في إقليمنا.

فخامة الرئيس / أندري راجويلينا

رئيس جمهورية مدغشقر

ورئيس قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا



رؤية الكوميسا

تتمثل رؤية الكوميسا في "تحقيق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل تماماً ولديه القدرة على المنافسة دولياً ويتمتع بمستويات عالية من المعيشة لجميع سكانه وعلى استعداد للاندماج في المجموعة الاقتصادية الأفريقية".

مهمة الكوميسا

تتمثل مهمة الكوميسا في "السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، ولا سيما في مجالات التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة، والطاقة ومسائل النوع، والزراعة، والبيئة والموارد الطبيعية".

أهداف الكوميسا

يجرى تنفيذ برامج الكوميسا تحقيقاً لأهداف وغايات معاهدة الكوميسا على النحو المنصوص عليه في المادة (٣) من المعاهدة؛ حيث تتمثل أهداف وغايات السوق المشتركة فيما يلي:

- (١) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية هياكل الإنتاج والتسويق على نحو أكثر توازناً وانسجاماً؛
- (٢) تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، والاعتماد المشترك للسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، ورفع مستويات شعوب إقليم الكوميسا وتعزيز توثيق العلاقات بين دولها الأعضاء؛
- (٣) التعاون في تهيئة بيئة مواتية للزراعة وللإستثمار الأجنبي والإستثمار عبر الحدود والمحلي، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتبني العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- (٤) التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة؛
- (٥) التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية العالم، واعتماد مواقف مشتركة في المحافل الدولية؛
- (٦) المساهمة في إنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية وفي تقدمها وتحقيق أهدافها.

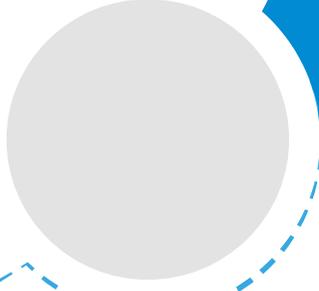
الهيكـل المؤسسي للكوميسا

- (أ) قمة رؤساء الدول والحكومات: الجهاز الأعلى للسوق المشتركة وتضم رؤساء الدول والحكومات في جميع الدول الأعضاء الإحدى وعشرين.
- (ب) المجلس الوزاري: يضم الوزراء من جهات التنسيق الوزارية في جميع الدول الأعضاء. ويكون المجلس الوزاري مسؤولاً عن الإشراف على أداء وتطوير الكوميسا وضمان تنفيذ البرامج والسياسات المتفق عليها.
- (ج) اللجان الفنية: تضم مسؤولي القطاع المحددين من الدول الأعضاء. واللجان الفنية مسؤولة عن إعداد برامج وجدول زمنية شاملة للتنفيذ، والتي تعمل على إعطاء الأولوية للبرامج فيما يتعلق بكل قطاع. علاوة على ذلك، فإن اللجان الفنية ترصد وتستعرض تنفيذ برامج التعاون.
- (د) لجنة محافظي البنوك المركزية: تتألف من محافظي البنوك المركزية في جميع الدول الأعضاء، وأعضاء اللجنة مسؤولون عن الشؤون المالية والنقدية الإقليمية.
- (هـ) اللجنة الحكومية: تضم اللجنة الحكومية الأمناء الرئيسيين والدائمين من الدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن وضع البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون، باستثناء القطاعين المالي والنقدي. كما ترصد اللجنة أداء السوق المشتركة وتطورها وتشرف على تنفيذ البرامج وفقاً لأحكام المعاهدة.
- (و) الأمانة العامة: تتكون من الموظفين الذين يمثلون الدول الأعضاء الإحدى وعشرين، ويرأسها الأمين العام، الذي تعينه سلطة القمة. ويقع مقر الأمانة العامة للسوق المشتركة في العاصمة لوساكا بزامبيا.

الدول الأعضاء بالكوميسا

دولنا الأعضاء هي: بروندي، وجزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والصومال، والسودان، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي.

تلخيص وافٍ



يعرض هذا التقرير السنوي البرامج التي نفذتها واضطلعت بها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في عام ٢٠٢٠. كما إنه يُسجل الإنجازات التي تحققت، والتحديات التي تم مجابتهها خلال العام. وعلى الرغم من التحديات التي تمت مواجهتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، واصلت الكوميسا العمل بشكل وثيق مع دولها الأعضاء وشركاء التنمية لتنفيذ برامج التكامل في البيئة الجديدة. وفي هذا الصدد، قدمت الدول الأعضاء وشركاء التنمية الموارد المالية والفنية اللازمة لدعم البرامج والمشاريع.

واستند التقرير على الركائز الرئيسية التي تُوجه أجندة التكامل الإقليمي مع إعطاء لمحة عامة تحدد مسار العمل المستقبلي والعقبات المحتملة. وقد واصلت الكوميسا في الغالب، الاسترشاد بخطتها الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار آثار جائحة فيروس كوفيد-١٩، إلى جانب تيسير تنسيق السياسات والمعايير والأنظمة في ركائزها. والتي من أبرزها التجارة والجمارك، والبنية التحتية واللوجستيات، والصناعة والزراعة، ومسائل النوع والشؤون الاجتماعية لضمان التقارب، مما يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتيسير التنقل "الآمن" للأشخاص والسلع والخدمات.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الكوميسا دعم تكامل الأسواق بشكل رئيسي من خلال برنامج تيسير التجارة ومبادرة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، الذي يشمل التدخلات التالية: منطقة التجارة الحرة الرقمية، وشهادة المنشأ الإلكترونية، وحوسبة (أتمتة) الجمارك، والنافذة الإلكترونية، ونظام رصد الحواجز غير الجمركية، ونظام التجارة المبسط، وتقديم الدعم لإحصائيات التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وكاستجابة مباشرة لجائحة فيروس كوفيد-١٩، اعتمدت أجهزة صنع السياسات منصة كوميسا الإلكترونية المعنية بفيروس كوفيد-١٩ لتبادل وتقسيم المعلومات بشأن توافر المنتجات الأساسية داخل الدول الأعضاء بهدف تيسير التجارة في البيئة الجديدة.

واستضاف برنامج بناء القدرات والسياسات والبحوث الاقتصادية منتدى البحوث السنوي الذي ركز على الفرص التي تتيحها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج درجة الماجستير في التكامل الإقليمي الذي بدأ في جامعة كينيا في كينيا وجامعة موريشيوس.

ومن خلال الإسهام الذي قدمته الكوميسا، فقد تم إحراز تقدم نحو تحقيق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية اللتين وسعتا حجم السوق ووفرتا المزيد من الفرص للتجارة. وعلى مستوى الثلاثية، وُضعت مبادئ توجيهية بشأن تيسير التجارة والنقل من أجل نقل البضائع والخدمات بطريقة آمنة وفعالة من حيث التكلفة خلال فترة جائحة فيروس كوفيد-١٩، وللحركة الآمنة للأشخاص والسلع الشخصية عبر الحدود أثناء جائحة كوفيد-١٩. ويُشكل تعزيز الهياكل الأساسية الاقتصادية هاجساً رئيسياً في مجال التكامل التنموي. وبسّرت الكوميسا تطوير البنية التحتية في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تقديم الدعم لتطوير المشاريع، ودعم دراسات الجدوى، وتعبئة الموارد، والخدمات الفنية والاستشارية.

ولضمان تحقيق السلم والاستقرار الضروريين للتكامل والتنمية على المستوى الإقليمي، واصلت الكوميسا تنفيذ برنامجها للحكومة والسلم والأمن ومشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى.

وحصل تنفيذ برنامج الكوميسا للتصنيع الذي يسترشد باستراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع (٢٠١٧-٢٠٢٦) على دفعة قوية من خلال التمويل المقدم من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر للمساعدة في تنفيذ البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق. ويهدف البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية للشركات والوصول إلى الأسواق إلى دعم تنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة والوصول إلى الأسواق في إقليم الكوميسا وخارجه. وتمثلت إحدى الإنجازات الرئيسية لبرنامج التصنيع في اعتماد خارطة الطريق وخطة العمل ومذكرة التفاهم للمشروع الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي.

وفيما يتعلق بالزراعة والموارد الحيوانية، واصلت الكوميسا في الاضطلاع بدورها كشريك رئيسي في تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (كاداب) عن طريق دعم الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات في عمليات البرنامج، بما في ذلك التخطيط القائم على الأدلة، وتنفيذ واستعراض/رصد الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي. وتتيح هذه الجهود الفرصة للدول الأعضاء من

جذب المزيد من الاستثمارات في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية وتعزيز تحقيق أهداف وتطلعات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية/ملاابو. وقد قام برنامج الكوميسا للثروة الحيوانية بوضع أدلة/كُتيبات لتنسيق تصنيف الماشية والماعز والأغنام وتجارة الماشية في الكوميسا، والتي تُقيّم الجوانب الرئيسية لقطاع الثروة الحيوانية وتعمل مع عدة شركاء لتنفيذ مشروع "لايف ٢ أفريقيا" (LIVE٢Africa). وواصلت الكوميسا تنفيذ برنامج التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية /الحواجز الفنية أمام التجارة لضمان التنفيذ الفعّال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية/وتدابير الحواجز الفنية أمام التجارة الفعّالة والقائمة على المخاطر والمُنسقة لتيسير التجارة الإقليمية والدولية على نحو آمن.

وفي عام ٢٠٢٠، واصلت الكوميسا الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاجتماعية. وقد تم تنفيذ ذلك من خلال تطوير أدوات تعميم مراعاة منظور مسائل النوع، وتدريب وإشراك أصحاب المصلحة. وقد تم إطلاق المنصة الرقمية لمشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية في الدول الأعضاء إلكترونياً (عبر تقنية الفيديو كونفيرنس) لتمكين النساء من الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك تبادل الخبرات. واستمر تنفيذ مشروع إشراك الشباب في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة الشباب على المشاركة في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال دعم نظام تعزيز المنظمات الحكومية الإقليمية الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم الاضطلاع بأنشطة لتعزيز قدرة الأمانة العامة للكوميسا على تنسيق وتيسير برامج التكامل الإقليمي. وشملت مجالات التركيز إدارة الموارد البشرية، والإدارة الاستراتيجية والتشغيلية، والرصد والتقييم، وإدارة المشتريات ونظم المعلومات. ومن ضمن أحد الأنشطة الرئيسية التي دعمها برنامج نظام تعزيز المنظمات الحكومية الإقليمية إعادة هندسة العمليات التجارية الذي تضمن مرحلة تشخيصية لتحديد فرص تحسين الكفاءة وبالتالي تقديم توصيات بشأن سبل تحسين سير العمل ودمج المعلومات.

وشملت الأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار إدارة الموارد البشرية بدعم من برنامج نظام تعزيز المنظمات الحكومية الإقليمية، من بين جوانب أخرى، مراجعة الهيكل التنظيمي ودليل التوظيف والاختيار، ووضع توصيفات الوظائف، وتقييم الوظائف والمهارات، ومراجعة الحسابات. علاوة على ذلك، يسّرت الأمانة العامة عقد اجتماعات ومؤتمرات إلكترونية (عبر تقنية الفيديو كونفيرنس) لمؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء، حيث اشترت المعدات والخدمات اللازمة لتنفيذ مهامها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب جائحة فيروس كوفيد-١٩، اتخذت مبادرات لرعاية الموظفين لتيسير تبادل المعلومات عن الجائحة وتنفيذ ترتيبات العمل خارج الموقع. وتم تقديم الدعم المناسب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للموظفين لضمان تهيئة بيئة عمل إلكترونية مواتية.

وبانتهاء فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠، قامت الكوميسا بتنسيق وتيسير وضع مشروع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ وإطار الرصد والتقييم من خلال إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الداخلي والخارجي. وفي إطار سعيها إلى تعزيز إبراز أو إظهار صورتها، بُذلت جهود لتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا، والفرص والمنافع التي تتيحها بين أصحاب المصلحة لزيادة الظهور والفهم، ولإثبات قيمة التكامل الإقليمي من أجل زيادة التعاون بين الدول الأعضاء.

وخلال السنة قيد الاستعراض، واصلت مؤسسات الكوميسا تقديم دعم محدد للقطاعات على النحو المنصوص عليه في المعاهدة. أما فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها خلال الفترة قيد الاستعراض، فقد أثرت جائحة فيروس كوفيد-١٩ على معظم البرامج والمشروعات، حيث لم يتمكن الموظفون من القيام بأنشطة مادية في الدول الأعضاء بسبب فرض الحجر الصحي، وعمليات الإغلاق، والقيود المفروضة على السفر. وبالإضافة إلى ذلك، أدت قيود الميزانية على مستوى الدول الأعضاء بسبب إعادة تخصيص الموارد من أجل اتخاذ تدابير تهدف إلى احتواء الجائحة إلى تخفيض ميزانية الكوميسا. وفي إطار الجهود المبذولة إلى ضمان استمرار عمليات التواصل مع الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين فيما يتعلق بالبرامج، تمكنت الأمانة العامة من إنشاء بيئة عمل إلكترونية.

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا خلال عام ٢٠٢٠



معلومات أساسية

يعرض هذا التقرير تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا خلال عام ٢٠٢٠ العام الذي تأثر سلباً بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩). ويحلل التقرير التطورات في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الرئيسية في الإقليم، ويُقيّم الآفاق/المنظورات على المدى المتوسط، ويُقدم توصيات بشأن السياسات على المدى القصير إلى المتوسط لمواجهة جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش المخاطر التي تهدد المشهد في المستقبل.

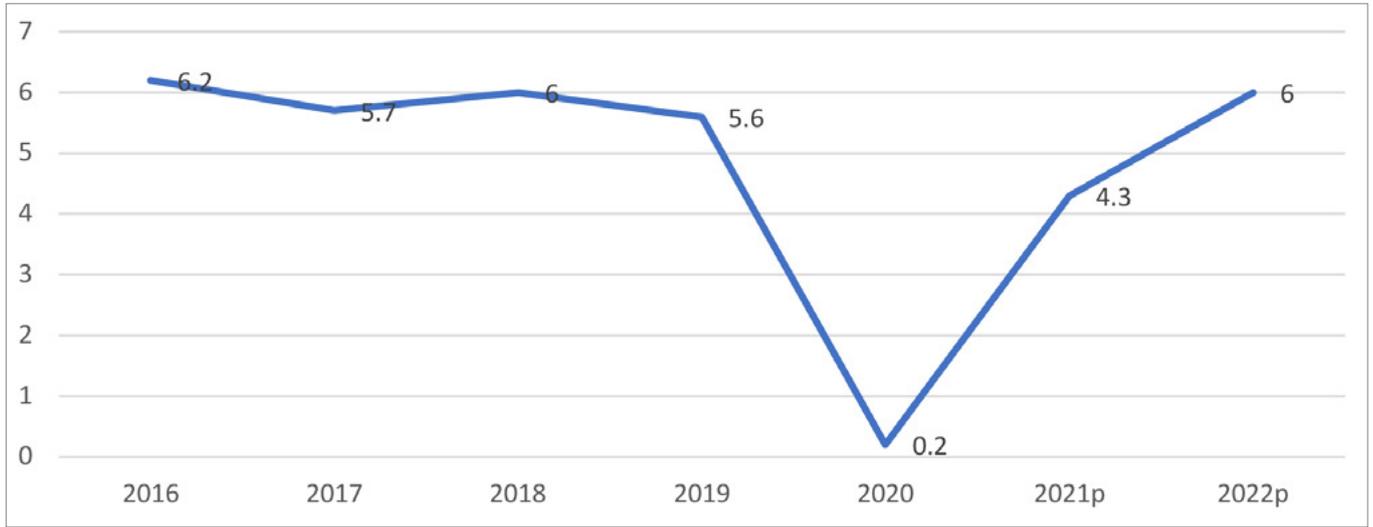
النمو

انكمش متوسط النمو في إقليم الكوميسا بشكل حاد في عام ٢٠٢٠، حيث تقلص بنسبة -٥,٤ نقطة مئوية إلى ٠,٢٪، من ٥,٦٪ في عام ٢٠١٩، ولكن من المتوقع أن ينتعش في السنوات التالية إلى ٤,٣٪ و ٦,٠٪ في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ على الترتيب. ويُعزى ذلك إلى أن النمو هبط إلى مستويات سلبية في عدد من الدول الأعضاء بالكوميسا.

وقد تأثرت نتائج النمو في عام ٢٠٢٠ سلباً بالأزمة الصحية والاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد-١٩ منذ بدء العام قيد الاستعراض، بما في ذلك، ما يلي: (١) أثر تدابير الاحتواء - الحجر الصحي، والإغلاق، والقيود المفروضة على السفر، وإغلاق الحدود، وإلغاء التجمعات العامة، وإغلاق المدارس/الجامعات، والعمل عن بعد، وتراجع الطلب العالمي فضلاً عن الآثار غير المباشرة على المستوى الإقليمي، مما أدى إلى انخفاض سريع في التجارة والسياحة؛ (٢) والقيود المالية الخارجية التي تنطوي على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والانخفاض الحاد في تدفقات رأس المال للداخل والتحويلات المالية مع ما يترتب على ذلك من آثار على سعر الصرف وتأجيل إصدار السندات التي تم التخطيط لها؛ (٣) وتأثير الصدمات المتعددة، ولا سيما آثار الفيضانات وغزو الجراد وانهيار أسعار السلع الأساسية.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن النمو المرن في بعض البلدان قد استفاد من تحسين الجوانب الأساسية للنمو، ولا سيما التحول التدريجي من الاستهلاك الخاص إلى الاستثمار والصادرات، مما خفض إلى حد ما من الموجات السلبية المرتبطة بجائحة فيروس كوفيد-١٩. وفي حين أن الموجة الثانية من جائحة فيروس كوفيد-١٩ - التي تجاوزت على نحو سريع نطاق وسرعة الموجة الأولى، تراجعت إلى حد ما في مجموعة واسعة من البلدان في الإقليم. وبينما يمكن للبلدان الاستعداد لمزيد من الموجات حيث لا يزال مستوى الحصول على اللقاحات ضئيلاً، تُظهر توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أبريل ٢٠٢١ أن متوسط النمو في إقليم الكوميسا سوف ينتعش إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢١ وإلى ٦,٠٪ في عام ٢٠٢٢ (الشكل ١).

الشكل ١: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكوميسا (% للتغير عام بعد عام)



المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

ويرتكز الانتعاش في توقعات النمو في الإقليم على: (أ) التفاؤل بشأن التعافي في الاقتصاد العالمي، مدفوعاً في جزء كبير منه بزيادة جهود التطعيم ضد فيروس كوفيد-١٩ في الاقتصادات المتقدمة والمستوى الاستثنائي لدعم السياسات متمثلاً في التحفيز المالي واستمرار الاستيعاب من قبل البنوك المركزية، مع احتمال حدوث تداعيات على الإقليم في شكل زيادة التجارة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، واستئناف تدفقات رأس المال؛ (ب) وانتعاش أسعار السلع الأساسية والطلب العالمي القوي، ولا سيما في الصين، إلى جانب انتعاش كل من الاستهلاك والاستثمار الخاصين. وبالفعل، قفزت أسعار النفط إلى ٦٧ دولاراً للبرميل في مارس ٢٠٢١، بعد أن كانت ٢٧ دولاراً للبرميل في أبريل ٢٠٢٠، مما يعكس جزئياً تحسن الطلب العالمي؛ (ج) والظروف المالية العالمية التيسيرية على نطاق واسع، وذلك نظراً لانخفاض أسعار الفائدة العالمية وفروق الأسعار. وينبغي أن يدعم ذلك استئناف إصدار السندات السيادية في الإقليم.

وفيما يتعلق بالتوجه المستقبلي، فإن أولى الاهتمامات بالنسبة للإقليم هي احتواء انتشار فيروس كوفيد-١٩ فضلاً عن فتح اقتصادات إقليم الكوميسا. وسوف يكون لتحقيق التوازن بين الهدفين اللذين يكادا يكونان متعارضين دوراً كبير في تحديد سرعة ومدى الانتعاش الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية. وسيعتمد مفتاح تحقيق التوازن الصحيح على مدى فعالية وكفاءة الحكومات في الإقليم مع استمرارها في تنفيذ تدابير الصحة العامة ومدى تكيف الجمهور مع ذلك. وتشمل أهم هذه التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، سرعة البدء في لقاح فيروس كوفيد-١٩ وتعزيز حملة التوعية بالتحصين والإقبال عليه، والالتزام بإجراءات التشغيل النموذجية لمنظمة الصحة العالمية، والفحوصات الجماعية، والعزل والحجر الصحي للحالات التي تم تحديدها.

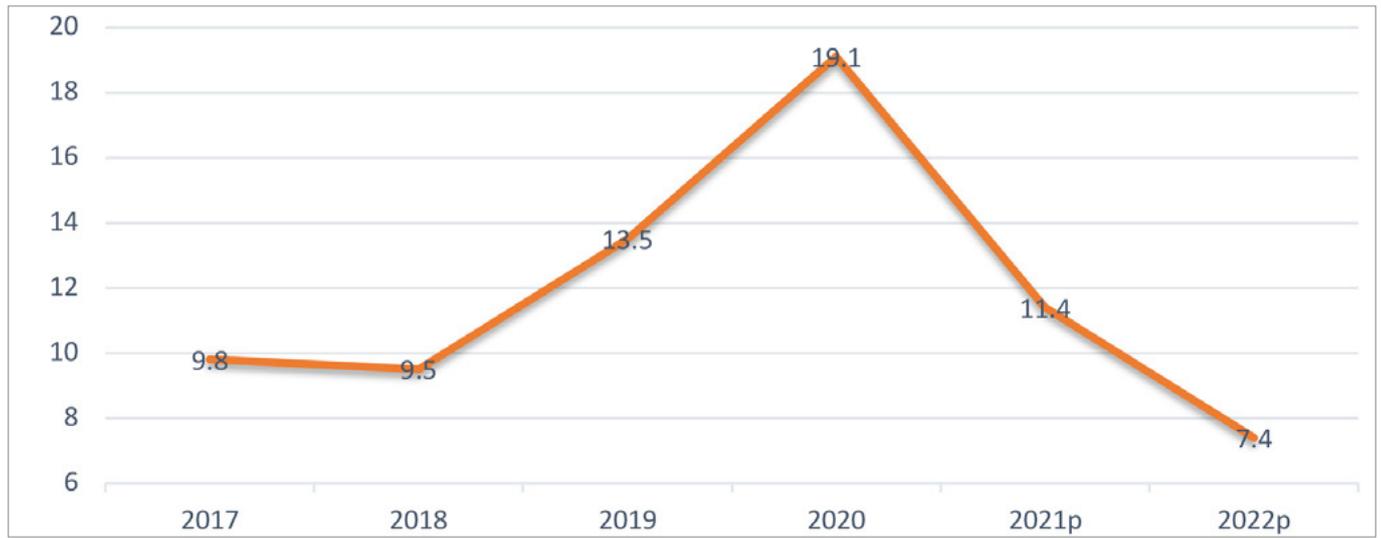
معدل التضخم

ارتفع متوسط معدل التضخم في إقليم الكوميسا إلى ١٩,١% في عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ١٣,٥% في عام ٢٠١٩ و ٩,٥% في عام ٢٠١٨، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى حد ما إلى نسبة ١١,٤% في عام ٢٠٢١ ثم إلى ٧,٤% في عام ٢٠٢٢ (الشكل ٢). وفي الغالب، يعكس ارتفاع معدل التضخم خلال السنة قيد الاستعراض ما يلي:

- (أ) ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب عمليات الإغلاق وتدابير الاحتواء التي أثرت على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية والإقليمية والمحلية، مما أدى إلى ندرة الأغذية المستوردة والمنتجة محلياً؛
- (ب) تأثير انخفاض قيمة العملة نتيجة هبوط أسعار السلع الأساسية الذي يهدد الإيرادات من النقد الأجنبي، ويفرض ضغطاً على النقد الأجنبي والتضخم؛
- (ج) انتعاش أسعار الطاقة قرب نهاية العام.

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات المتوقعة في الإمدادات الغذائية مدفوعة بالطقس الجيد المتوقع وارتفاع أسعار الصرف المدعوم باستئناف تدفقات رأس المال بسبب البيئة الخارجية الأكثر ازدهاراً.

الشكل ٢: متوسط أسعار المستهلك في الكوميسا (المتوسط السنوي - النسبة المئوية للتغيير)



المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

السياسة النقدية وتطورات أسعار الصرف

خلال العام أثناء بدء جائحة فيروس كوفيد-١٩، ظل عدد من البنوك المركزية في الإقليم يؤدي دوراً داعماً إلى حد كبير- بما في ذلك تحويل الأولوية إلى هدف إدارة الأزمات بدلاً من الاستقرار الصارم في الأسعار. واتبعت معظم البنوك المركزية موقفاً ملائماً في السياسة النقدية وسمحت لسعر الصرف بالانخفاض في الوقت الذي تجري فيه تدخلات في مجال النقد الأجنبي لتخفيف التقلبات المعرقة. وعلاوة على ذلك، فقد خففت من متطلبات الاحتياطيات واحتياطي رأس المال للبنوك في محاولة لتعزيز احتياجاتها اليومية من السيولة، وسمحت للبنوك التجارية بإعادة هيكلة القروض غير المُسددة للمقترضين الذين يواجهون تحديات مؤقتة في التدفق النقدي، وزادت القيود المفروضة على الوكلاء ومحافظ الشركات للمعاملات الرقمية، من بين تدابير أخرى. مع ذلك، وفي المستقبل، وفي سياق التفاوض بشأن الانتعاش الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، والمخاطر التي يشكلها ذلك على التضخم المحلي، يمكن أن يتقلص بشكل متزايد مجال السياسة النقدية الداعمة. والواقع أن بعض البنوك المركزية في الإقليم، بعد أن خفضت من سياستها حتى عام ٢٠٢٠، أبقت أسعار الفائدة في نفس مستواها، في حين تعمل بنوك أخرى بالفعل على عكس بعض التخفيضات في أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٠.

وأدت الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ إلى تشديد شروط التمويل العالمية، وتدفعات غير مسبقة في رؤوس الأموال، وانخفاض حاد في التحويلات المالية وإيرادات السياحة. وقد أدى ذلك إلى ضغوط شديدة على المالية العامة وعلى أسعار الصرف في العديد من بلدان الإقليم. وقد أدت الظروف المالية العالمية المتشددة إلى خفض تدفقات الاستثمار إلى الإقليم، مما شكل إجهاداً على الموارد اللازمة للتصدي لهذه الجائحة ودعم الانتعاش الاقتصادي. ونتيجة لذلك فقد اضطرت الحكومات إما إلى خفض الإنفاق، أو لتراكم المتأخرات، أو السماح بزيادة الاقتراض الحكومي من السوق المحلية مع الموازنة بين العواقب المترتبة على الائتمان المحلي والانتعاش الاقتصادي. وفي المستقبل، إذا استمرت الجائحة وفشلت الظروف المالية العالمية المتشددة في التخفيف كما هو متوقع، فقد لا يزال يتعين على الحكومات استخدام هذا التمويل كملاذ أخير، ولكن ينبغي أن يكون ذلك وفقاً لشروط السوق.

وعلى الرغم من أن السياسة المالية تمثل عنصراً رئيسياً في التصدي للتحديات الحالية التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، فإن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف يمكن أن تضطلع أيضاً بدور مهم في تخفيف الصدمة الاقتصادية. وعلى هذا النحو، فهناك حاجة إلى ضمان سلامة القطاع المصرفي من خلال زيادة السيولة. كما ينبغي على البنوك المركزية في الإقليم النظر في تخفيف السياسة النقدية، لا سيما في البلدان التي لا يشكل فيها التضخم مصدر قلق فوري من أجل تزويد الاقتصاد بالزخم اللازم لعكس مسار مرحلة انكماش النمو. أما بخصوص بلدان الإقليم التي تخضع لأنظمة أسعار الصرف المرنة والتي تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة وعدم وجود تباين كبير في العملات، فيمكن السماح لسعر الصرف بأن يكون العامل الرئيسي لامتناس الصدمات. وسيكون من الأجدى التدخل في أسعار الصرف الأجنبي من أجل تخفيف تقلبات أسعار الصرف للبلدان ذات أسواق الصرف الأجنبي الضحلة والتعرض الكبير للمخاطر غير المحمية في الميزانيات العمومية.

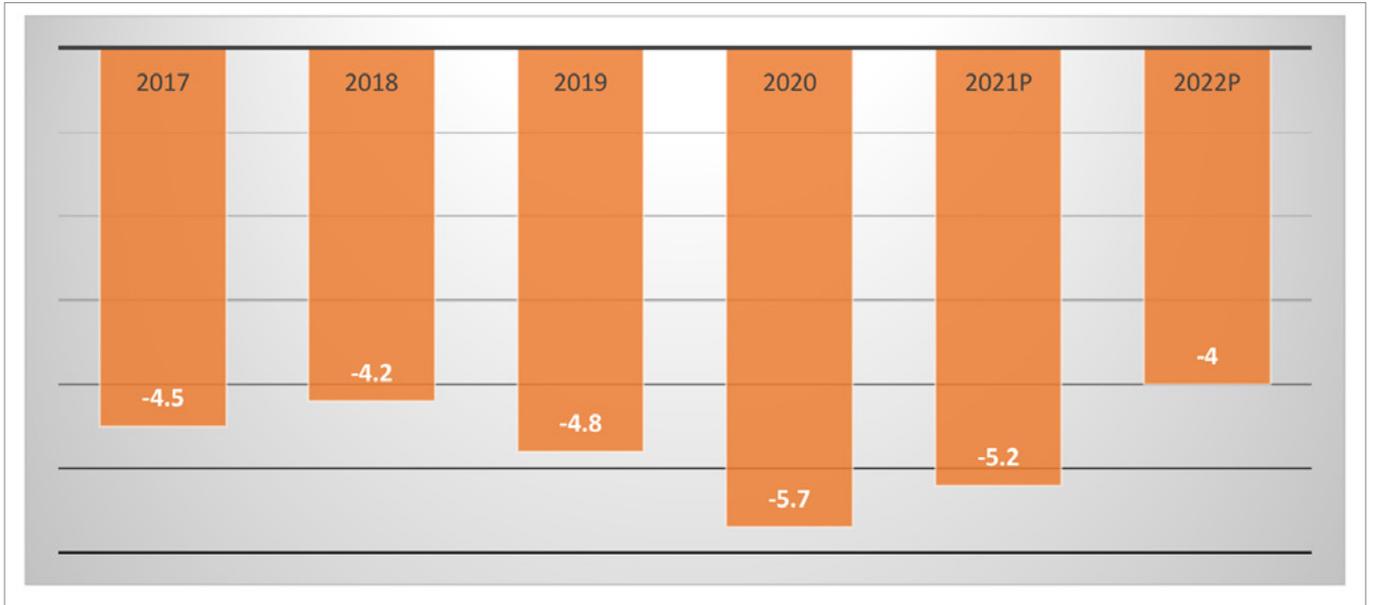
رصيد المالية العامة بما في ذلك المنح

زاد متوسط العجز المالي في الإقليم، بما في ذلك المنح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٠,٩ نقطة مئوية إلى -٠,٧٪ في عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت -٤,٨٪ في عام ٢٠١٩. وتفاقم العجز بسبب الاقتراض الجديد لتغطية العجز في الإيرادات بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. ووضعت الحكومات عدداً من التدابير المالية الموجهة نحو احتواء جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية وتقديم دعم غير مسبوق للأسر والشركات والأسواق المالية. وعلى وجه الخصوص، استجابت معظم بلدان الإقليم للجائحة من خلال الإنفاق الصحي الهائل، وتدابير خفض الضرائب للتخفيف من حدة الجائحة على الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم للأسر الضعيفة من خلال التحويلات النقدية والحصص الغذائية، وتقديم الدعم المُوجّه والمؤقت للقطاعات التي تضررت بشدة في اقتصاداتها.

وقد أدت الحزم المالية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، وسط نقص حاد في الإيرادات الضريبية الذي غذته تدابير الإغلاق في عدد من البلدان، إلى فرض ضغوط كبيرة على الحيز المالي للحكومات. وقد أدى التأثير المشترك للانخفاض الحاد في الإيرادات، والتراكم السريع للديون، ولا سيما للبلدان التي تعاني من عجز مالي كبير وتقييدات في الميزانية فيما يتعلق بالأجور ومدفوعات سداد الفائدة، إلى زيادة التعرض إلى التأخر في سداد الديون. ومع استمرار البلدان في مكافحة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، والأزمة الاقتصادية الناتجة عنها، ستكون الاعتبارات المالية التالية بالغة الأهمية على المدى المتوسط:

- (أ) سيتعين على البلدان أن تدرج بسرعة تأثير جائحة كوفيد-١٩ في أطرها المالية، وأن تعيد تقييم التأثير على الإيرادات، وإجراء تقدير دقيق لتكاليف الاستجابات على جانب الإنفاق؛
- (ب) تنفيذ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق، بما في ذلك إعادة جدولة النفقات الرأسمالية والنظر في مستويات كافية من الحوافز المالية لإعادة تنشيط اقتصادات بلدان محددة في ظروف قطرية محددة؛
- (ج) ضرورة الاستكشاف الجاد لإمكانيات التمويل الخارجي المُيسر والتخفيف المؤقت/الدائم لعبء الديون؛
- (د) توجد أيضا ضرورة إلى الموازنة بين طلبات الانفاق الفورية استجابة لجائحة كوفيد-١٩ والتخفيضات في الاستثمارات العامة، لتجنب التأثير السلبي المفرط على الاقتصاد والعمالة والنمو في المستقبل، لأنه في بعض الأحيان، يمكن أن يكون زيادة الاستثمار العام، ذي التأثير المضاعف، بمثابة حافز وضمان لمرونة الاقتصاد على المدى الطويل؛
- (هـ) التخفيف من وطأة الفساد والمخاطر المالية من خلال فرض الضوابط الصارمة، والرصد والشفافية؛ ومواصلة دعم الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على سبل كسب العيش والعمل.
- ومن المتوقع أن يتقلص رصيد المالية العامة لعام ٢٠٢١ إلى -٥,٢٪ ثم إلى -٤,٠٪ في عام ٢٠٢٢ (الشكل ٣)، حيث يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الانتعاش الاقتصادي المتوقع بسبب ارتفاع الإيرادات، واستئناف ضبط الأوضاع المالية في بعض البلدان، وانتهاء التدابير المتعلقة بالجائحة مع تعزيز البلدان للبدء في إعطاء لقاح كوفيد-١٩.

الشكل ٣: متوسط رصيد المالية العامة بالكوميسا (بما في ذلك المنح، % من الناتج المحلي الإجمالي)

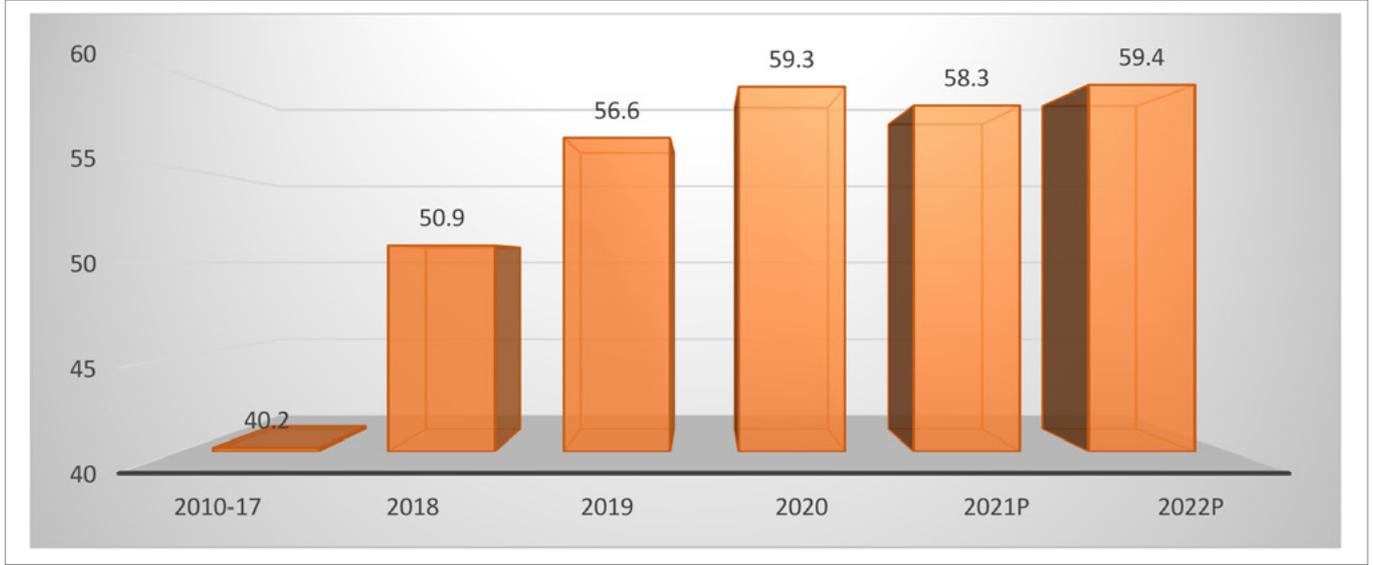


المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

الدين الحكومي

ارتفع متوسط الدين الحكومي للمنطقة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٩,٣٪ في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٥٦,٦٪ في عام ٢٠١٩، ويرجع ذلك أساساً إلى جائحة كوفيد-١٩ (الشكل ٤). وقد فرضت احتياجات الإنفاق المتكررة المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ مقترنة بانخفاض حاد في الإيرادات بسبب حالات الإغلاق والتباطؤ الاقتصادي العام خلال السنة قيد الاستعراض، ضغوطاً كبيرة على مالية الحكومة وأجبرت جميع اقتصادات الإقليم تقريباً على تحمل عجز مالي متزايد.

الشكل ٤: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

وفي المستقبل، من المتوقع أن يتراجع متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم إلى حد ما إلى ٥٨,٣ في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، إذا أدت الإصابات والمتغيرات الجديدة إلى تجدد عمليات الإغلاق كما هو الحال بالفعل في بعض بلدان الإقليم، وإذا تفاقم ذلك بسبب التأخير في عمليات التطعيم، فإن ديون الحكومات الإقليمية ومخاطر التمويل يمكن أن ترتفع أكثر، مما يعقد الخيارات المتعلقة بالحيز السياساتي القائم، وفي نهاية المطاف، تتعرض هذه البلدان للتخلف عن سداد الديون. وبالفعل، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان منفردة تصور حالة أكثر حدة وأشد سوءاً، حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان إلى نسبة تفوق ٨٠٪. وبالتالي، ما لم تنفذ تدابير للحد من نمو الديون، فإن هذه البلدان قد تواجه انفجاراً في رصيد الديون الخارجية وتكاليف خدمة الديون. وإذا ترك معدل تراكم الديون دون رادع، فقد يصبح مصدراً رئيسياً لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وسيكون تخفيف عبء الديون ضرورياً لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

ولا تملك معظم الاقتصادات في الإقليم حيز كبير للمناورة في استخدام السياسة المالية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩- لا سيما بالنظر إلى تأثير عمليات الإغلاق على مصادر الإيرادات التقليدية، في الوقت الذي لا يكون فيه الضغط للانفاق ولحماية الأرواح خياراً مطروحاً. وقد يحتاج الدائنون إلى النظر في منح لدعم الفئات الضعيفة والنظم الصحية وسبل كسب العيش المحلية والأعمال التجارية.

وستحظى الحاجة إلى قيام الدائنين بتنفيذ "تجميد الديون" الذي دعت إليه مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات الأفريقية بأهمية على المدى القصير القريب، ولكن سيكون من الضروري اتباع نهج أكثر شمولية لتخفيف عبء الديون بعد جائحة كوفيد-١٩ من أجل تمكين معظم اقتصادات الإقليم من التعافي التام من آثار هذه الجائحة. كما ينبغي معالجة المخاوف من أن يؤدي الحصول على حزمة تخفيف ثنائية إلى خفض الائتمان وتقويض إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال في المستقبل، والمخاوف بشأن التزامات الديون التجارية.

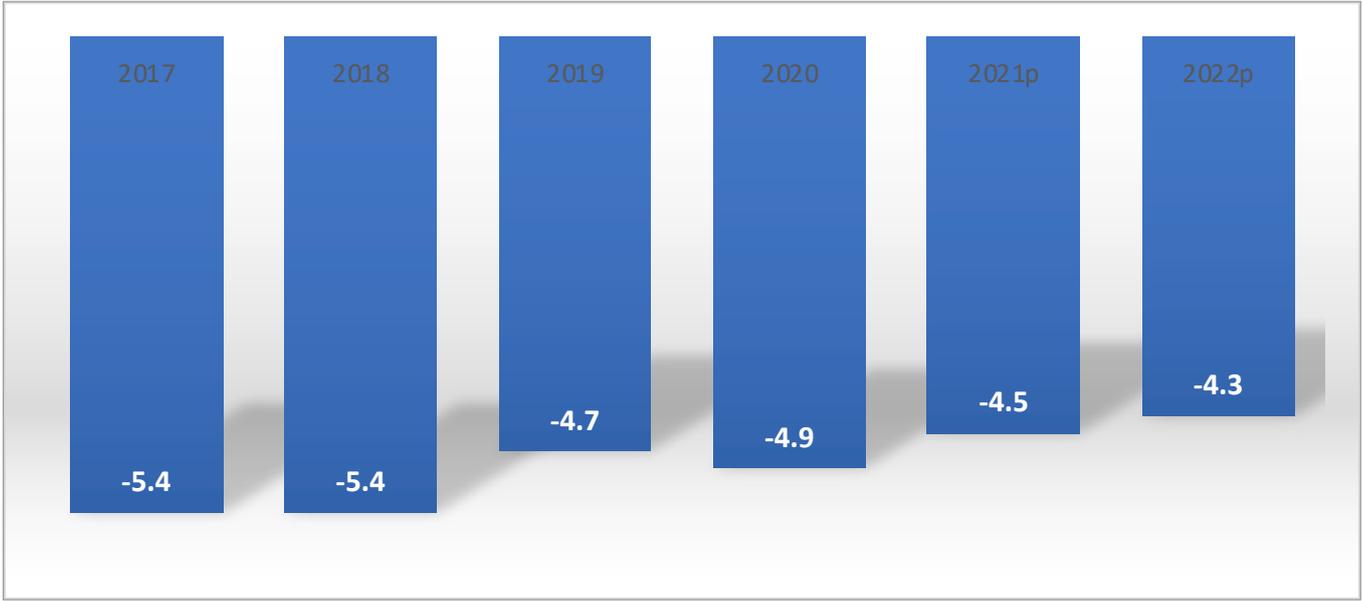
الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح

تدهور الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا، بما في ذلك المنح، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية إلى متوسط -٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠، مقارنة بعام ٢٠١٩. ويرجع التدهور في عجز الحساب الجاري الخارجي لمعظم اقتصادات الإقليم إلى الاختلالات التجارية المستمرة المعتادة بسبب مزيج انخفاض الطلب على الصادرات وفواتير الاستيراد غير المرنة نسبياً، وفي بعض الحالات التأخر في صرف تدفقات المعونة الخارجية التي تواجهها معظم البلدان في إقليم الكوميسا. وتعود النتائج للسنة قيد الاستعراض أساساً إلى آثار جائحة كوفيد-١٩. وقد أثرت الاضطرابات التي تتعرض لها التجارة المحلية والإقليمية وسلاسل القيمة الناجمة عن عمليات الإغلاق، إلى جانب الاضطرابات المماثلة على المستوى العالمي، تأثيراً شديداً على التجارة في معظم البلدان.

ومن المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري الخارجي بما في ذلك المنح إلى -٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ وإلى -٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ (الشكل ٥). ويرتكز هذا التحسن على الزيادات في الصادرات مع ارتفاع الطلب العالمي وارتفاع أسعار السلع الأساسية التصديرية لمصدري السلع الأساسية واستئناف تدفقات رأس المال، ولا سيما انتعاش التحويلات المالية.

وفي المستقبل، من المرجح أن تعيد أزمة جائحة كوفيد-١٩ تشكيل سلاسل القيمة العالمية، مما يجلب تحديات، ولكن أيضاً فرصاً لإقليم الكوميسا وأفريقيا ككل. وينبغي أن يكون تعزيز سلاسل القيمة القارية أولوية نظراً لبيئة الأعمال التجارية العالمية غير المؤكدة. ومع تقدم القطاع الخاص في تحوله الرقمي، من المهم أن تستثمر القارة في تعزيز البنية التحتية الأساسية للاتصالات، بما في ذلك الألياف الضوئية والإنترنت عالي السرعة، فضلاً عن استكمال جدول الأعمال التنظيمي (التجارة الإلكترونية) للتحول الرقمي. وسيكون ذلك ضرورياً لظهور وتوسيع سلاسل القيمة للقرن الحادي والعشرين في الإقليم. وعلى المدى المتوسط والطويل، سيكون التنفيذ الفعال لأجندة التكامل الإقليمي للمجموعات الإقليمية الاقتصادية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عاملاً أساسياً في تعزيز شبكات الإنتاج والتجارة على المستوى الإقليمي، والحد من تعرض القارة للصدمات الخارجية، وبالتالي يؤدي إلى تحسينات في أرصدة الحسابات الجارية الخارجية.

الشكل ٥: متوسط الحساب الجاري الخارجي للكوميسا (بما في ذلك المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

تراكم الاحتياطي

بلغ متوسط غطاء الاحتياطي الخارجي لإقليم الكوميسا ٣,٢ شهراً من واردات السلع والخدمات، بانخفاض عن ٣,٩ أشهر لاستيراد السلع والخدمات في عام ٢٠١٩. ويعكس الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية بالشهور من واردات السلع والخدمات خلال السنة قيد الاستعراض ضغطاً كبيراً لتوفير النقد الأجنبي لدعم استيراد المعدات والأدوية المتعلقة بفيروس كوفيد-١٩ وتخفيف التقلبات المُدمرة في سعر الصرف ودعم الواردات الغذائية لاقتصادات الإقليم التي تعاني من نقص الغذاء. ورغم انخفاض متوسط تغطية احتياطي الواردات من السلع والخدمات في المستقبل لمدة ٣ أشهر على مدى السنوات الأربع الماضية على التوالي، فهو شهادة على السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف الحكيمة. وفي عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، من المتوقع أن يتأرجح متوسط وضع الاحتياطي الخارجي للإقليم حول المتوسط التاريخي لاستيراد السلع والخدمات البالغ ٣,٢ شهراً (الشكل ٦).

الشكل ٦: متوسط احتياطات الكوميسا (الغطاء بالأشهر من واردات السلع والخدمات)



المصدر: صندوق النقد الدولي- تقرير الأفاق الاقتصادية الإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبريل ٢٠٢١

التوقعات والتوصيات على المدى المتوسط من أجل فرصة التغيير

- (أ) يتمثل التحدي المباشر الذي يواجه معظم بلدان الإقليم في وقف جائحة كوفيد-١٩، حيث لا يزال الإقليم في قبضة الجائحة الصحية والطوارئ الاقتصادية. ولذلك، فإن الأولوية في المستقبل لا تزال لإنقاذ الأرواح - الأمر الذي سيستلزم إنفاقاً إضافياً لتعزيز النظم الصحية المحلية وجهود الاحتواء وضمان توافر الشروط اللوجستية والإدارية اللازمة للبدء في إعطاء اللقاح.
- (ب) على الدول الأعضاء بذل كل ما في وسعها لدعم سرعة تعافي اقتصاداتها. وينبغي مواصلة التحفيز المالي على المدى القصير، بحيث يستهدف الصحة العامة والاستجابة للأزمات ودعم الدخل للفئات الأكثر ضعفاً.
- (ج) من أجل السيطرة على مستويات الدين المهددة، سيتعين على الدول الأعضاء أن تهيئ حيزاً مالياً أكبر من خلال تعبئة الإيرادات المحلية وتحديد الأولويات ومكاسب الكفاءة في الإنفاق. وإلى جانب تدابير الإيرادات والإنفاق هذه، يتعين على الحكومات تعظيم الحيز المالي إلى أقصى حد من خلال تحسين أطرها المالية لتحقيق توازن موثوق بين الحاجة إلى الدعم على المدى القصير والدمج على المدى المتوسط.
- (د) على المدى المتوسط، سيكون التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي للاقتصادات الفردية في الإقليم أهمية بالغة. وقد أثبتت جائحة كوفيد-١٩ بوضوح أنه مع العرقلة التي شهدتها القنوات التجارية، تمكن المصنعون المحليون من الارتقاء إلى مستوى الحدث. ولذلك فهناك حاجة إلى الحفاظ على الصناعات الناشئة في مجال الإمدادات الصيدلانية والطبية في حقبة ما بعد كوفيد-١٩.
- (هـ) الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية لتعزيز القيمة والنمو الصناعي وزيادة دور الرقمنة لمواصلة الاضطلاع بدور مهم في اقتصادات الإقليم.

المخاطر على التوقعات

إن المخاطر التي تشكلها جائحة كوفيد-١٩ غير مسبوقه. فالأزمة ليس لها مثيل، وتأثيرها على الاقتصاد العالمي مدمر ولا يزال غير مؤكد إلى حد كبير. ويتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجهه السياسة في التقييم الصحيح للمفاضلات بين الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وسوف تكون هناك حاجة إلى تدخلات سياسية مختلفة مع دخول الاقتصادات المراحل المتعاقبة من الاستجابة للأزمات من أجل: النجاة من الجائحة (ضمان تخصيص الموارد الكافية للاحتياجات الأساسية مثل الأدوية والغذاء، وضمان الصحة البدنية والعقلية للناس، فضلا عن السلامة)؛ والعودة إلى الوضع الطبيعي (دعم الأفراد والشركات لاستئناف أنشطتهم وجبر الأضرار التي لحقت بهم أثناء الجائحة)؛ وإعادة التركيز على المدى الطويل (تحويل الموارد والاهتمام إلى التنمية على المدى الطويل). كما إن عدم اتباع السياسة بشكل صحيح في أي من هذه المراحل سوف يشكل مخاطر جسيمة على اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا.

المراجع

١. IMF REO Sub Saharan Africa (April 2021)
٢. IMF REO Middle East and Central Asia (April 2021)
٣. IMF Article IV Consultations Staff Country Reports
٤. AfDB African Economic Outlook (March 2021)

الفصل الثاني تنفيذ برامج الكوميسا للتعاون والتكامل الإقليمي



تكامل الأسواق أداء التجارة العالمية للكوميسا

انخفضت القيم الإسمية لتجارة الصادرات في الكوميسا بنسبة ١٣٪ من ١٢٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. ويعزى هذا الأداء العام إلى انخفاض صادرات الوقود والمصنوعات والخامات والمعادن بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ومن حيث القيمة، انخفضت صادرات النفط الخام والزيوت المتوسطة والخفيفة بنسبة ٦٠٪ من ٣١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٢١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وارتفعت أسعار النفط بين شهري يناير ويوليو ثم انخفضت خلال الأشهر من أغسطس إلى نوفمبر ثم ارتفعت في ديسمبر ٢٠١٩. وأدى ذلك في المتوسط إلى انخفاض ملحوظ بنسبة ٢٦٪ في صادرات الوقود من الإقليم في عام ٢٠١٩ بالبلدان المُصدرة للوقود مثل مصر وليبيا والسودان.

كما شهد عام ٢٠١٩ انخفاضاً في صادرات السلع المُصنعة. ومن بين البلدان المُصدرة، كان أكبر مساهم في هذا الانخفاض هو الكونغو الديمقراطية التي سجلت انخفاضاً بنسبة ٦٠٪ في صادرات هيدروكسيد الكوبالت في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨. كما إن الخامات والمعادن تمثل قطاعاً آخر سجل انخفاضاً في الصادرات. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النحاس والزنك في عام ٢٠١٩. وقد أثر هذا الانخفاض بشكل رئيسي على البلدان المُصدرة مثل الكونغو الديمقراطية وزامبيا وإريتريا ومدغشقر. ويبين الجدول ١ أدناه اتجاهات التجارة العالمية للكوميسا للفترة ٢٠١١-٢٠١٩.

الجدول ١: التجارة العالمية للكوميسا، ٢٠١١ - ٢٠١٩ (بقيمة مليون دولار أمريكي)

التدفق/ السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٩
إجمالي الصادرات	١١٣,٥٣٩	١٤٢,٤٢٩	١٣٣,٩٢٧	١٠٢,٢٨١	٩٠,٤٤١	٨٧,١٥٢	١٠٧,٢٥٥	١٢٨,٢٧٠	١١٢,١٣٤
الواردات	١٦٩,٣٣٧	١٩٦,١٦١	٢٠٠,٥٩٠	٢٠٩,٦١٨	٢٠٢,٦٣٨	١٨٦,٨٤١	١٨١,٥٢٥	٢١٠,٨٩٥	٢١١,٩٧٥
إجمالي التجارة	٢٨٢,٨٧٦	٣٣٨,٥٩٠	٣٣٤,٥١٧	٣١١,٨٩٩	٢٩٣,٠٧٨	٢٧٣,٩٩٢	٢٨٨,٧٨٠	٣٣٩,١٦٥	٣٢٤,١٠٩
الميزان التجاري	- ٥٥,٧٩٧	- ٥٣,٧٣٢	- ٦٦,٦٦٤	- ١٠٧,٣٣٦	- ١١٢,١٩٧	- ٩٩,٦٨٩	- ٧٤,٢٧٠	- ٨٢,٦٢٥	- ٩٩,٨٤١

وسجلت واردات الكوميسا زيادة هامشية بنسبة ٥,٠٪ من ٢١١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٢١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩.

الجدول ٢: التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد، ٢٠١٧-٢٠١٩، القيم بمليون دولار أمريكي

الدولة	٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩		% التغيير (٢٠١٩-٢٠١٨)
	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	الواردات	إجمالي الصادرات	
بوروندي	١١٦,٧	٦٠٥,٥	١٢٥,٤	٧٩٢,٦	٨٨٨,٦	١٤,٠	١٢,١
جزر القمر	٣٧,٥	٢٢١,٥	٤٦,٠	٢٠٨,٩	٢٠٣,٦	٦,٥	٢,٥-
الكونغو الديمقراطية	١١,٧٥٠,٩	٥,٤٣٩,١	١٨,٩٩٠,٦	٧,٤١٠,٣	٨,٦٢٦,٠	٣٠,٨-	١٦,٤
جيبوتي	٤٣٨,٠	١,٥٨٥,٩	٩٧١,٦	١,٥٦٩,١	٣٠١,٣	٦٩,٠-	٢٢,٠-
مصر	٢٥,١٥٩,٧	٥٧,٩٤١,١	٢٧,٧٥٩,٤	٧٢,٤٧٨,٤	٢٩,١٦٨,٩	٥,١	١,٥-

٥٥,٦-	٧٦,٢-	٢٣٥,٥	١١٠,١	٥٢٩,٩	٤٦٣,٣	٤٤٧,١	٣٩٢,٩	إريتريا
١,٤-	٨,١	١,٨٣٨,٤	٢,٠٠١,٢	١,٨٦٥,٤	١,٨٥١,٢	١,٦١٧,١	١,٨٠٠,٤	إسواتيني
٦,٠	٣٨,٩	١٥,٨٠٦,٨	٢,١٤٤,٩	١٤,٩٠٩,٢	١,٥٤٤,٠	١٥,٧٣٣,٠	٢,٢٨٤,١	إثيوبيا
٠,٦	٣,٤-	١٧,٤٧٣,٣	٥,٨٤٣,٧	١٧,٣٧٤,٨	٦,٠٥٠,٤	١٦,٦٨٠,٥	٥,٧٤٥,٧	كينيا
٣٢,٤-	٣٩,١-	١٠,٨٢١,٤	١٦,٨٨٧,٤	١٦,٠١٠,٨	٢٧,٧٤٥,٢	٩,٩٠٤,٨	١٧,٤٣٧,٣	ليبيا
٢,٨-	١٧,٩-	٣,٥٥٩,٧	١,٩٣٤,٢	٣,٦٦٠,٨	٢,٣٥٥,٨	٣,٥٩٣,١	٢,١٢٥,١	مدغشقر
٦,٦	٦,٦	٢,٨٨٤,١	٨٩٦,٣	٢,٧٠٤,٦	٨٤٠,٩	٢,٥٦٦,٨	٨٤٥,١	ملاوي
١,٤	٣,٢-	٥,٦٦٨,١	١,٩٠١,٩	٥,٥٨٩,٤	١,٩٦٤,١	٥,٤٣٩,٦	٢,١٧٦,٨	موريشيوس
١٩,٦	٨,٥	٣,١٤٢,١	١,١٧٧,٢	٢,٦٢٦,٤	١,٠٨٥,٤	٢,٦١٦,٢	٩٦٨,٢	رواندا
١٣,٨-	١٥,٨-	١,٤٣٨,٢	٨٢٤,٣	١,٦٦٨,٥	٩٧٨,٧	١,٣٤٨,٦	٥٩١,٦	سيشيل
٥٨,٧-	٨٣,٦-	١,٨٧٤,٧	٧٢,٧	٤,٥٤٤,٢	٤٤٢,٢	٣,٤١٣,٦	٣٠٢,٣	الصومال
٢,٣-	١٣,٦	١٠,٢٤٣,٧	٤,١١١,٠	١٠,٤٨٣,٧	٣,٦١٩,٣	١١,٩١٩,٤	٥,٦٤٥,٢	السودان
٤٩,١	٦,٤	٣٣,٨٧٦,٠	١٦,٥٦١,٩	٢٢,٧١٤,٢	١٥,٥٦٤,٧	٢٠,٨٠٣,٦	١٤,٣١٧,٨	تونس
١٢,٣	٢٧,٠	٨,٧٣٩,١	٣,٥٥٣,٩	٧,٧٧٩,٨	٢,٧٩٩,٣	٦,٥٠٠,١	٣,٦٢٩,٠	أوغندا
٢٣,٧-	٢٢,٠-	٧,٢٢٥,٠	٧,٠٤٧,٢	٩,٤٦٥,٩	٩,٠٣٤,٧	٧,٩٨٣,٣	٨,٠٠٦,٨	زامبيا
٢٦,٢-	٥,٧	٤,٨٠١,٦	٤,٢٦٩,٠	٦,٥٠٨,٤	٤,٠٣٧,٩	٥,١٦٥,١	٣,٤٨٣,٦	زيمبابوي
٠,٥	١٢,٦-	٢١١,٩٧٤,٦	١١٢,١٣٣,٩	٢١٠,٨٩٥,٣	١٢٨,٢٧٠,٠	١٧٦,٣٦٠,٠	١٠٣,٧٧١,١	المجموع

المصدر: قاعدة بيانات كومستات وقاعدة بيانات كومتريد الأمم المتحدة

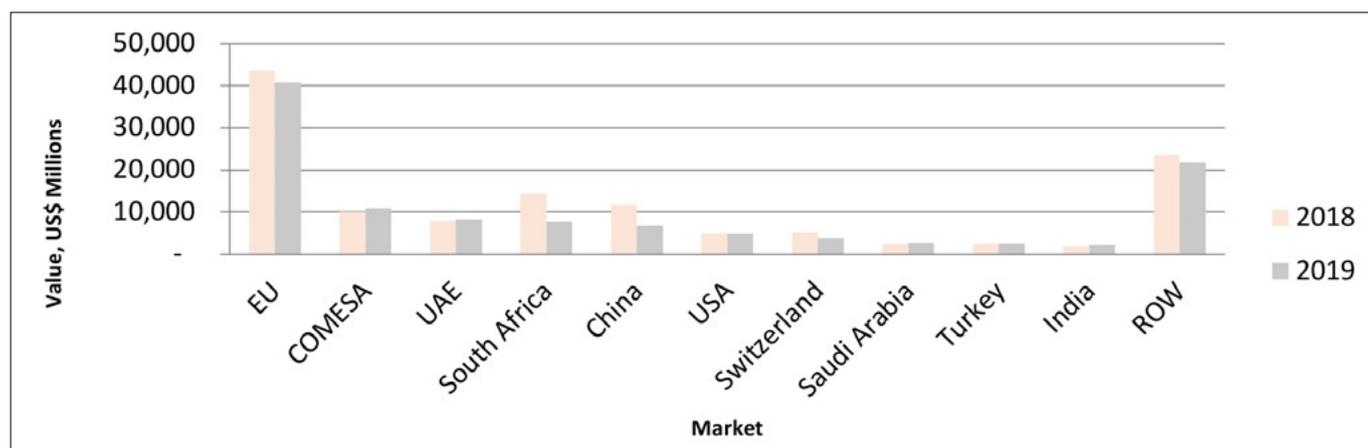
تجارة الكوميسا مع الأسواق الخارجية

انخفضت صادرات الكوميسا إلى الاتحاد الأوروبي من حيث القيمة الإسمية من ٤٣,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٤٠,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وشملت منتجات التصدير الرئيسية من الكوميسا إلى الاتحاد الأوروبي النفط الخام والنفط المكرر والغاز الطبيعي والموصلات الكهربائية، التي تصدرها بصورة رئيسية لليبيا ومصر وتونس. وتم تصنيف إقليم الكوميسا كثناني أكبر سوق لتصدير منتجات الكوميسا. وزادت صادرات الكوميسا البنينية بنسبة ٨٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨.

وبوصف الإمارات العربية المتحدة أكبر وجهة تصدير من الكوميسا، ارتفعت الصادرات إليها من حيث القيمة الإسمية من ٧,٩٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٨,٢٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وساهم في هذه الزيادة الذهب وزيت البترول المتوسط والخفيف والنحاس المنتجات المصنوعة من المجوهرات وبذور السمسم والألماس التصنيعي ودقيق حبات البرسيم والكريات وخزاز القصدير والمركبات والغاز الطبيعي الذي ارتفعت قيمة صادراتها الإجمالية من ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٦,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وانخفضت الصادرات إلى جنوب أفريقيا من ١٤,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٧,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وأدى ذلك إلى انخفاض في تصنيف جنوب أفريقيا كوجهة تصدير رئيسية من المركز الثاني في عام ٢٠١٨ إلى المركز الرابع في عام ٢٠١٩. ويعزى هذا الاتجاه إلى الانخفاض المسجل في صادرات أكاسيد الكوبالت والهيدروكسيد والنحاس والذهب والتبغ والقطن. وبلغ إجمالي قيمة الصادرات لهذه المنتجات ٤,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ بانخفاض من ١١,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨.

واحتلت الصين المركز الخامس كسوق لصادرات الإقليم. وانخفضت الصادرات إلى الصين إلى ٦,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ من ١١,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨. وشملت المنتجات الرئيسية التي خالفت هذا الاتجاه زيت النفط الخام وأكاسيد وهيدروكسيدات الكوبالت وخامات الكوبالت والمركبات وخامات النحاس والمركبات والتبغ التي شكلت ٢١٪ من إجمالي الصادرات المتجهة إلى الصين. وسجلت صادرات الكوميسا إلى أسواق أخرى مثل سويسرا (النحاس والوقود بشكل رئيسي)، انخفاضا في عام ٢٠١٩. ويبين الشكل ٧ أدناه الأسواق التجارية الرئيسية للصادرات في الكوميسا خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

الشكل ٧: أسواق تجارة التصدير الرئيسية للكوميسا (٢٠١٨ - ٢٠١٩)



وحافظ الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة سوقية من صادرات الكوميسا، بحصة سوقية بلغت ٣٦٪، مقارنة بنسبة ٣٤٪ المسجلة في العام السابق. كما نمت حصة الكوميسا، ثاني أكبر سوق لصادرات الكوميسا، بمقدار نقطتين مئويتين من ٨٪ في عام ٢٠١٨ إلى ١٠٪ في عام ٢٠١٩. وانتقلت الإمارات العربية المتحدة إلى المركز الثالث وزادت حصتها في السوق من ٦٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٧٪ في عام ٢٠١٩. وانخفضت حصة سوق جنوب أفريقيا بشكل ملحوظ بنسبة ٤ نقاط مئوية من ١١٪ إلى ٧٪ بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وانخفضت حصة السوق الصيني بنسبة ٣ نقاط مئوية من ٩٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٦٪ في عام ٢٠١٩. وظلت الحصة السوقية للولايات المتحدة والسعودية وتركيا والهند على حالها بينما انخفضت حصة سوق سويسرا بنقطة مئوية واحدة .

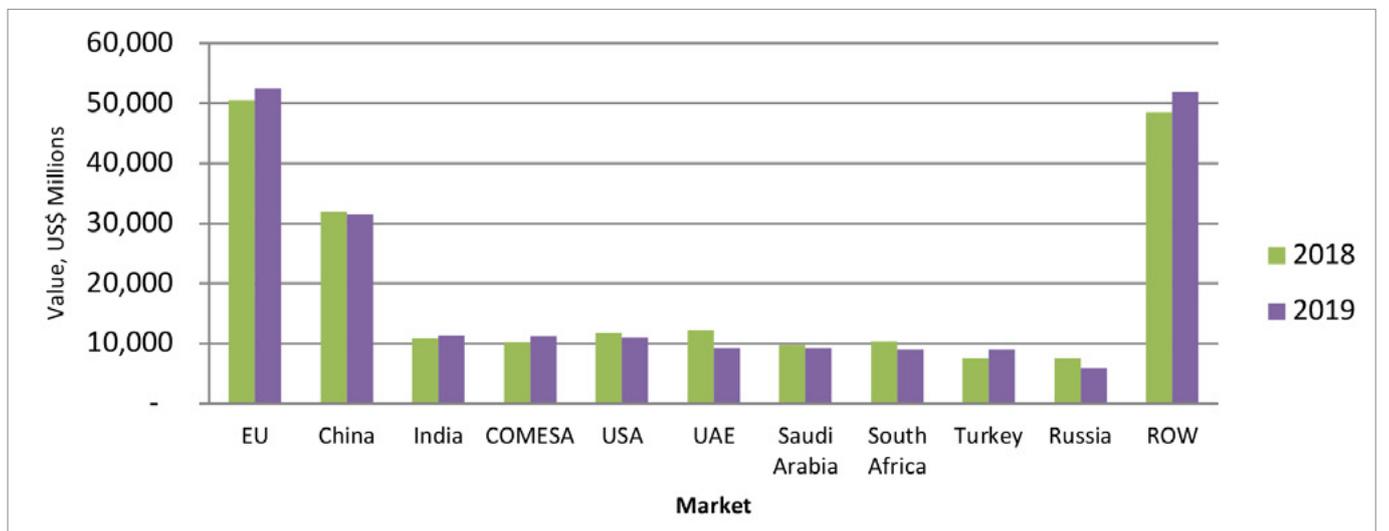
الجدول ٣: حصة الكوميسا السوقية الرئيسية للتصدير - عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩

سوق التصدير	الحصة السوقية ٢٠١٨	الحصة السوقية ٢٠١٩
الاتحاد الأوروبي	٣٤	٣٦
الكوميسا	٨	١٠
الإمارات العربية المتحدة	٦	٧
جنوب أفريقيا	١١	٧
الصين	٩	٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٤
سويسرا	٤	٣
السعودية	٢	٢
تركيا	٢	٢

الهند	٢	٢
باقي دول العالم	١٨	١٩
المجموع	١٠٠	١٠٠

وعلى صعيد الاستيراد، ظل هيكل التجارة كما هو فيما يتعلق بالمصادر الرئيسية للواردات إلى إقليم الكوميسا. وارتفعت قيمة واردات الكوميسا من الاتحاد الأوروبي من ٥٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٥٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وانخفضت الواردات من الصين بشكل طفيف من ٣١,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٣١,٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. بينما ارتفعت واردات الكوميسا من الهند من ١٠,٨ مليار دولار أمريكي إلى ١١,٤ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وارتفعت الواردات من سوق الكوميسا من ١٠,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١١,٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، حسب الشكل ٨.

الشكل ٨: أسواق الاستيراد الرئيسية بالنسبة للكوميسا (٢٠١٨ - ٢٠١٩)



وبالنظر إلى أسواق مصادر الواردات الرئيسية لإقليم الكوميسا، فقد ارتفعت الحصة السوقية لواردات الاتحاد الأوروبي بمقدار نقطة مئوية واحدة من ٢٤٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٩. وظلت حصة السوق في الهند والكوميسا على حالها بينما انخفضت الحصة السوقية للاستيراد من الولايات المتحدة والإمارات والسعودية وجنوب أفريقيا.

الجدول ٤: حصص أسواق الاستيراد الرئيسية للكوميسا - ٢٠١٨ و ٢٠١٩

سوق الاستيراد	الحصة السوقية ٢٠١٨	الحصة السوقية ٢٠١٩
الاتحاد الأوروبي	٢٤	٢٥
الصين	١٥	١٥
الهند	٥	٥
الكوميسا	٥	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٥
الإمارات العربية المتحدة	٦	٤
السعودية	٥	٤
جنوب أفريقيا	٥	٤
تركيا	٤	٤
روسيا	٤	٣
باقي دول العالم	٢٣	٢٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

ويسلط الجدولان ٥ و ٦ الضوء على أسواق التصدير والاستيراد الرئيسية لإقليم الكوميسا حسب الدول الأعضاء في عام ٢٠١٩ على التوالي.

الجدول ٥: أسواق التصدير الرئيسية للادءاء الأعضاء بالكموميسا، ٢٠١٩. القيم بالمليون دولار أمريكي

المجموع	باقي دول العالم	الولايات المتحدة الأمريكية	العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	تركيا	سويسرا	جنوب أفريقيا	السعودية	الهند	الاتحاد الأوروبي	الكوميسا	الصين	السوق
١٤٢,٩	٢١,٩	٢,٠	٤٦,٩	٠,٤	١٠,٣	٠,١	٠,٣	١٧,٥	٣٧,٩	٥,٦	بوروندي		
٤٨,٣	١١,٣	٠,٥	٢,٧	٠,٠	٠,١	٠,١	٩,٢	١٩,٣	٥,٢	٠,٠	جزر القمر		
١٣,١٣٤,٩	٣,٢٥٨,٤	٨,١	٨٨٤,٧	٠,٤	١٢١,٤	٣,٥٩٥,٣	٣٣,٩	٧٨٠,٩	٩١٧,٩	٣,٥٣٢,٧	الكونغو الديمقراطية		
٣٠١,٣	١٩٦,٧	٢,٣	٧,١	٠,٠	٠,٠	٧١,٤	٠,٠	١٥,٧	١٢,٤	٠,٨	جيبوتي		
٢٩,١٦٨,٩	٨,٥٠٠,٧	١,٨٢٠,٧	٢,٠٦١,٢	١,٦٧٧,٧	٢٢,٣	٨٣,٤	١,٤٢٥,١	١,٧١٥,١	٢,٨٦١,٤	٥٤٤,٧	مصر		
١١٠,١	١٠٤,٩	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٣,٧	١,٢	٠,٠	إريتريا		
٢,٠٠١,٢	٣٠٠,٤	٢٢,٣	١,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣٣٢,٦	٠,١	١١٥,٢	٢٢٧,٨	٠,٣	إسواتيني		
٢,١٤٤,٩	٥٧٣,٤	١٤١,٥	١٢١,٧	٣٦,٣	١,٥	٦,٧	١٧١,٦	٤٣٤,١	٤٦٠,٥	٨٩,٩	إثيوبيا		
٥,٨٤٣,٧	١,٦٩٠,٧	٥٠٩,٤	٣٧٩,٧	١٣,١	٢٣,٦	٣٢,٥	٨٧,٥	١,٣٠٩,٧	١,٥٩٥,٥	١٤٨,٧	كينيا		
١٦,٨٨٧,٤	٧٩٠,٣	١,٤١٥,٢	٤٣٥,٢	٤٣٥,٢	٢٦٢,٢	٧٣,٠	١٣,٦٦٦,٨	٧٢,٥	٢٤٤,٨	١٦٨,١	ليبيا		
١,٩٣٤,٢	٥٦٨,٩	٣٥٩,٧	٩٧,٢	٨,٩	١٢,٢	٢٢,٢	١,٠	٥٤٤,١	٧٩,٥	٣٥٠,٠	مدغشقر		
٨٩٦,٣	١٨٩,٧	٤٩,١	٢٤,٧	٣,٢	٢٨,٣	٥٩,٩	١,٤	١٤,٦	٢٨٤,٥	٣٥٠,٠	ملاوي		
١,٩٠١,٩	٣٥٠,٤	٢٠٤,٩	٦,٧	١,٩	٢٥,١	١٩٨,٣	٠,٧	٢٤٠,٠	٨١٨,٦	٣٢٠,٥	موريشيوس		
١,١٧٧,٢	١١١,٣	١٦,٢	٢٦٢,٩	١,٢	٥٢,٧	١,٣	٠,٣	٦,٦	٧٩,١	١٠,٩	رواندا		
٨٢٤,٣	١٨٧,٩	٥٠,٠	٣٠٢,٤	١,٨	٠,١	٢,٥	١,٦	٢٩٩,٧	٢٠,٦	٢,٧	سيشيل		
٧٢,٧	٣٣,٤	١,٠	١,٠	٦,٢	٠,٠	١٩,٦	٥٥٤,٧	١٣٢,٤	٦,٢	٥٦٧,٣	الصومال		
٤,١١١,٠	٣٨٠,٧	٧,٧	١,٧١٧,١	٨٨,١	٠,٠	٠,٠	١٣٢,٤	١٤٢,٦	٥٢٠,٠	٥٦٧,٣	السودان		
١٦,٥٦١,٩	٢,٧٣٦,٢	٢٩٥,١	٧٢,٩	١٤٧,٦	٩٦,٧	١٤,٠	٥٥,٦	١٥٩,٩	٨٤٨,٥	٥٧,٦	تونس		
٣,٥٥٢,٩	٣١٩,٤	١٣,٧	١,٣٩٧,٠	١٢١,٦	٧٣,٣	٥٠,٢	٣,٣	٩٥١,٢	٦٠٠,٩	٩,٥	أوغندا		
٧,٠٤٧,٢	٨٥٤,٢	٥٠,٠	٤٧,٦	٠,٠	٢,٩٠٥,٤	٢٩٥,٧	٠,٢	٥٤,٦	١,٢٣٤,١	١,٥٠٢,٧	زامبيا		
٤,٢٦٩,٠	١,١٣٥,٥	٢,٤	٨٣٢,٩	٠,٠	٢,٠٩٤,١	١,٢	٠,١	٧١,٠	١٢٨,٤	٣,٢	زيمبابوي		
١١٢,١٣٣,٣	٢١,٧٦٤,٧	٤,٨٨١,٩	٨,٢٦١,٤	٢,٥٤٣,٨	٣,٦٣٦,٠	٧,٧٨٩,٠	٢,٦٦٥,٢	٢,٢٠٢,٢	٤٠,٧٠١,٤	١٠,٨٧٤,٤	٦,٧١٣,٣	المجموع	

الجدول ٦: أسواق مصادر الاستيراد الرئيسية للدول الأعضاء بالكويميسا، ٢٠١٩. القيم بالمليون دولار أمريكي

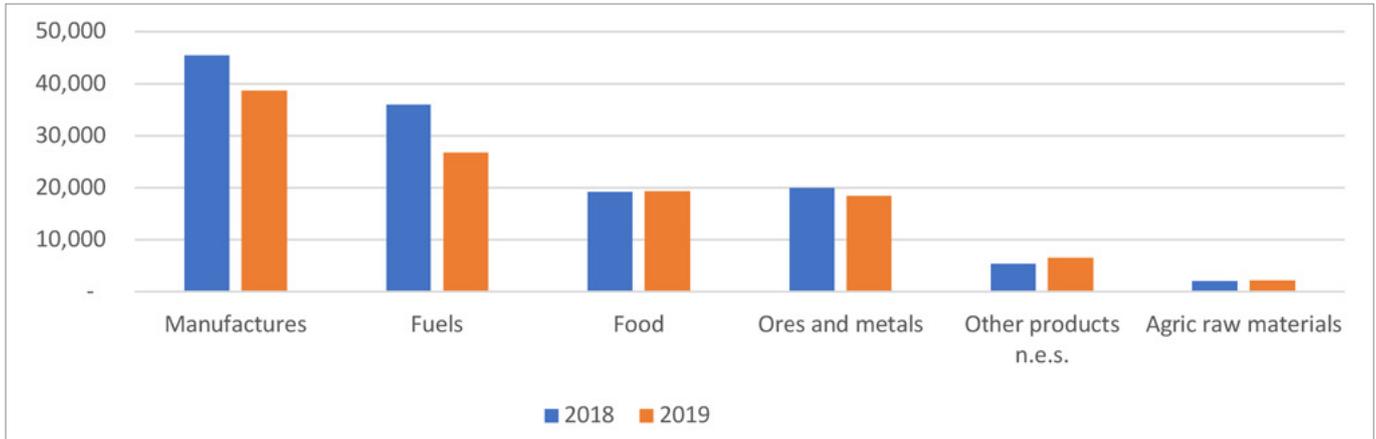
المجموع	باقي دول العالم	الولايات المتحدة الأمريكية	الإمارات العربية المتحدة	تركيا	سويسرا	جنوب أفريقيا	السعودية	الهند	الاتحاد الأوروبي	الكويميسا	الصين	السوق
٨٨٨,٦	١٦٠,٤	١٤٠,٥	٦١,٣	٧,٢	١,٤	٢٠,٦	١٣٤,٥	٦٩,٩	١٣٦,٤	٣٧,٩	١٥٦,٣	بوروندي
٢٠٣,٢	٥٩,٠	٠,١	٤٤,٠	٨,٨	٠,٠	٤,٣	٣,٧	٦,٦	٤٦,٠	٥,٣	١١,٠	جزر القمر
٨,٦٣٦,٠	١,٠٥٧,٧	٢,٠٩٨,١	٢٤٦,٥	٧٣,٣	٣٣,٤	٩٠٨,٣	١١٦,٣	٣٥٦,٦	١,١٦٢,٤	٩١٧,٩	٥٤٤,١	الكونغو الديمقراطية
١,٢٢٤,٠	٢٧٧,٠	٢٣٥,٧	٩٩,٢	٢٥,٧	٠,٠	٠,٢	٧٦,٧	٩,٧	١٧٧,٧	١٢,٤	١٠٧,٨	جيبوتي
١٧,٤٠٤,٨	٢١,٧٢٢,٥	٤,٦٣٦,١	١,٣٨٤,٩	٣,٥٣٣,١	٦٤٦,٠	٩٠,٥	٥,١٥٦,٨	٢,٦١٠,٣	١٩,٤٧١,٤	٢,٨٦١,٤	١,٠٤٤,٧	مصر
٢٣٥,٥	٣,٧	١٥,٩		١٥,٣	٠,٧			٦,٤	٦٣,٢	١,٢	١٣٠,٣	إريتريا
١,٣٢٨,٤	١٤٨,٥	٢٧,٧	٢٥,٦	١٠,٩	٧,٧	١,٣٤٢,٧	٠,١	٣٨,٠	٨٧,٠	٢٢٧,٨	١٨,٩	إسواتيني
١٥,٧٠٦,٧	٤,٦٦٥,٥	٨٧٠,٩	٤٥٨,٣	٧٠٤,٢	٧٠,٤	١٩٦,٤	٤٦٠,٨	١,٣٨١,٩	٢,١٩٤,٤	٤٦٠,٥	٣٩٧,٧	إثيوبيا
١٧,٤٧٣,٣	٤,٦٧,٥	٦٠٧,٥	١,٦٤١,١	١٩٤,٧	٧٦,٨	٧٠١,٨	١,٢٤٩,٠	١,٧٤٢,٦	٢,٣٦٥,٧	١,٥٩٥,٥	١,١٨٠,٤	كينيا
١٠,٧٢١,٤	١,٤٧٤,٩	٤٨١,٩		٢,٢٧٦,٦	٣٣,١	١,٣٤٢,٧		٢١٩,٣	٤,٦٠٧,٤	٢٤٤,٨	١,٦٢٨,٢	ليبيا
٣,٥٥٩,٧	٨٧٨,٣	٣١,٣	٤٠٦,٧	٧٧,٢	٧,١	٢٥,٢	٤٥,٩	٢٨٦,٣	٧٩٤,٩	٧٩,٥	٦٦٢,٩	مدغشقر
٢,٧٧٤,١	٦٥١,٢	٣٨,٤	٢٧٣,٧	٨,٠	١٩,٦	٤٨٢,١	٢٨,٢	٢٥١,٧	٤٠٧,٩	٢٠٥,٨	١٩٢,٢	ملاوي
٥,٦٦٨,١	١,٢١٢,٧	٤٠٦,٥	٤٠٦,٥	٩٠,٢	٤٢,٩	٤٥٩,٤	٣٧,٠	٧٩٢,٢	١,٣٣٨,٠	٢٢٨,٨	٢٣٠,٦	موريشيوس
٣,٤٤٢,١	٧٣٥,٠	٥٠,٩	٢٥٠,٣	٦٣,٦	١٠٩,٥	٩٧,١	١٢٦,١	٣٠٠,٨	٣٥٤,٣	٦٢٦,٧	٣٨٩,٩	رواندا
١,٤٣٨,٢	٤٨١,٣	٢٢,٦	٣١٨,٧	٣,٨	٧,٤	٧٤,٥	٢,٧	٦٣,٥	٣٣٢,٤	٢٠,٦	٥٣,٧	سيشيل
١,٧٧٤,٨	٤٠,٩	٢٠,٢		٢٨٢,٢	٠,٧			٦٧٦,١	١٣٧,٩	٦,٣	٥١٦,٧	الصومال
١,٠٢٤٣,٧	٢,٧٥٩,٧	٧٧,٦	١,٥٢١,٢	٣١٦,٥	٣٧,٣	١٩,٩	٩٣١,٩	٨٠٥,٢	١,٠٣٨,٦	٥٢٠,٠	٧٨٥,٤	السودان
٣٣,٧٧٦,٠	١٠,٥٢٦,٤	١,١٠٥,١	٥٨٠,٦	١,١٣٨,٠	٢٢٩,٦	٧,٤	٢٩٣,٨	٣٥٤,١	١٦,١١١,٤	٨٤٨,٥	١,٦٦١,١	تونس
٨,٧٣٩,١	٢,٢٩٤,١	٩١٨,١	٤١٧,٩	٧٠٢,١	٣٩,٥	٣٩٨,٧	٤٢٩,٠	٩٠٢,١	٧٤٠,٠	٦٠٠,٩	١,٠٤٥,٦	أوغندا
٧,٢٢٥,٠	١,٣٢٥,٧	٦٦١,٥	٤٠٠,٨	٢٧٨,٤	٢٤,٠	٢,٢٢٣,٠	٣١,٠	٣٥٢,٢	٦٨٢,٩	١,٢٢٤,١	٦٩٩,٨	زامبيا
٤,١٠٧,٦	١,٦٨٣,١	٤٦,٥	٦٦,٥	٧,٠	٤,١	١,٠٧٦,١	٠,٥	٤٤١	٢٨٩,٧	٢٨,٤	٢٨٣,٩	زيمبابوي
٢١١,٩٧٤,٢	٥٦,٣٢٥,٢	١٠,٩٦٤,٤	٩,٣٠٥,٦	٨,٩٩٧,٤	١,٥٠٢,٠	٩,٠١٧,٣	٩,٢٢٤,١	١١,٣٦٧,٠	٥٢,٤٢٩,٥	١٠,٨٧٤,٤	١١,٢٤١,٣	المجموع

تجارة البضائع حسب المنتج

الصادرات

يُسلط الشكل ٩ الضوء على أداء صادرات الكوميسا حسب القطاع.

الشكل ٩: صادرات الكوميسا حسب القطاع (بقيمة مليون دولار أمريكي)



المصدر: قاعدة بيانات كومستات

المصنوعات

انخفضت صادرات المصنوعات من الإقليم بنسبة ١٥٪ من ٤٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٣٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وتعد الصناعات أكبر قطاع منتجات تصديرية في الإقليم، حيث شكلت ٣٥٪ من إجمالي صادرات الكوميسا في عام ٢٠١٩. والمصدرون الرئيسيون لهذه المصنوعات من الكوميسا في عام ٢٠١٩ هم: الكونغو الديمقراطية وأوغندا ومصر.

الوقود

انخفضت صادرات الكوميسا من الوقود من ٣٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٢٧ مليار دولار أمريكي تم تصديرها في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٦٪. ويعزى ذلك إلى متوسط سعر النفط الخام الذي انخفض من ٦٨ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٨ إلى ٦١ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠١٩، قامت ليبيا بتصدير زيوت النفط والزيوت التي تم الحصول عليها من المعادن البيتومينية (القرار)، سواء من مستحضرات النفط الخام أو الخفيف والغاز الطبيعي بقيمة تزيد عن ١٤ مليار دولار أمريكي، بانخفاض عن قيمة ٢٤ مليار دولار أمريكي تم تصديرها في عام ٢٠١٨. واتجهت صادرات ليبيا من النفط بشكل أساسي إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وسويسرا والكوميسا. وانخفضت صادرات الزيوت البترولية والنفط المصرية التي تم الحصول عليها من المعادن البيتومية بنسبة ١١٪ من ٥,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، والتي اتجهت إلى العديد من أسواق التصدير ولكن بشكل رئيسي إلى الاتحاد الأوروبي والهند والكوميسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وسجلت صادرات السودان من نفس المنتج انخفاضاً بنسبة ٧٦٪ من ٥٠٨ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١٢٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. واتجهت صادرات السودان من النفط الخام إلى الصين والكوميسا.

ومن بين دول الكوميسا المصدرة للوقود، زادت الصادرات التونسية من الوقود بنسبة ١٠٣٪ من ٥٢٧ مليون دولار أمريكي تم تصديرها في عام ٢٠١٨ إلى ١,١ مليار دولار أمريكي تم تصديرها في عام ٢٠١٩. واتجهت صادرات تونس من الوقود إلى سوق الاتحاد الأوروبي.

الخامات والمعادن

انخفضت صادرات الكوميسا من الخامات والمعادن من حيث القيمة بنسبة ٨٪ من ٢٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. ويُعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض متوسط أسعار النحاس والزنك خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث إنخفض النحاس من ٦,٥٣٠ دولار أمريكي/طن متري إلى ٦,٠١٠ دولار أمريكي/طن متري والزنك من ٢,٩٢٢ دولار أمريكي/طن متري إلى ٢,٥٥٠ دولار أمريكي/طن متري بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. والبلدان التي ساهمت في هذا الأداء هي إريتريا وزامبيا والكونغو الديمقراطية ومدغشقر. ومن بين أهم المنتجات التي أسهمت في هذا الانخفاض على المستوى القطري النحاس غير المكرر (زامبيا، ٥٦٩ مليون دولار أمريكي)، والنحاس المكرر وخامات النحاس ومركزاته (الكونغو الديمقراطية، ٦٦٤ مليون دولار أمريكي)، و خامات ومركزات الزنك (إريتريا، ١٣٥ مليون دولار أمريكي)، ومنتجات الكوبالت وغيرها من المنتجات الوسيطة من معادن الكوبالت (مدغشقر، ١٢٢ مليون دولار أمريكي).

الأغذية

اتسم أداء صادرات المنتجات الغذائية بالثبات في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨. وشملت سلع الصادرات الغذائية الرئيسية من الإقليم في عام ٢٠١٩ الشاي والتبغ وحبذور السمسم والبن والبرتقال الطازج/المجفف والفانيليا وزيت الزيتون البكر وسكر القصب الخام والتونة والأغنام الحية. وأبرز المصدرون الرئيسيون للخضروات والفاكهة من الإقليم في عام ٢٠١٩ هم مصر وكينيا وإثيوبيا وتونس. وشهدت صادرات مصر من الخضراوات ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٦٪ من ٢,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. بينما نمت صادرات إثيوبيا من الخضروات والفاكهة بنسبة ٩١٪ من ٢٩٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥٦٣ مليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وانخفضت صادرات كينيا من نفس المنتجات بنسبة ٧٪ من ٥٩٣ مليون دولار إلى ٥٥٤ مليون دولار خلال الفترة قيد الاستعراض. (انظر الجدول ٧ أدناه).

الجدول ٧: أكبر مُصدري الخضروات والفاكهة في الكوميسا – ٢٠١٨ و ٢٠١٩

م	المصدر	القيمة بالمليون دولار أمريكي	الحصة السوقية ٢٠١٨	المصدر	القيمة بالمليون دولار أمريكي	الحصة السوقية ٢٠١٩	النمو ٢٠١٨-٢٠١٩
١	مصر	٢,٧٥٥	٦٠,٧	مصر	٢,٩١٠	٥٨,٩	٦
٢	إثيوبيا	٢٩٥	٦,٥	إثيوبيا	٥٦٣	١١,٤	٩١
٣	كينيا	٥٩٣	١٣,١	كينيا	٥٥٤	١١,٢	٧-
٤	تونس	٤٢١	٩,٣	تونس	٤٧٠	٩,٥	١٢
٥	ملاوي	٦٦	١,٥	ملاوي	٧٠	١,٤	٦
٦	رواندا	١٦	٠,٤	رواندا	٦٩	١,٤	٣٣١
٧	أوغندا	١١٧	٢,٦	أوغندا	٦٧	١,٤	٤٣-
٨	إسواتيني	٥٣	١,٢	إسواتيني	٥١	١,٠	٤-

٩	١,٠	٠٥	٤٩	زيمبابوي	١,٠	٤٦	زيمبابوي	٩
٢٥-	٢,٧	٠٥	١٣٢	دول أخرى	٣,٩	١٧٧	دول أخرى	١٠
٩	١٠٠,٠		٤,٩٣٦	المجموع	١٠٠,٠	٤,٥٤٠	المجموع	

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

وقد سجلت صادرات التبغ انخفاضاً بنسبة ٥,٥ ٪ في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨: حيث سجلت زيمبابوي، أكبر مُصدر في الكوميسا، انخفاضاً بنسبة ٨ ٪ من حيث القيمة، في حين سجلت ملاوي، ثاني أكبر مصدر في الإقليم، زيادة هامشية بنسبة ٠,٣ ٪. وأبرز الدول الأخرى التي ساهمت في انخفاض صادرات التبغ، فهي كينيا ومصر وزامبيا بنسبة ٧ ٪ و ١٠ ٪ و ٣٣ ٪ على الترتيب.

الجدول ٨: أكبر مُصدري التبغ ومنتجات التبغ في الكوميسا - ٢٠١٧ و ٢٠١٨

م	المصدر	القيمة بالمليون دولار أمريكي	الحصة السوقية ٢٠١٨	المصدر	القيمة بالمليون دولار أمريكي	الحصة السوقية ٢٠١٩	النمو ٢٠١٨ - ٢٠١٩
١	زيمبابوي	٨٩٣	٤٨,٧	زيمبابوي	٨	٤٦,٧	٨,٤-
٢	ملاوي	٤٩٢	٢٦,٨	ملاوي	٤٩٤	٢٨,٢	٠,٣
٣	كينيا	١٤٠	٧,٦	كينيا	١٣٠	٧,٤	٧,٠-
٤	مصر	١٠٦	٥,٨	مصر	٩٦	٥,٥	١٠,٠-
٥	زامبيا	١٠٥	٥,٧	زامبيا	٧٠	٤,٠	٣٣,٣-
٦	أوغندا	٣١	١,٧	أوغندا	٥٩	٣,٤	٨٨,٦
٧	تونس	٤٦	٢,٥	تونس	٥٧	٣,٣	٢٣,٦
٨	سيشيل	١٠	٠,٥	سيشيل	١٩	١,١	٨٩,٦
٩	بوروندي	٤	٠,٢	بوروندي	٤	٠,٢	٣,٦-
١٠	دول أخرى	٧	٠,٤	دول أخرى	٦	٠,٣	٢٠,٨-
	المجموع	١,٨٣٤	١٠٠,٠	المجموع	١,٧٥١	١٠٠,٠	٤,٥-

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

أما أداء صادرات الكوميسا من البن في عام ٢٠١٩ فهو على النحو التالي: إثيوبيا (١١٣ ٪)، وكينيا (-١١ ٪)، ورواندا (٢١ ٪)، وبوروندي (٦ ٪)، وأوغندا (-٨٩ ٪).

وفيما يتعلق بصادرات الكوميسا من الشاي، فقد تم تسجيل أداء الصادرات التالي في عام ٢٠١٩: كينيا (-١٩ ٪)، ورواندا (١٦ ٪)، وملاوي (١٠,٥ ٪)، وبوروندي (-١١,٢ ٪)، وزيمبابوي (١١ ٪)، ومصر (١٢ ٪)، وأوغندا (-٩٠ ٪).

وشمل المُصدرون الرئيسيون لسكر القصب الخام من إقليم الكوميسا في عام ٢٠١٩ كلاً من إسواتيني وموريشيوس وملاوي وزامبيا وزيمبابوي؛ حيث بلغت قيمة صادرات إسواتيني من قصب السكر في عام ٢٠١٩ ما قيمته ٢٠٢ مليون دولار أمريكي، واتجهت الصادرات من هذا السكر بشكل رئيسي إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا والكميسا والولايات المتحدة الأمريكية.

التجارة البينية في الكوميسا

الصادرات التجارية البينية في الكوميسا

ارتفع إجمالي الصادرات البينية في الكوميسا بنسبة ٨٪ من ١٠,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١٠,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. واعتبرت صادرات الوقود أهم المساهمين في هذا النمو الإجمالي بزيادة بنسبة ٦٠٪ من ٨٣١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ١,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وقد أدى الطلب المتزايد على الوقود في الإقليم إلى نمو صادرات الزيوت الخفيفة والمستحضرات، والبيوتان، والزيوت البترولية السائلة، والزيوت الخام، ومستحضرات الزيوت المتوسطة، والطاقة الكهربائية.

وسجلت الصادرات البينية من المصنوعات في الكوميسا نمواً بنسبة ٨٪ من ٤,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩. وشملت منتجات التصدير الرئيسية إلى الإقليم التي ساهمت في هذه الزيادة أسمنت بورتلاند، وأكاسيد الكوبالت، والهيدروكسيد، وبلاط السيراميك واليوريا والجير الحي، والمناشف الصحية، والأكياس، ومزائج المواد المعطّرة المستخدمة في صناعات الأغذية والمشروبات. وارتفعت صادرات الأغذية البينية في الكوميسا بشكل طفيف من ٣,٦٩٦ مليار دولار أمريكي إلى ٣,٧٣٧ مليار دولار أمريكي بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

الجدول ٩: إجمالي الصادرات البينية في الكوميسا حسب القطاع، القيم بالمليون دولار أمريكي

القطاع	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	للتغير % (٢٠١٨-٢٠١٩)
المصنوعات	٥,٦١٩,٨١	٥,١١٤,٠٤	٤,٣٨٨,٣٩	٣,٦٣٨,٣٧	٣,٩٤٤,٥٢	٤,٢٨٤,٢٤	٤,٦٦٤,٠٣	٩
الأغذية	٣,٧٧٠,٧٣	٣,٦٩٢,٧٤	٣,٤٠٤,١٩	٣,٦٧٢,٩٤	٣,٦٥٧,٩٨	٣,٦٩٥,٩٣	٣,٧٣٦,٦٤	١
الوقود	٨٢٠,٢٧	٤٥٠,٧١	١,٣٩٦,٠٩	٥٦٤,٠٣	٧٤٩,٩١	٨٣٠,٧٠	١,٣٣٠,٤٠	٦٠
الخامات والمعادن	١,٧٤١,٨٦	١,٣٥٨,٧٦	١,٣٩١,١٩	٧٧٣,٩٨	٨١٠,٧٧	١,١٥٦,٣٠	٩٩٨,٩٥	١٤-
المنتجات الزراعية الخام	١٨٣,٤٢	١٧٣,٥٩	١٥٣,٤١	١٨٠,٠١	١٣٣,٤٤	١٢٣,٤٧	١٣٩,٤١	١٣
منتجات أخرى غير مذكورة ولا واردة في مكان آخر	١١,٤٠	٥,٥٣	٣,٦٧	٢,٧٦	٢,٦٣	٢٠,٤٢	٤,٩٦	٧٦-
المجموع	١٢,١٤٧,٥٠	١٠,٧٩٥,٣٦	١٠,٧٣٦,٩٤	٨,٨٣٢,٠٩	٩,٢٩٩,٢٥	١٠,١١١,٠٦	١٠,٨٧٤,٤٠	٨

أما الدول الأعضاء بالكوميسا التي سجلت نمواً في إجمالي قيمة صادراتها البينية في الكوميسا لعام ٢٠١٩ فهي مصر وإثيوبيا وتونس وليبيا ورواندا وملاي وزامبيا وزيمبابوي وإسواتيني..

الجدول ١٠: إجمالي الصادرات البينية في الكوميسا حسب الدولة، ٢٠١٧-٢٠١٩ (بقيمة مليون دولار أمريكي)

مقدم التقرير	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	% للتغير ٢٠١٨-٢٠١٩
بوروندي	٤٢,٩٧	٣٧,٤٠	٣٧,٩٠	١,٣
جزر القمر	٣,٣٨	١,٠٤	٥,٣٠	٤٠٧,٧
الكونغو الديمقراطية	٧٠٦,٧٤	١,١١٤,٧٣	٩١٧,٨٩	١٧,٧-
جيبوتي	١٩,٥٠	٢١,٦٣	١٢,٤٠	٤٢,٧-
مصر	٢,٠٢٥,١٧	٢,٣٣٥,٦١	٢,٨٦١,٤٠	٢٢,٥

إريتريا	٥,٤٢	٢,٠٨	١,١٩	٤٢,٦-
إسواتيني	٢٠٣,٧٤	٢٠٦,٥٣	٢٢٧,٧٧	١٠,٣
إثيوبيا	٢١٠,٥٧	٢١٣,٩١	٤٦٠,٥٣	١١٥,٣
كينيا	١,٦٤٠,٣٨	١,٦٠٢,٦٠	١,٥٩٥,٥٣	٠,٤-
ليبيا	٨١,٩٥	١٠٥,٦٨	٢٤٤,٨١	١٣١,٦
مدغشقر	١٠٩,٥٤	١٢٨,٥٨	٧٩,٤٦	٢٨,٢-
ملاوي	١٣٢,٥٤	١٥٥,٤٤	٢٠٥,٨١	٣٢,٤
موريشيوس	٢٥١,٣٦	٢٣١,٠٧	٢٣٨,٧٥	٣,٣
رواندا	٤٦٦,٩٤	٤٨٨,٣٦	٦٣٦,٦٨	٢٨,٣
سيشيل	١٦,٧٥	٢٤,٥٥	٢٠,٦٥	١٥,٩-
الصومال	٢,٠١	١١,٩١	٦,٢٩	٤٧,٢-
السودان	٨١٥,٢٩	٧٠٨,١٨	٥٢٠,٠٤	٢٦,٦-
تونس	٥١٥,٤٤	٦٤١,٥٩	٨٤٨,٤٨	٣٢,٢
أوغندا	١,٠٤٢,٢٥	٧٨١,١٢	٦٠٠,٩٣	٢٣,١-
زامبيا	٩٢١,٣٦	١,٢٠١,١٥	١,٢٣٤,١٣	٢,٧
زيمبابوي	٨٥,٩٨	٩٧,٩١	١٢٨,٤٥	٣١,٢
المجموع	٩,٢٩٩,٢٥	١٠,١١١,٠٦	١٠,٨٧٤,٤٠	٧,٥

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

حصص الصادرات والواردات البينية في الكوميسا

شكّلت قيمة الصادرات المصرية ٢٦٪ من إجمالي سوق الصادرات البينية في الكوميسا في عام ٢٠١٩. ومثل ذلك زيادة طفيفة في حصة السوق من ٢٣٪ في عام ٢٠١٨. وجاءت كينيا بعد مصر بحصة سوقية تصديرية بلغت ١٥٪، في حين احتلت زامبيا في المركز الثالث بحصة تصديرية بلغت ١١٪، والكونغو الديمقراطية في المرتبة الرابعة بحصة ٨,٤٪. وفي المركز الخامس، حصلت تونس على حصة سوقية للتصدير بلغت ٧,٨٪.

وعلى صعيد الاستيراد، حققت تونس أكبر حصة سوقية بلغت ١٥٪ في عام ٢٠١٩، مقابل ٥٪ في عام ٢٠١٨. وبعد تونس جاءت ليبيا وكينيا وأوغندا ومصر والسودان بحصص سوقية للاستيراد البيني في الكوميسا بنسبة ١٤,٥٪ و ١٠,٥٪ و ٩,٣٪ و ٩,٢٩٪ و ٧٪ على الترتيب. ويبين الجدول ١١ حصة الصادرات والواردات البينية في الكوميسا لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ حسب البلد.

الجدول ١١: التجارة البينية في الكوميسا - ٢٠١٨ و ٢٠١٩ (بقيمة مليون دولار أمريكي والنسبة المئوية للحصص)

التصنيف حسب القيمة التجارية لعام ٢٠١٩	المصدر	القيمة لعام ٢٠١٨	القيمة لعام ٢٠١٩	النسبة % لعام ٢٠١٩	النسبة % لعام ٢٠١٩	القيمة لعام ٢٠١٨	القيمة لعام ٢٠١٩	النسبة % لعام ٢٠١٩	النسبة % لعام ٢٠١٩
١	مصر	٢,٣٣٥,٦١	٢,٨٦١,٤٠	٢٣,١٠	٢٦,٣١	٥٠٣,٧٦	١,٦٦١,٠٧	٤,٩١	١٤,٧٨
٢	كينيا	١,٦٠٢,٦٠	١,٥٩٥,٥٣	١٥,٨٥	١٤,٦٧	١,٢٠٨,٧٩	١,٦٢٨,٢٣	١١,٧٩	١٤,٤٨
٣	زامبيا	١,٢٠١,١٥	١,٢٣٤,١٣	١١,٨٨	١١,٣٥	١,١٤٩,٢٨	١,١٨٠,٣٧	١١,٢١	١٠,٥٠
٤	الكونغو الديمقراطية	١,١١٤,٨٣	٩١٧,٨٧	١١,٠٢	٨,٤٤	٧٩٠,٧٥	١,٠٤٥,٦٢	٧,٧١	٩,٣٠
٥	تونس	٦٤١,٥٦	٨٤٨,٤٧	٦,٣٥	٧,٨٠	٩٤٢,٨٣	١,٠٤٤,٨٣	٩,١٩	٩,٣٩
٦	رواندا	٤٨٨,٣٦	٦٢٦,٦٨	٤,٨٣	٥,٧٦	٦٧٥,٢٠	٧٨٥,٣٦	٦,٥٩	٦,٩٩
٧	أوغندا	٧٨١,١٢	٦٠٠,٩٣	٧,٧٣	٥,٥٣	١,٧٧٩,٩٣	٦٩٩,٧٧	١٧,٣٦	٦,٣٣
٨	السودان	٧٠٨,١٨	٥٢٠,٠٤	٧,٠٠	٤,٧٨	٥٢٧,٣٤	٥٤٤,٠٦	٥,١٤	٤,٨٤
٩	إثيوبيا	٢١٣,٩١	٤٦٠,٥٣	٢,١٢	٤,٢٣	٣٢٤,٤٥	٥١٦,٦٧	٣,١٧	٤,٦٠
١٠	ليبيا	١٠٥,٦٨	٢٤٤,٨٧	١,٠٥	٢,٢٥	٣٩٣,٣٨	٣٩٧,٧٥	٣,٧٤	٣,٥٤
١١	موريشيوس	٣٣١,٠٧	٣٣٨,٧٥	٣,٢٩	٣,٢٠	٤٣٨,٥٦	٣٨٩,٩٢	٤,٣٨	٣,٤٧
١٢	إسواتيني	٢٠٦,٥٣	٢٢٧,٧٧	٢,٠٤	٢,٠٩	٤٨٧,١١	٢٨٣,٩١	٤,٧٥	٢,٥٣
١٣	ملاوي	١٥٥,٤٤	٢٠٥,٨١	١,٥٤	١,٨٩	٢١٠,١٨	٣٣٠,٦٢	٢,٠٥	٢,٠٥
١٤	زيمبابوي	٩٧,٩١	١٢٨,٤٥	٠,٩٧	١,١٨	١٩٤,٤٩	١٩٢,٣٣	١,٩٠	١,٧١
١٥	مدغشقر	٢٨١,٥٨	٧٩,٤٦	١,٢٧	٠,٧٣	١٠٤٠,٨٣	٦٦٢,٩٢	١,٠٢	١,٤٥
١٦	بوروندي	٣٧,٤٠	٣٧,٩٠	٠,٣٧	٠,٣٥	٦٥٦,٤١	٥٦٠,٣٢	١,٦٢	١,٣٩
١٧	سيشيل	٢٤,٥٥	٢٠,٦٥	٠,٢٤	٠,١٩	١٢٥,٧٧	١٣٠,٢٩	١,٢٣	١,١٦
١٨	جيبوتي	٢١,٦٣	١٢,٤٠	٠,٢١	٠,١١	١٢٥,٨٩	١٠٧,٧٧	١,٢٣	٠,٩٦
١٩	الصومال	١١,٩١	٦,٢٩	٠,١٢	٠,٠٦	٦٠,٨٧	٥٣,٧٤	٠,٥٩	٠,٤٨
٢٠	جزر القمر	١,٠٤	٥,٣٠	٠,٠١	٠,٠٥	٢٨,٣٨	١٨,٩٢	٠,٢٨	٠,١٧
٢١	إريتريا	٢,٠٨	١,١٩	٠,٠٢	٠,٠١	١٣,٣٦	١٠,٩٨	٠,١٣	٠,١٠
	المجموع	١٠,١١١,٠٦	١٠,٨٧٤,٤٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠,٢٥٠,٥٨	١١,٢٤١,٣٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: قاعدة بيانات كومسات

تتبع المنتجات ذات الحركة في تجارة الصادرات البينية في الكوميسا

يقارن تحليل المنتجات الأكثر تداولاً في الكوميسا في عام ٢٠١٩ التصنيف من حيث قيم الصادرات. والمنتج الأكثر ذو الحركة الذي تم تداوله في عام ٢٠١٩ هو "الخضروات الأخرى" (الطازجة/المبردة) التي احتلت المركز الرابع في عام ٢٠١٩ من المركز الرابع والعشرين في عام ٢٠١٨. في حين احتل النحاس المكرر المركز الرابع في عام ٢٠١٩ بعد أن احتل المركز الرابع عشر في العام السابق. وانتقلت خلائط أسمنت بورتلاند من المركز الحادي عشر إلى المركز السابع في عام ٢٠١٩. واحتلت الأدوية المركز السادس عشر في عام ٢٠١٨ وانتقلت إلى المركز الثاني عشر في عام ٢٠١٩.

الجدول ١٢: أفضل منتجات الصادرات البينية في الكوميسا وتصنيفها (٢٠١٩ - ٢٠١٥)

م	تصنيف التجارة الدولية القياسي	وصف تصنيف التجارة الدولية القياسي	القيم في ٢٠١٩ (بالمليون دولار أمريكي)	المركز ١٩	المركز ١٨	المركز ١٧	المركز ١٦	المركز ١٥
١	٣٣٤٦	الزيوت البترولية والزيوت المتحصل عليها من المعادن البيوتومية (القارية) (بخلاف الوقود الخام) والمستحضرات غير المذكورة أو الواردة في مكان آخر	١,٠٣١,١	١	١	١	٢	١
٢	٢٨٣١	خام ومركزات النحاس	٥٠٠,٧	٢	٢	٢	١	٢
٣	٦٨٢١٢	النحاس المكرر	٣٠٨,٢	٣	١٤	٩٠	٥١١	٨
٤	٠٥٤٥٩	خضروات أخرى، طازجة/مبردة	٢٧٩,٣	٤	٢٤	٣٤٥	٢٩٣	١٣٣
٥	٠٧٤١٤	أنواع الشاي الأسود (المخمّر)، أنواع الشاي الأخرى المخمرة جزئياً بنكهة أو من غير نكهة	٢٧٨,٥	٥	٣	٣	٣	٥
٦	٠٦١١١	قصب السكر، الخام، في شكل صلب، ولا يحتوي على عناصر نكهة/مكسبات لون مضافة	٢٧٦,٧	٦	٨	٦	٦	١٤
٧	٦٦١٢٢	أسمنت بورتلاند	٢٧٠,٠	٧	١١	٩	٨	٧
٨	٥٥١٤١	مزائج المواد والخلائط العطرية (بما في ذلك المحاليل الكحولية)	١٧٣,٧	٨	٩	١٣	١٧	١٧
٩	٠٤٦١	دقيق القمح/ميسلين	١٥١,٤	٩	١٠	١٤	١٢	١٨
١٠	٥٢٢٣٢	حامض الكبريتيك، الأوليوم	١٥٠,٣	١٠	٧	٢٥	٤٦	٣٥
١١	٢٢٢٥	بذور السمسم	١٢٧,١	١١	٤	٢٣	٢١	١١
١٢	٥٤٢٩٣	الأدوية، غير المذكورة أو الواردة في مكان آخر، معروضة بجرعات/ أشكال/ عبوات للبيع بالتجزئة	١٢٦,٦	١٢	١٦	١٢	٩	١٢
١٣	٠٠١٩	الحيوانات الحية غير المذكورة أو الواردة في مكان آخر	١٢٢,٢	١٣	٥	٤	٥	٦
١٤	٨٤٥١٢	ملابس واكسسوارات ملابس الأطفال، منسوجة/كروشية	١١٤,٩	١٤	١٩	١٥	١٦	١٥
١٥	٨٩٣١٩	المواد الخاصة بنقل/تعبئة البضائع، غير المذكورة أو الواردة في مكان آخر، على سبيل المثال؛ السدادات، والأغطية، وغيرها من الأغطية	١١٣,٧	١٥	١٥	١٩	١٨	١٦
١٦	٥٥٤٢٢	مستحضرا غسيل/تنظيف الأسطح، غير المذكورة أو الواردة في مكان آخر، والمجهزة للبيع بالتجزئة	١١٣,٦	١٦	١٧	٢٠	١٥	٢٢

٢٨٢	٨٠	١٩٤	١١٣	١٧	١١٢,٣	البيوتان، السائل	٣٤٢٥	١٧
٢٨	٢٢	٢٦	٢٧	١٨	١٠٥,٩	التبغ المنزوع/مستخلص كلياً أو جزئياً	١٢١٢	١٨
٢٠	٣٢	١٦	٢١	١٩	١٠٠,٦	البقوليات، بخلاف البقوليات العريضة والبقوليات المستخدمة كغذاء للحصان، المجففة، أو مقشرة سواء أكانت مقشرة/غير مقشرة	٠٥٤٢٣	١٩
٢٧	٤٣	٣٦	٣٦	٢٠	٩٨,٧	أرضيات السيراميك المزجج والسيراميك المستخدم للرصيف، وبلاط الجدران، ومكعبات السيراميك الموزييك المصقول، وما يماثلها سواء أكانت معبأة أو غير معبأة	٦٦٢٤٥	٢٠

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

التجارة البينية في الكوميسا كنسبة مئوية من التجارة العالمية للكوميسا

شملت البلدان التي زادت تجارتها البينية في الإقليم بشكل كبير كحصة من إجمالي تجارتها في عام ٢٠١٩ كلاً من إريتريا ورواندا وبوروندي والصومال. وسجلت إريتريا أعلى نسبة من التجارة البينية في الكوميسا إلى تجارتها العالمية. وبشكل عام، زادت حصة التجارة البينية في الكوميسا من إجمالي تجارة الكوميسا ٧٪ زيادة طفيفة من ٦٪ في عام ٢٠١٨.

الجدول ١٣: التجارة البينية في الكوميسا كنسبة مئوية من التجارة العالمية للكوميسا حسب البلد (٢٠١٩-٢٠١١)

مُقدم التقرير	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
بوروندي	١٩	١٩	٣١	١٨	١٨	٢٤	١٩	٢٢	١٩
جزر القمر	٥	١٣	١٢	١١	٢	٨	٤	٦	٦
الكونغو الديمقراطية	٢٢	٢٠	٢٦	٢١	١٦	٨	٦	٦	٧
جيبوتي	١٣	٤	٦	٢	٤	٤	٧	٦	٨
مصر	٣	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٤
إريتريا	١٣	١٢	٤	١١	٩	١٤	١٧	١٣	٢٨
إسواتيني	٣	١	٤	٦	٦	٦	٦	٦	٦
إثيوبيا	٧	٤	٦	٥	٢	٢	٣	٤	٥
كينيا	١٤	١٢	١٢	١٠	١١	١٢	١٢	١٢	١٢
ليبيا	٦	٤	٤	٤	٦	٧	٤	٣	٧
مدغشقر	٥	٥	٤	٤	٥	٥	٦	٤	٤
ملاوي	١٤	١٥	١٠	١٧	١٣	١٣	١٠	١٠	١١
موريشيوس	٥	٥	٥	٥	٦	٧	٧	٦	٦
رواندا	٢١	٣٤	٢٩	٣٣	٣١	٣٣	٢٥	٢٥	٢٤
سيشيل	١٢	٣	٤	٣	٦	٣	٤	٣	٣
الصومال	٢٤	١٣	٢٦	٢٤	٢٢	٢	٨	٧	٢٧
السودان	٦	٩	٧	٧	١٦	١٢	٩	١٠	٩
تونس	٣	٤	٤	٣	٣	٢	٣	٣	٥
أوغندا	٢١	١٤	١٤	١٧	١٧	١٦	١٧	١٥	١٣
زامبيا	١٧	١٩	٢٢	٢٠	١٩	١٧	١٤	١٦	١٤

زيمبابوي	٥	٧	٥	٤	٦	٥	٦	٥
الكوميسا	٧	٧	٨	٧	٧	٦	٦	٧

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

رصد تجارة الكوميسا مع بقية أفريقيا

نظراً للتطورات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يرصد هذا القسم التطورات التجارية بين الكوميسا وبقية القارة الأفريقية. وتهيمن التجارة مع جنوب أفريقيا على تجارة الكوميسا مع بقية أفريقيا؛ حيث شكلت الصادرات إلى جنوب أفريقيا وحدها ٣٠,٦٪ من صادرات الكوميسا الأفريقية في عام ٢٠١٩. وانخفضت صادرات الكوميسا إلى جنوب أفريقيا بشكل ملحوظ من ١٤,٤ مليار في عام ٢٠١٨ إلى ٧,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩. أما الأسواق الأفريقية الرئيسية التالية لصادرات الكوميسا فهي: تنزانيا (٨,٨٪)، والجزائر (٤٪)، وموزمبيق (٣,٩٪)، والمغرب (٣,٤٪)، وجنوب السودان (١,١٧٪)، ونيجيريا (١,٠٩٪). ومن بين هذه الأسواق، نمت الصادرات إلى تنزانيا بنسبة ٢٦٪ من حيث القيمة، بينما انخفضت الصادرات إلى الجزائر بنسبة ٢٦٪ في عام ٢٠١٩. وأما البلدان البارزة الأخرى التي سجلت نمواً في قيمة الصادرات من إقليم الكوميسا فهي المغرب وموزمبيق ونيجيريا التي نمت بنسبة ٢٧٪ و٤٣٪ و٨٪ على الترتيب في عام ٢٠١٩.

الجدول ١٤: أهم صادرات الكوميسا إلى الكوميسا والبلدان الأفريقية، ٢٠١٧ - ٢٠١٩

م	الوجهة	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٧	الوجهة	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٨	الوجهة	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٩	% للحصة الإجمالية لصادرات أفريقيا زائد صادرات الكوميسا، ٢٠١٩
	الكوميسا	٩,٢٩٩	الكوميسا	١٠,١١١	الكوميسا	١٠,٨٧٤	٤٢,٧٨
١	جنوب أفريقيا	١٠,٩٦٣	جنوب أفريقيا	١٤,٣٩٨	جنوب أفريقيا	٧,٧٨٩	٣٠,٦٤
٢	تنزانيا	٩٤٢	تنزانيا	١,٧٦٩	تنزانيا	٢,٢٣٧	٨,٨٠
٣	الجزائر	٨٧٥	الجزائر	١,٣٩١	الجزائر	١,٠٢٣	٤,٠٢
٤	المغرب	٦٣١	المغرب	٧٨٤	موزمبيق	٩٩٤	٣,٩١
٥	موزمبيق	٤٩٦	موزمبيق	٦٠٣	المغرب	٨٦٠	٣,٣٨
٦	جنوب السودان	٣٢٨	نيجيريا	٣٠٢	جنوب السودان	٢٩٧	١,١٧
٧	نيجيريا	٢٦٠	جنوب السودان	٢٥٦	نيجيريا	٢٧٧	١,٠٩
٨	غانا	١٤٦	غانا	١٥٥	ساحل العاج	١٢٢	٠,٤٨
٩	السنغال	١٣٦	ساحل العاج	١٤٥	السنغال	١١٣	٠,٤٤
١٠	ساحل العاج	٩٨	السنغال	٩٥	بوتسوانا	١٠٨	٠,٤٢
١١	توغو	٨٠	أنجولا	٨٦	غانا	٩٥	٠,٣٧
١٢	أنجولا	٦٨	بوتسوانا	٨٤	ناميبيا	٨١	٠,٣٢
١٣	بوتسوانا	٦٧	ناميبيا	٦٩	أنجولا	٨٠	٠,٣٢
١٤	ناميبيا	٥٧	الكامبيرون	٦١	الكامبيرون	٦٨	٠,٢٧

١٥	الكاميرون	٥٧	موريتانيا	٤٠	توغو	٦٤	٠,٢٥
١٦	موريتانيا	٤٣	بوركينافاسو	٣٧	موريتانيا	٤٣	٠,١٧
١٧	بوركينافاسو	٣٥	الغابون	٣٦	الغابون	٤٠	٠,١٦
١٨	الكونغو	٣٥	تشاد	٣٥	بوركينافاسو	٣٨	٠,١٥
١٩	الغابون	٣٢	توغو	٣٠	غينيا	٣٤	٠,١٣
٢٠	دول أخرى	١٦٨	دول أخرى	١٧١	دول أخرى	١٨٥	٠,٧٣
	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	١٥,٥١٨	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	٢٠,٥٤٧	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	١٤,٥٤٨	٥٧,٢٢
	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٢٤,٨١٧	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٣٠,٦٥٨	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٢٥,٤٢٢	١٠٠,٠٠

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

كما سيطرت تجارة الكوميسا مع جنوب أفريقيا على واردات الكوميسا من بقية أفريقيا، وانخفضت واردات الإقليم من جنوب أفريقيا من حيث القيمة بنسبة ١٣٪ من ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٩. ومن المصادر البارزة الأخرى لواردات الكوميسا من أفريقيا؛ الجزائر (٧,٩٪ حصة)، وتنزانيا (٥,٦٪ حصة)، والمغرب (٢,٨٪ حصة)، وموزمبيق (١,٣٪ حصة)، وناميبيا (٠,٨٪ حصة). وقد نمت الواردات من الجزائر وتنزانيا والمغرب وناميبيا بنسبة ٤٦٪ و ٥٢٪ و ٧٪ و ١١٪ على الترتيب. ومع ذلك، سجلت الواردات من موزمبيق وبوركينا فاسو وغامبيا انخفاضاً في عام ٢٠١٩.

الجدول ١٥: أكبر واردات الكوميسا من البلدان الأفريقية (٢٠١٧-٢٠١٩)

م	المنشأ	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٧	المنشأ	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٨	المنشأ	بالمليون دولار أمريكي ٢٠١٩	% للحصة الإجمالية لواردات أفريقيا زائد الكوميسا، ٢٠١٩
	الكوميسا	٨,٦٨٩	الكوميسا	١٠,٣٣٧	الكوميسا	١١,٢٤١	٤٤,٠١
١	جنوب أفريقيا	٨,٩٦٢	جنوب أفريقيا	١,٣٨٠	جنوب أفريقيا	٩,٠١٧	٣٥,٣٠
٢	الجزائر	١,١٦٤	الجزائر	٩٦٤	الجزائر	٢,٠١٠	٧,٨٧
٣	تنزانيا	٧١٦	تنزانيا	٦٧٣	تنزانيا	١,٤٦٨	٥,٧٥
٤	المغرب	٧١٣	المغرب	٣٩٨	المغرب	٧٢٢	٢,٨٣
٥	نيجيريا	٤٧٣	موزمبيق	١٨١	موزمبيق	٣٢٣	١,٢٧
٦	موزمبيق	٤٠٧	ناميبيا	١٥٠	ناميبيا	٢٠٠	٠,٧٨
٧	ناميبيا	١٩٧	نيجيريا	٨٩	بوركينافاسو	٩٥	٠,٣٧
٨	أنجولا	١١٤	بوتسوانا	٥٨	غامبيا	٦٩	٠,٢٧
٩	بوتسوانا	٦٣	مالي	٤١	بوتسوانا	٦٤	٠,٢٥
١٠	غانا	٣٧	بنين	٤٠	الكاميرون	٥٨	٠,٢٣
١١	بوركينافاسو	٢٨	بوركينافاسو	٣٤	نيجيريا	٤٠	٠,١٦

١٢	ساحل العاج	٢٦	غانا	٣١	أنجولا	٣٥	٠,١٤
١٣	بنين	٢٤	أنجولا	٢٥	بنين	٣٤	٠,١٣
١٤	غينيا	٢٤	غينيا الإستوائية	٢٤	ساحل العاج	٣٤	٠,١٣
١٥	ليسوتو	١٤	موريتانيا	١٥	غانا	٣١	٠,١٢
١٦	الكاميرون	١٠	ساحل العاج	١١	موريتانيا	١٥	٠,٠٦
١٧	مالي	١٠	ليسوتو	١١	غينيا	١٤	٠,٠٦
١٨	النيجر	٩	الغابون	٩	مالي	١٣	٠,٠٥
١٩	السنغال	٩	الكاميرون	٤٦	السنغال	١١	٠,٠٤
٢٠	دول أخرى	٤٦	دول أخرى	١٤,٥١٧	دول أخرى	٤٨	٠,١٩
	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	١٣,٠٤٥	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	٢٤,٧٦٨	إجمالي أفريقيا ناقص الكوميسا	١٤,٣٠١	٥٥,٩٩
	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٢١,٧٣٤	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٣٠,٦٥٨	إجمالي أفريقيا زائد الكوميسا	٢٥,٥٤٢	١٠٠,٠٠

المصدر: قاعدة بيانات كومستات

السوق الداخلية

التقدم المحرز بشأن مشاركة الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة للكوميسا

تضم قائمة الدول الأعضاء غير المشاركين مشاركة كاملة في منطقة التجارة الحرة للكوميسا كلاً من الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتيني وإثيوبيا والصومال. وقد بذلت إثيوبيا جهوداً للانضمام لمنطقة التجارة الحرة بالكوميسا، وهي منخرطة حالياً في عمليات تحول سياسي واقتصادي بهدف تعميق التكامل على مستوى الكوميسا ومنظمة التجارة العالمية. وفي اجتماع المجلس الوزاري الحادي والأربعين جددت إثيوبيا التزامها بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة للكوميسا.

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، نشرت الكونغو الديمقراطية في جريدتها الرسمية القانون رقم (٠١٩/١٥) الصادر بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٥ الذي يشير إلى أن الدولة ستخفض الضريبة الجمركية على السلع ذات المنشأ في إقليم الكوميسا على ثلاثة مراحل؛ وذلك بالتخفيض بنسبة ٤٠٪ في السنة الأولى، ثم ٣٠٪ في كل من السنتين التاليتين، وبذلك تكون قد انضمت فعلياً للمنطقة الحرة بالكوميسا. وقد أشار التشريع إلى أن هذه التخفيضات ستبدأ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. وفي الاجتماع الوزاري الأربعين أكدت الكونغو الديمقراطية أن الضريبة الجمركية للسلع الناشئة بإقليم الكوميسا قد خفضت إلى صفر بالمائة تمثيلاً مع برنامج التخفيض التدريجي على مدى ثلاث سنوات، إلا أن جدول التعريف ما زال قيد موافقة الحكومة حتى يصبح سارياً.

أما إسواتيني فهي مستثناة من تحرير التعريف الجمركية في الكوميسا وذلك بموجب عضويتها في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي الذي تم ربطه في اجتماع المجلس الوزاري الثامن والعشرين بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية حيث إن الحالة الخاصة لإسواتيني منصوص عليها في الملحق الثالث لمعاهدة الكوميسا في البروتوكول المعني بالحالة المتفرقة ليسوتو وناميبيا وإسواتيني. وأحاطت إسواتيني المجلس الوزاري علماً في اجتماعه الحادي والأربعين بأنها أكملت عملية التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بالثلاثية وأنها أرسلت نسخة إلكترونية غير ورقية إلى الأمانة العامة للإفادة. ويجدر بالذكر أن اتفاق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية يتطلب تصديق ١٤ عضواً حيث لم يصدّق عليه حتى الآن سوى ١٠ أعضاء فقط.

وتقدم إريتريا تخفيضاً بنسبة ٨٠٪ على السلع ذات المنشأ في إقليم الكوميسا على أساس مبدأ المعاملة بالمثل منذ ١٩٩٨. وامتثالاً لقرار المجلس الوزاري الخامس والثلاثين قدمت الأمانة العامة المساعدة لإجراء دراسة تحقق من سلامتها المعنيون من أصحاب المصلحة الإريتريين في ١٦ يونيو ٢٠١٧. ويُتَظَر من إريتريا أن تصدر قراراً بشأن مشاركتها في منطقة التجارة الحرة.

تنفيذ تدابير حماية سكر كينيا بالكوميسا

عند بداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة بالكوميسا في عام ٢٠٠٠ طالبت كينيا بحماية قطاع السكر الكيني الذي لم يكن قادراً على منافسة السكر المنتج في دول الكوميسا الأخرى وقد تمت الموافقة على طلب الحماية. وبحسب التوجيه رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ كان متوقعاً من كينيا أن تضطلع بعدة أنشطة بغية تعزيز مقدرات قطاع السكر التنافسية. وكان الغرض الرئيسي من تدابير الحماية هو توفير الحماية لفترة محدودة لمنتجاتي السكر بكينيا وبالتحديد المزارعين وأصحاب المطاحن وكان متوقعاً خلال هذه الفترة أن يقوم المزارعون وأصحاب المطاحن بالتعاون مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى ذات المصلحة بمعالجة المعوقات التي تسهم في إضعاف قدرة قطاع السكر التنافسية. وبالرغم من الجهود المبذولة لا تزال صناعة السكر الكينية تعاني من تحديات تتعلق بعملية الإنتاج وضغوط المنافسة من الدول الأخرى المصدرة للسكر، وعليه قدمت كينيا استعراضاً في اجتماع المجلس الوزاري الحادي والأربعين حول التقدم المحرز بشأن تطبيق تدابير حماية قطاع السكر وطلبت تمديد فترة الحماية لعامين من مارس ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٣ والذي تمت الموافقة عليه.

نظام التجارة المبسط

أُطلق نظام التجارة المبسط في ٢٠١٠ اعترافاً بحقيقة أن التجارة عبر الحدود تمثل مكوناً أساسياً للتجارة في الإقليم، ويستهدف النظام المبسط أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة من المصدرين/المستوردين عبر الحدود لسلع مجازة لا تزيد قيمتها عن ٢٠٠٠ دولار أمريكي مُدرّجة في قائمة سلع مشتركة تم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها بين دولتين متجاورتين. ويرمي النظام لإضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية عبر الحدود من خلال وضع أدوات وآليات مفصلة على احتياجات أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود والتي تتوزع في مناطق حدودية تسود فيها التجارة غير الرسمية وذلك برؤية تيسير "سهولة الوصول" لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة. ويخفض النظام المبسط التكاليف التي يتكبدها أصحاب الأعمال الصغيرة ويسرّع عبور الحدود من خلال استخدام مستندات الجمارك المبسطة بالإضافة لإجراءات التخليص الجمركي المبسطة. كذلك انتشرت مكاتب معلومات التجارة في عدد مختار من النقاط الحدودية لتقديم معلومات التجارة لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة فيما يخص إجراءات عبور الحدود وحشد وتعبئة الاستثمارات. وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الدول الأعضاء بالكوميسا الذين يطبقون نظام التجارة المبسط ثمان دول، هي: بوروندي، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وملاوي ورواندا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويجري العمل في دول أعضاء أخرى لاعتماد نظام التجارة المبسط مع جاراتها، وتشمل هذه الدول جيبوتي وإثيوبيا والسودان.

وقد وضعت الأمانة العامة للكوميسا تصميماً لبرنامج مبادرة التجارة عبر الحدود مندرجاً تحت صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، بتمويل من الاتحاد الأوروبي يبلغ ١٥ مليون يورو مع التركيز على الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود حيث يشمل ذلك مراجعة نظام التجارة المبسط والتوسع في تطبيقه. تم التوقيع على اتفاق هذا البرنامج في مايو ٢٠١٨.

بالإضافة لما سبق، تعكف الكوميسا على العمل في ظل مشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى الذي يموله البنك الدولي على توسيع نطاق نظام التجارة المبسط ليشمل تجارة الخدمات ويستهدف مشروع تيسير التجارة للبحيرات العظمى مجموعة مختارة من أضعف الفئات في الكونغو الديمقراطية والمناطق الحدودية للدول المجاورة وهي على وجه التحديد رواندا وأوغندا. ويعزز المشروع السلم والاستقرار الإقليميين وذلك من خلال برامج تدعم سبل كسب العيش في المناطق الحدودية والتجارة عبر الحدود ويقوي الروابط الاقتصادية.

الحواجز غير الجمركية في إقليم الكوميسا

برنامج الكوميسا المعني بالحواجز غير الجمركية يترتب عليه وجود قواعد الكوميسا حول الحواجز غير الجمركية، وآلية الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية على الإنترنت ورصدها وإزالتها، وأدوات الرصد والإبلاغ الخاصة بالشركات المتوسطة والصغيرة. وتضطلع الكوميسا بتفعيل القواعد المعنية بالحواجز غير الجمركية التي اعتمدها المجلس الوزاري في اجتماعه الثالث والثلاثين والنسخة المعدلة التي اعتمدها أيضاً في اجتماعه الحادي والأربعين؛ حيث تمثل هذه القواعد إطاراً قانونياً لوضع صكوك إقليمية للإبلاغ والرصد والإزالة ووضع ترتيبات وطنية وإقليمية لإدارة البرنامج المعني بالحواجز غير الجمركية بالإضافة لإطار قانوني لإيجاد الحلول للحواجز التي تم تحديدها. وفي هذا الصدد، تلقت الأمانة العامة دعماً بموجب صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لتنفيذ أنشطة من شأنها دعم تحديد الحواجز غير الجمركية وإيجاد حلول بشأنها ومتابعتها. وتتكون أدوات الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية آلية قائمة على الإنترنت للإبلاغ والرصد والإزالة على الموقع الإلكتروني www.tradebarriers.org، كما تشمل الأدوات نظام الرسائل القصيرة للإبلاغ والمتابعة بالإضافة لوسائل أخرى (مثل التليفون والفاكس والإيميل وتعبئة نماذج/استمارات الإبلاغ)

وفي عام ٢٠٢٠، تم الإبلاغ عن ٤٦ حاجزاً جمركياً في النظام القائم على الإنترنت، وقد تم حل ٣٠ منها. بالإضافة، استمرت الأمانة العامة في جهود بناء قدرات الدول الأعضاء لتطبيق القواعد الخاصة بالحواجز غير الجمركية والنظام القائم على الإنترنت للإبلاغ والرصد وذلك من خلال تكوين لجان وطنية رسمية وتفعيلها بالإضافة لتدريب لجان المتابعة الوطنية ونقاط التنسيق المعنية بالحواجز غير الجمركية تدريباً يقوم حول استخدام النظام الإلكتروني للإبلاغ عن الحواجز وإجراء ما يلزم وإيجاد حلول لهذه الحواجز غير الجمركية. وفي هذا الصدد، أجاز المجلس الوزاري القواعد المنقحة والإجراءات الخاصة بإزالة الحواجز غير الجمركية.

مفاوضات تجارة الخدمات

يمثل قطاع الخدمات أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج العالمي ويشغل ١, ٥١٪ من القوى العاملة. وتتيح الخدمات فرصاً للتحول الهيكلي ومدخلات وسيطة تعمل كموامل مساعدة لتعزيز الفعالية والإنتاجية والقدرة التنافسية في كل القطاعات بالإضافة لأهمية الخدمات في جذب الاستثمار. وقد جعلت الكوميسا لقطاعات الخدمات أولوية كبيرة ووضعت جداول لالتزامات محددة تم التفاوض حولها في أربعة قطاعات ذات أولوية، هي: خدمات النقل والاتصالات والسياحة والخدمات المالية. وقد اعتمد المجلس الوزاري ونشر في ٢٠١٤ جداول التزامات ١١ دولة من الدول الأعضاء وهي: بوروندي، وجيبوتي، ومصر، وإسواتيني، وكينيا، وملاوي، وموريشيوس، وسيشيل، والسودان، وأوغندا، وزامبيا.

وبالنسبة للالتزامات المحددة فإن معظم الدول الأعضاء حررت ثلاثة أنماط من أنماط الإمداد، وهي: النمط ١، والنمط ٢، والنمط ٣، وذلك في القطاعات الأربعة المعنية. إلا أنه بالنسبة لبعض القطاعات، فإن قلة من الدول الأعضاء لم تحرر بعد الخدمات العابرة للحدود (النمط ١) والحضور التجاري (النمط ٢) وذلك في بعض القطاعات الفرعية من القطاعات الأربعة المعنية وذلك كما يلي:

الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر - حررت معظم الدول خدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر ومشغلي الرحلات السياحية ومرشدي السياح في أنماط الإمداد الثلاثة (١) و(٢) و(٣). وتشمل بعض قيود الوصول للسوق من حيث الحضور التجاري شروط الجنسية لمعظم الموظفين، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والمشاريع المشتركة، وتدريب العمالة المحلية، وقيود امتلاك الأجانب للأسهم؛ كما تشمل القيود المفروضة على المعاملة الوطنية الحد الأدنى للاستثمار وتدريب المحليين.

خدمات النقل - حررت كل من بوروندي وملاوي وأوغندا النقل النهري والجوي والنقل بالسكك الحديدية والطرق البرية بينما حررت ملاوي فوق ذلك، النقل عن طريق خط الأنابيب لوسائل الإمداد الثلاثة للوصول للسوق ومعاملة الوطنيون. ومعظم الدول الأعضاء لم تتعهد بأي التزامات تتعلق بالإمداد العابر للحدود والحضور التجاري لبعض القطاعات الفرعية لقطاع النقل. وبعض قيود الوصول للسوق من حيث الحضور التجاري تشمل قيود امتلاك الأجانب للأسهم، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، والمشاريع المشتركة، واشتراط نسبة دنيا من المرتبات والأجور الكلية المدفوعة تخصص للمواطنين، وشرط أن يشغل العاملون المواطنون نسبة من وظائف الطاقم، وأن يكون رئيس مجلس الإدارة ومعظم أعضاء المجلس من المواطنين، وكذلك اشتراط تسجيل المركبات البحرية محلياً لرفع العلم الوطني بالنسبة للنقل البحري.

خدمات الاتصالات - حررت معظم الدول الأعضاء قطاع الاتصالات الفرعي في كل أنماط الإمداد. وحررت موريشيوس خدمات البريد السريع بكل أنماط الإمداد الخاصة به. كذلك حررت سيشيل خدمات البريد وخدمات البريد السريع بينما حررت أوغندا خدمات البريد السريع بكل أنماط الإمداد الثلاثة باستثناء مخصصات شركات البريد تحت بند الوصول للسوق ومعاملة الوطنيون. وتشمل بعض قيود الوصول بالنسبة للحضور التجاري: تقييد امتلاك الأجانب للأسهم والاستحواذ على الكيانات المحلية الموجودة مسبقاً، كما أنه بالنسبة للحضور التجاري لا تمنح المعاملة الوطنية لإعادة إرسال البريد ولبعض المرسلات التي تزيد في وزنها عن حد معين.

الخدمات المالية - تقييد معظم الدول الأعضاء خدمات التأمين والخدمات ذات الصلة بالتأمين للإمدادات عبر الحدود والاستهلاك خارج الحدود بينما حررت معظم الدول الأعضاء الخدمات البنكية وغيرها من الخدمات المالية لثلاث من أنماط الإمداد وذلك تحت بند الوصول للسوق والمعاملة الوطنية. ولم تحرر مصر على الرغم من ذلك الإمدادات العابرة للحدود والاستهلاك خارج الحدود. كذلك، لم تقدم سيشيل أي تعهدات بخصوص الإمدادات العابرة للحدود وذلك لمعظم القطاعات الفرعية للخدمات المالية. كذلك، لم تحرر ملاوي الإمدادات العابرة للحدود والاستهلاك خارج الحدود لبعض القطاعات الفرعية الواقعة تحت هذه الخدمة.

وتقع معظم قيود الوصول للسوق تحت بند الحضور التجاري وتشمل ما يلي: قيود على القيام بالأعمال التجارية على أنها شركات تابعة، واختبارات الاحتياجات الاقتصادية، وقيود امتلاك الأجانب للأسهم، وإعادة التأمين الإلزامية مع شركات إعادة التأمين المحلية، اشتراط عمل وكلاء التأمينات مع شركات التأمين المرخص لها بالعمل في الدولة المعنية، وتقييد القيام بالأعمال في المناطق الحرة للفروع والوكالات الأجنبية والأنشطة التي تقتصر على معاملات معينة وتصفية المعاملات بين البنوك من خلال البنك المركزي. وتشمل قيود المعاملة الوطنية ما يلي: اشتراط أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة وشاغلي الوظائف الرئيسية من المقيمين أو المواطنين، وأن تخصص نسبة من دخل الشركة للاستثمار في الدولة العضو المعنية، وتدريب العاملين المحليين بالإضافة لاشتراط حد أدنى من رأس المال.

وفي ٢٠١٩، بدأت جولة المفاوضات الثانية لتجارة الخدمات المعنية بثلاثة قطاعات خدمات إضافية هي قطاع الأعمال التجارية وقطاع التشييد والخدمات الهندسية ذات الصلة والخدمات المتعلقة بالطاقة ومازالت هذه المفاوضات جارية.

تنفيذ المشاريع

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بالكوميسا - برنامج تيسير التجارة ومبادرة الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود

يغطي مظروف الكوميسا الإقليمي من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر أهدافاً محددة ونتائج معينة متوقعة يتم تنفيذها بواسطة برنامج التجارة والجمارك. والمظروف يضم مخصصات إرشادية تبلغ قيمتها ٨٥ مليون يورو موزعة على خمس سنوات لمعاونة الكوميسا على تنفيذ أولوياتها الخاصة بالتكامل وتغطي ثلاثة أهداف تفصيلها كما يلي:

١. الهدف (١) - قيمة ٦٨ مليون يورو: يعمل هذا الهدف على خفض تكلفة التجارة عبر الحدود من خلال إزالة الحواجز الداخلية وفقاً لاتفاقيات الثلاثية، ويضم مكونين للتنفيذ وذلك كما يلي:

- ❖ مبادرة الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود بتخصيص إرشادي يبلغ ١٥ مليون يورو كما ورد ويرمي لزيادة تدفقات التجارة الرسمية صغيرة الحجم عبر الحدود في إقليم الكوميسا/الثلاثية ما يؤدي لزيادة الإيرادات المتحصلة من قبل الحكومات في الحدود بالإضافة لتعزيز الأمن ورفع مستوى الدخل لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة العاملين عبر الحدود.
- ❖ برنامج تيسير التجارة بمخصص إرشادي يبلغ ٥٣ مليون يورو حيث يرمي البرنامج لزيادة تدفق التجارة البينية في الإقليم من حيث السلع والأشخاص والخدمات وذلك من خلال خفض تكلفة/إبطاء الصادرات/الواردات في نقاط حدودية معينة بتخفيض الحواجز غير الجمركية، وتنفيذ منطقة التجارة الحرة الرقمية، واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وتعزيز تنسيق إدارة الحدود، وتحرير تجارة الخدمات، وحرية تنقل الأشخاص والترويج للتجارة.

٢. الهدف (٢) - قيمة ١٠ مليون يورو: يعمل هذا الهدف على زيادة إسهام القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من خلال تحسين بيئة الاستثمار/القيام بالأعمال وتعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية/الابتكارية.

٣. الهدف (٣) - قيمة ٧ مليون يورو: يعمل هذا الهدف على تعزيز القدرات بالأمانة العامة للكوميسا والدول الأعضاء بما في ذلك القطاع الخاص وذلك لتعميق التكامل الإقليمي.

برامج تيسير التجارة منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا

تضطلع الأمانة العامة للكوميسا بتنفيذ برنامج عمل منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا التي اعتمدها المجلس الوزاري بهدف توفير الأدوات الرقمية والبنى التحتية الضرورية للتجار، والتي يحتاجونها لتعزيز التجارة البينية والعالمية. ولمنطقة التجارة الحرة الرقمية ثلاثة محاور هي: التجارة الإلكترونية، واللوجستيات الإلكترونية، والتشريعات الإلكترونية. وقد تم تضمين مكونات برنامج عمل المنطقة الحرة الرقمية للتنفيذ في برنامج تيسير التجارة المدرج تحت صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وكجزء من برنامج عمل منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا، عُقدت الورشة الأولى المعنية بهذه المنطقة الحرة في مدينة "ماهي" بسيشيل؛ حيث نوقش في الورشة شهادة المنشأ الإلكترونية وغيرها من الصكوك الإلكترونية الأخرى، كما عُقدت الورشة الثانية في الفترة ١٠ - ١٢ يونيو ٢٠١٩ في العاصمة ليلونجوي بملاوي؛ حيث نوقش فيها التقدم المحرز في برنامج تيسير التجارة المدرج تحت صندوق التنمية الحادي عشر، وصكوك منطقة التجارة الحرة الرقمية التي تشمل شهادة المنشأ الإلكترونية، وأتمتة/ميكنة الجمارك، ونظام النافذة الواحدة، والخطوات المستقبلية لتنفيذ صكوك منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا.

شهادة المنشأ الإلكترونية

أعدت الأمانة العامة للكوميسا نظاماً وقواعد لشهادة المنشأ الإلكترونية للتنفيذ؛ وذلك كجزء من برنامج منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا؛ حيث كان المجلس الوزاري قد اعتمد ذلك في ٢٠١٩ في اجتماعه الأربعين. وقد أتمت الأمانة العامة إتاحة الموارد اللازمة للاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرات المتعلقة بالتنفيذ والتفويض التجريبي لنظام شهادة المنشأ الإلكترونية. وحتى الآن أشار أكثر من ١٧ دولة عضو إلى أنهم جاهزون، كما أن هناك ١١ دولة من هذه الدول أعلنت بالأشخاص المعنيين بالتنسيق في هذا الصدد. ويعتمد نجاح تنفيذ نظام شهادة المنشأ الإلكترونية على الدول الأعضاء خاصةً الجهات المختصة التي تصدر الشهادات وسلطات الجمارك والمصدرين وكذلك المستوردين الذين سوف يلعبون أدواراً هامة في هذا الصدد.

أتمتة/ميكنة الجمارك وفتحها على الإنترنت

بالنسبة لنظم إدارة الجمارك، هناك ١٤ دولة من جملة ٢١ عضو في الكوميسا، وهم: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإسواتيني وإريتريا ومدغشقر وملاوي ورواندا وسيشيل والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي، تستخدم نظام "آسيكودا" بينما الدول الأعضاء المتبقية، وهي: مصر وإثيوبيا وكينيا وليبيا وموريشيوس وتونس، فإنها تستخدم نظاماً مكافئاً لإدارة الجمارك. وتضطلع الأمانة العامة بالعمل مع الدول التي تحتاج للعين في التحول لنظام "آسيكودا وولد" أو لنظام إدارة جمارك ذي مستوى متقدم مكافئ له.

وقد وقعت الأمانة العامة على اتفاق تفويض مشترك في ٢٠١٨ مع الأونكتاد لإنشاء وتنفيذ المركز الإقليمي لدعم أتمتة الجمارك داخل الأمانة العامة بهدف تقديم العون الفني والمالي المستدام للدول الأعضاء وللمعايرة وتقييم وتنسيق نظم لتعزيز الربط وتبادل البيانات إلكترونياً فيما بين الدول الأعضاء.

وبالنسبة للمواقع الإلكترونية للجمارك فإن كل الدول الأعضاء، ما عدا إريتريا، لها مواقع جمارك إلكترونية وطنية حيث تنشر من خلالها قوانين وقواعد وإجراءات الجمارك إلكترونياً.

وبالنسبة لتطبيق نظام النافذة الواحدة، فإن نظم النافذة الوطنية الواحدة مفعلة أو تمر بمرحلة الإعداد في ١٤ دولة عضو تضم بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وملاوي ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وتعمل الأمانة العامة من خلال برنامج تيسير التجارة المدرج تحت صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر على تنفيذ مشروع النافذة الواحدة الإقليمي برؤية تتسبب ومعايرة تبادل بيانات التجارة وتفعيل استراتيجية نظام النافذة الواحدة وفقاً لمجموعات البيانات المتسقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

تعكف الأمانة العامة على تنفيذ برنامج الكوميسا لتيسير التجارة تحت صندوق التنمية الحادي عشر كمنهج إقليمي بخصوص تيسير التجارة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وتعزيز التعاون الجمركي وتيسير التجارة في الإقليم. وقد قُدم العون الفني للدول الأعضاء بما فيهم بوروندي والكونغو الديمقراطية ومصر وزيمبابوي ليقوموا بالتقييم الذاتي ولتطبيق التزاماتهم بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. بالإضافة لما سبق، أنشأت الدول الأعضاء لجاناً وطنية لتيسير التجارة ويتلقون العون لتنفيذ خطط العمل التي تم إعدادها في هذا الصدد. يوضح الجدول ١٦ أدناه الوضع الراهن لإخطارات الدول الأعضاء بفتاتهم ومصادقتهم على اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة.

الجدول ١٦: الإخطار بشأن الفئات "أ" و"ب" و"ج" والتصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة

الدولة	تم الإخطار بشأن الفئة "أ"	تم الإخطار بشأن الفئة "ب"	تم الإخطار بشأن الفئة "ج"	تمت المصادقة
١. بوروندي	x	x	x	١٢,١٢,٢٠١٩
٢. الكونغو الديمقراطية	x	-	-	-
٣. جيبوتي	x	x	x	٠٥,٠٣,٢٠١٨
٤. مصر	x	x	x	٢٤,٠٦,٢٠١٩
٥. إيسواتيني	x	x	x	٢١,١١,٢٠١٦
٦. كينيا	x	x	x	١٠,١٢,٢٠١٥
٧. مدغشقر	x	x	x	٢٠,٠٦,٢٠١٦
٨. ملاوي	x	x	x	١٢,٠٧,٢٠١٧
٩. موريشيوس	x	x	x	٠٥,٠٣,٢٠١٥
١٠. رواندا	x	x	x	٢٢,٠٢,٢٠١٧
١١. سيشيل	x	x	x	١١,٠١,٢٠١٦
١٢. تونس	x	x	x	١٧,٠٧,٢٠٢٠
١٣. أوغندا	x	x	x	٢٧,٠٦,٢٠١٨
١٤. زامبيا	x	x	x	١٦,١٢,٢٠١٥
١٥. زيمبابوي	x	x	x	١٧,١٠,٢٠١٨
المجموع	١٥	١٤	١٤	١٤

المصدر: <https://www.tfafacility.org>

ووفقاً لتحليل منظمة التجارة العالمية لكل الطلبات المقدمة من أجل العون وبناء القدرات، فإن أكثر الطلبات التي تقدمت بها دول الكوميسا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في الفئة "ج" تتعلق بالموارد البشرية والتدريب، والأطر القانونية والتشريعية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالشبكات الإلكترونية، والحلول المؤتمتة، والمساحات الضوئية، والبنى التحتية والمعدات، والإجراءات المؤسسية، والتقييم التشخيصي وتقييم الاحتياجات، ورفع مستوى الوعي وسط كل أصحاب المصلحة المعنيين في القطاعين الخاص والعام. كذلك، تظهر متطلبات بعض الدول الأعضاء على أنها "قيد التحديد" وذلك لأن هؤلاء الأعضاء لم يوضحوا بعد نوع المساعدات التي يطلبونها لإخطارات الفئة "ج". وتشير التحليلات التي أجرتها منظمة التجارة العالمية (٢٠٢٠) إلى أن التدابير الأكثر ظهوراً والتي تحظى بأعلى معدل تنفيذ من قبل الدول الأعضاء تضم التدابير ذات الصلة بالتمتيش السابق للشحن (المادة ١٠,٥) وتقل البضائع (المادة ٩) واستخدام سماسرة الجمارك (المادة ١٠,٦) واحتجاز البضائع (المادة ٥,٢) والإدخال المؤقت (المادة ١٠,٩) والبضائع المرفوضة (المادة ١٠,٨) وإجراءات الحدود المشتركة (المادة ٧) والعقوبات التأديبية (المادة ٦,٣) وإجراءات الاستئناف (المادة ٤) والفصل بين الإفراج والتخليص (المادة ٧,٣) والترانزيت (المادة ١١). ومن ناحية أخرى، تضم التدابير الأقل تنفيذاً النافذة الواحدة (المادة ١٠,٤) التعاون بين الجهات العاملة في الحدود (المادة ٨) والأحكام المتقدمة (المادة ٣) وإدارة المخاطر (المادة ٧,٤) والمشغلين المفوضين (المادة ٧,٧) ومتوسط أزمنا الإفراج عن البضائع (المادة ٧,٦) ونشر المعلومات (المادة ١,١) ونقاط الاستفسار (المادة ١,٣).

البوابة الإقليمية لمعلومات التجارة (TIP)

حتى سبتمبر ٢٠٢٠، أفادت ١٤ دولة عضو أنها أعدت ونفذت بوابات وطنية لمعلومات التجارة بينما تمر الدول الأعضاء الأخرى بمرحلة الإنشاء أو الإعداد. وقد لوحظ أن بوابات معلومات التجارة الوطنية تختلف عن بعضها من حيث المحتوى والناحية الوظيفية والإطار المؤسسي وتحتاج للتنسيق والتوحيد على المستوى الإقليمي بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وكانت الأمانة العامة قد وقعت في ٢٠١٨ اتفاقية تفويض مشترك مع الأونكتاد لإعداد وتنفيذ بوابة إقليمية لمعلومات التجارة وفقاً لأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وقواعد إدارة الجمارك.

برنامج المشغلين الاقتصاديين المفوضين

يشير الوضع حتى سبتمبر ٢٠٢٠ إلى أنه بدأ إطلاق برنامج المشغلين الاقتصاديين المفوضين أو برامج مماثلة في ١٤ دولة عضو هي بوروندي وإسواتيني ومصر وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا والسودان وتونس ومدغشقر وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وأفادت الدول الأعضاء الأخرى بأنها إما في مرحلة التخطيط أو التنفيذ التجريبي. ونظمت الكوميسا أول اجتماع تشاوري لمجموعة العمل الفنية الخاصة بإعداد برنامج المشغلين الاقتصاديين المفوضين؛ حيث عقد الاجتماع بتاريخ ١٧ - ١٩ يوليو ٢٠١٩ في العاصمة نيروبي بكينيا، وناقش مسودة المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ برنامج المشغلين الاقتصاديين المفوضين بالكوميسا ووضع مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيلية منسقة وموحدة ووضع نظام مميكن لتطبيق وإدارة المشغلين الاقتصاديين المفوضين في الإقليم في سياق الصكوك الإقليمية والدولية. اعتمد المجلس الوزاري المبادئ التوجيهية الإقليمية للكوميسا الخاصة بالمشغلين الاقتصاديين المفوضين في اجتماعه الأربعين في نوفمبر ٢٠١٩؛ حيث إنه بالإضافة لما سبق أصدر المجلس الوزاري توصيات بخصوص تنفيذ البرنامج.

وإتباعاً لقرار المجلس الوزاري، تعكف الأمانة العامة على إعداد دليل لإجراءات التشغيل القياسية لمعمدي المشغلين الاقتصاديين المفوضين وإدارة شؤون ما بعد الاعتماد، ومواد التدريب الإقليمي الخاص بالتطبيق، وقاعدة بيانات للبرنامج الوطني للمشغلين الاقتصاديين المفوضين. كذلك يسرت الأمانة العامة ورش وطنية لرفع الوعي في الدول الأعضاء التي طلبت ذلك.

تنفيذ صكوك المرور العابر (الترانزيت)

تقدم الأمانة العامة دعماً للدول الأعضاء برؤية تعزيز تنفيذ صكوك الترانزيت وتحسين مستوى فعالية النقاط الحدودية والممرات وذلك لمشروع في النقاط الحدودية ذات الأولوية التي تضم المراكز الحدودية التالية: نقطة تشيرونودو الحدودية (زامبيا - زيمبابوي)، ونقطة موامي/مشينجي (ملاوي - زامبيا)، ونقطة ناكوندي (زامبيا - تنزانيا)، ونقطة مويالي (إثيوبيا - كينيا) ونقطة جالافي الحدودية (جيبوتي - إثيوبيا). وقد تم إعداد خطط التحسين للدعم بناءً على المشاورات مع المعنيين من أصحاب المصلحة والدراسات التقييمية المفصلة للنقاط الحدودية/الممرات.

الدراسة حول زمن الإفراج

أجريت دراسة الزمن اللازم للإفراج عن البضائع في ١٠ دول أعضاء في الكوميسا في ٢٠١٦/٢٠١٧. وكانت هناك حاجة للتوسع في إجراء دراسات الوقت اللازم للإفراج لتشمل الدول الأعضاء التي لم تشملها الدراسات الأولية وكذلك لإضفاء طابع المؤسسية على هذه الدراسة على المستوى الوطني حتى يتسنى إجراؤها دورياً تساقاً مع أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة وقواعد إدارة الجمارك. وقد تلقت بوروندي الدعم من الأمانة العامة في ٢٠١٩ لإجراء أول دراسة وطنية لها لتحديد الزمن اللازم للإفراج وذلك تحت تمويل من آلية الكوميسا لدعم التكامل الإقليمي وبالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك. بالإضافة لذلك، تُعالج أنشطة دراسة زمن الإفراج في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر - تحت مجال نتائج برنامج تيسير التجارة المعني بنظام مراقبة ممرات التجارة والنقل لإضفاء طابع المؤسسية على النظام على المستويين الوطني والإقليمي. وفي إطار برنامج تيسير التجارة تقرر منح ٧ دول أعضاء وضع الأولوية خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢. وفوق كل ذلك، تعمل الأمانة العامة على تعزيز التعاون مع المنظمة العالمية للجمارك وشركاء آخرين لدعم الدول الأعضاء في إجراء دراسات زمن الإفراج دورياً وإنشاء مجمع للخبراء الوطنيين المدربين والمعتمدين.

الإدارة التنسيقية للحدود والنقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد

اعتمدت الكوميسا النقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد كجزء من استراتيجيتها المعنية بمعالجة الاختناقات في المحطات الحدودية الواقعة على امتداد الممرات الرئيسية لتكون مكملاً لصكوك الترانزيت الأخرى وبرامج تيسير النقل عبر الحدود بهدف تحسين أداء المحطات الحدودية ضمن إطار الممرات وذلك من خلال خفض معدلات التأخير الذي يقع عند الحدود بدرجة كبيرة وتحقيق وفورات في تكلفة الشاحنات. وبالنسبة للتطبيق، فهناك أكثر من ٣٠ نقطة حدودية ذات منفذ واحد في الإقليم وهي كما تورد التقارير في مراحل مختلفة من التطبيق وذلك كما يلي: ١٥ محطة عاملة، وأربع محطات مكتملة وجاهزة للتشغيل، وهناك ٧ نقاط في مرحلة التشييد. والنقاط الأخرى فهي إما في مرحلة دراسة الجدوى أو التخطيط. ويوضح الجدول ١٧ أدناه ملخص الوضع الراهن للنقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد في إقليم الكوميسا.

الجدول ١٧: حالة النقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد في إقليم الكوميسا (حتى نوفمبر ٢٠١٨)

المرحلة الراهنة للنقطة الحدودية ذات المنفذ الواحد	الدول الأعضاء المتجاورة عبر النقطة الحدودية	اسم النقطة الحدودية	#	
نقاط عامة	أوغندا	كينيا	Busia بوسيا	١.
	زيمبابوي	زامبيا	Chirundu شيروندو	٢.
	تنزانيا	كينيا	Isebania/Sirari إسبانيا/سيراري	٣.
	أوغندا	رواندا	Kagitumba/Mirama Hills كاجيتومبا / ميراما هيلز	٤.
	رواندا	بوروندي	Kanyaru / AKanyaru كانيارو / آكانيارو	٥.
	تنزانيا	بوروندي	Kobero/ Kabanga كوبيرو / كابانجا	٦.
	الكونغو الديمقراطية	رواندا	La Corniche (Rubavu) الكورنيش (روبافو)	٧.
	تنزانيا	كينيا	LungaLunga/Hororo لونجالونجا / هورورو	٨.
	أوغندا	كينيا	Malaba مالابا	٩.
	أوغندا	تنزانيا	Mutukua موتوكوا	١٠.
	تنزانيا	كينيا	Namanga/Malaba نامانجا / مالابا	١١.
	رواندا	بوروندي	Gasenyi/Nemba جاسينيا / نيمبا	١٢.
	جنوب السودان	أوغندا	Elegu/Nimule/ إيليغو / نيمولي /	١٣.
	بوروندي	رواندا	Ruhwa روهوا	١٤.
	تنزانيا	رواندا	Rusumo روسومو	١٥.
مكتملة	تنزانيا	كينيا	Taveta/Holili تافيتا / هوليلي	١٦.
	زامبيا	تنزانيا	Tunduma/Nakonde تندوما / ناكوندي	١٧.
	تنزانيا	بوروندي	Mugina /Manyovu موجينا / مانيوفو	١٨.
	كينيا	إثيوبيا	Isiolo-Moyale إيسيلولو-مويالي	١٩.
تحت الإنشاء	زامبيا	ملاوي	Mwami – Michinji موامي – ميشينجي	٢٠.
	زامبيا	زيمبابوي	Victoria falls شلالات فيكتوريا فولز	٢١.
	رواندا	أوغندا	Gatuna /Katuma جاتونا / كاتوما	٢٢.
	بوروندي	رواندا	Akanyaru Haut آكانيارو هاوت	٢٣.
	الكونغو الديمقراطية	رواندا	Rusizi 1 روسيزي (١)	٢٤.
	الكونغو الديمقراطية	رواندا	Rusizi 2 روسيزي (٢)	٢٥.
	جنوب أفريقيا	زيمبابوي	Beitbridge بيتبريدج	٢٦.

مرحلة التخطيط/ دراسة الجدوى	كاسومباليسا	كاسومباليسا	كاسومباليسا	كاسومباليسا	٢٧.
	كاسومولو / سونجوى	كاسومولو / سونجوى	كاسومولو / سونجوى	كاسومولو / سونجوى	٢٨.
	جالافي	جالافي	جالافي	جالافي	٢٩.
	القلابات / المتمة	القلابات / المتمة	القلابات / المتمة	القلابات / المتمة	٣٠.

المصدر: تجميع الكوميسا من الاجتماعات السابقة ومصادر أخرى (٢٠٢٠)

وقد تم أو يتم العمل في بناء قدرات الهيئات الحدودية لدول مختارة فيما يتعلق بدعم تنفيذ النقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد وذلك بدعم مالي من مختلف شركاء التنمية مثل الاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي والإيجاد والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) والنيباد وتريد مارك للشرق الأفريقي.

بالإضافة لما سبق، حشدت الأمانة العامة الموارد ضمن صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر - برنامج تيسير التجارة لدعم دول أعضاء مختارة في خمس نقاط حدودية محددة لترقية العمليات وتيسير الجمارك وتحسين الرقابة الجمركية وحتى الآن تم القيام بعمليات تقييم كما تم إعداد خطط للتنفيذ. كذلك، يجري العمل على إعداد استراتيجية الكوميسا الإقليمية وخطة العمل والمبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ الإدارة التيسيرية للحدود/النقاط الحدودية ذات المنفذ الواحد ويتوقع الانتهاء من العمل فيها في ٢٠٢١.

مبادرات الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود

مبادرة الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود هي برنامج ممول بمبلغ ١٥ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر حيث يهدف لزيادة تدفقات التجارة الرسمية صغيرة الحجم عبر الحدود في إقليم الكوميسا/الثلاثية ما يؤدي لزيادة الإيرادات المتحصلة من قبل الحكومات في الحدود بالإضافة لتعزيز الأمن ورفع مستوى الدخل لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة العاملين عبر الحدود. وفي عام ٢٠٢٠، تم القيام بالأنشطة التالية تحت مبادرة الأعمال التجارية الصغيرة عبر الحدود:

١. الورش التوعوية الوطنية بغرض بث الوعي بين المعنيين بالأمر حول أهمية المبادرة وأقيمت الورش بالنسبة لجيبوتي وإسواتيني في يناير وسبتمبر ٢٠٢٠ على التوالي وذلك بغية اعتماد نظام التجارة المبسط رسمياً واعتماد غيره من صكوك الكوميسا المعنية بتيسير التجارة وكانت نتيجة ذلك أن وضعت الدولتان خرائط طريق لتنفيذ نظام التجارة المبسط.
٢. تقرر إجراء ثلاث دراسات حول المسائل التالية:
 - أ- مراجعة سياسات الدول الأعضاء المتعلقة بإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات غير الرسمية مع التركيز على التجارة غير الرسمية،
 - ب- مراجعة تصميم وتنفيذ نظام مانيفستو البضائع والأشخاص الذي تمت تجربته في ٢٠١٢ بين زامبيا وزيمبابوي برؤية تحديد إمكانية إسهامه في تيسير أعمال التجارة الصغيرة عبر الحدود،
 - ج- استكشاف خيارات تشمل خدمات مختارة (خاصة النمط ٤ - حركة الأشخاص الطبيعيين) لنظام التجارة المبسط.
٣. عقد اجتماعاً للجنة تسيير المشروع في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ قدمت فيه الدول الأعضاء موجهاً للسياسات.

٤. دعم تكوين لجان حدود في ملتنى لوانغوا وكاسومباليسا لبطاقة العبور الخضراء ومسودة طرائق البطاقة الخضراء استعداداً للتحقق من سلامتها من قبل المعنيين بالأمر كذلك صممت شهادات وشارات البطاقة الخضراء وأعدت مستندات لتدريب المعنيين من أصحاب المصلحة حول التنظيم الذاتي كما أعدت مستندات لتدريب الجهات المسؤولة عن الصحة والصحة النباتية/والحواجز الفنية أمام التجارة حول المنهجية المبنية على المخاطر.
٥. عين موظف لمكتب معلومات التجارة في نقطة حدود ميتشينجي بملايو إضافةً للموظفين الذين عينوا في ٢٠١٩ في النقاط الحدودية الأربعة المختارة، وهي شيرونندو وكاسومباليسا وموامي وناكوندي.
٦. أطلق نظام معلومات الهجرة وتحليل البيانات لنقطة حدود ميتشنجي في ديسمبر ٢٠١٩ وفي ٢٠٢٠ قدم لها الدعم من خلال تزويدها بأجهزة (مصدر الطاقة غير المتقطع) للحد من أثر قطوعات الكهرباء على استخدام النظام.
٧. اكتمل إعداد خمس كتيبات عن تيسير التجارة والحركة وسيبدأ تدريب جمعيات أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود في ٢٠٢١.
٨. تم التحقق من سلامة بيانات أعمال التجارة الصغيرة عبر الحدود التي جمعت بواسطة العدادين في زامبيا وتم تنقيحها استعداداً للنشر.
٩. أُقيمت مشاورات لتحديد متطلبات المستخدم النهائي للأسواق الحدودية المقترحة وتم إعداد التصميمات الأولية لكل من شيرونندو (جانب زامبيا) وشيرونندو (جانب زيمبابوي) وشيباتا وناكوندي وتندوما وكاسومباليسا (جانب زامبيا) وكاسومباليسا (جانب الكونغو الديمقراطية).
١٠. أعدت وأجيزت اختصاصات دراسات الجدوى للمواقع الثمانية التي حددت لقيام الأسواق الحدودية.
١١. نُشرت طلبات الإعراب عن الرغبة في وظائف خبراء قصيرة الأجل وتم تقييم الطلبات التي قُدمت. كذلك، حُدد الاستشاريون الذين سيضطلعون بإجراء دراسات الجدوى واكتملت إجراءات تعاقداتهم.

مشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى

يتمثل هدف المشروع في تيسير التجارة العابرة للحدود بتعزيز القدرات الخاصة بالتجارة وخفض التكاليف التي يتكبدها التجار خاصة أصحاب الأعمال الصغيرة والنساء في المواقع المستهدفة على المناطق الحدودية. وتبلغ ميزانية المشروع الكلية ٧٩ مليون دولار أمريكي موزعة كما يلي: مبلغ ٣٤ مليون دولار لرواندا (قرض)، ومبلغ ٣٠ مليون دولار للكونغو الديمقراطية (قرض)، ومبلغ ١٠ مليون دولار لأوغندا (قرض)، ومبلغ ٥ مليون دولار للأمانة العامة (منحة). وللمشروع مكونات تنفذ على المستوى الوطني وأخر تنفذ على المستوى الإقليمي وذلك لإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وتقود الأمانة العامة للكموميسا تنفيذ المكون ٢: تنفيذ إصلاحات السياسات والإصلاحات الإجرائية وبناء القدرات لتيسير تجارة السلع والخدمات عبر الحدود والمكون ٤ المعني بدعم التنفيذ، والاتصالات، والمتابعة والتقييم.

وقد تم تمديد تاريخ إغلاق المشروع من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لإتاحة الفسحة الزمنية الكافية لإتمام تنفيذ الأنشطة المتعلقة مع التركيز على تعميم نظام التجارة المبسط، واستدامة مكاتب معلومات التجارة، وتعزيز الظهور الإعلامي للمشروع، والمتابعة والتقييم. وبنهاية العام ٢٠٢٠ كان المشروع قد وزع مبلغ المنحة كاملاً وهو ٥ مليون دولار أمريكي وذلك بمعدل منصرفات يبلغ ٩٠٪ من المنحة.

وأُنشأ المشروع مكتبين جديدين لمعلومات التجارة، وذلك في بوجاراما برواندا وكامانيولا بالكونغو الديمقراطية، ودرَّب موظفي هذه المكاتب ليقدموا الخدمات للتجار أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود. بالإضافة لما سبق، عقد في إطار المشروع اجتماع للجنة التنسيق الإقليمية في كينشاسا بالكونغو الديمقراطية في أوائل مارس ٢٠٢٠.

وعقد المشروع ورش تدريب وتوعية لما يقارب ١٠٠٠ من المعنيين من مختلف أصحاب المصلحة في نقاط المشروع الحدودية العشرة وذلك بشأن نظام التجارة المبسط والمعايير الدنيا لمعاملة أصحاب الأعمال الصغيرة عبر الحدود. كذلك، تم إعداد مواد تدريبية لتدريب المدربين الذين كانوا مواطنين من القطاعين الخاص والعام. والمدربين الذين تم تدريبهم سيقومون بدورهم بتدريب أصحاب مصلحة آخرين في كل من دول المشروع الثلاثة. وكتيبات التدريب التي تم إعدادها والتي غطت نظام التجارة المبسط وخدمة العملاء ومفاهيم النوع والتنمية للتجار والمسؤولين الحدوديين والعنف القائم على النوع وتقديم التدريب ومهارات التعامل تمت مراجعتها وتبسيطها وترجمتها إلى أربع لغات محلية منتشرة الحديث بها في مناطق المشروع الحدودية وهي كيسواهيل وكينيابويشا وكيناندي ولوو، وذلك لضمان فهم مجتمعات الحدود لها بسهولة. وأجرى المشروع وأكمل دراسة عن استدامة مكاتب معلومات التجارة وقد اقترحت الدراسة أن توكل عمليات تشغيل مكاتب معلومات التجارة إلى جمعيات أصحاب الأعمال العابرة للحدود وقد وافقت دول المشروع أن تبلغ عن موقفها الرسمي من مقترح خارطة الطريق/الخيارات المتعلقة بالاستدامة بحلول ديسمبر ٢٠٢٠ إلا أنه بنهاية السنة لم تقم الدول الأعضاء بالإبلاغ عن الخطوات المستقبلية. وخطت الأمانة العامة لعقد سلسلة من الاجتماعات في ٢٠٢١ للاتفاق حول الخطوات المستقبلية.

آخر التطورات بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة بالثلاثية

وقعت اثنتان وعشرون (٢٢) دولة عضو/شريكة على اتفاق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية بينما صدقت عليه عشرة (١٠) دول هي مصر، وأوغندا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وبوروندي، وناميبيا، وبتسوانا، وإسواتيني وزامبيا. ولم توقع إريتريا على الاتفاق وكذلك لم توقع أي من إثيوبيا وليسوتو وموزمبيق، وجنوب السودان، والصومال، وتونس. ويجدر بالذكر أن دخول الاتفاق حيز التنفيذ يتطلب مصادقة ١٤ دولة عليه. وفي إطار المرحلة ١ من مفاوضات منطقة التجارة الحرة بالثلاثية تم إعداد عدة صكوك وكتيبات/أدلة للتنفيذ وذلك لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة بالثلاثية وسوف ينظر فيها في مستوى المفاوضات التالي. واستمرت المفاوضات حول مسائل المرحلة ٢ وذلك بعقد اجتماعات فريق العمل الفني المعني بسياسات المنافسة والفريق الفني المعني بتجارة الخدمات وذلك على التوالي. وإلى حد الآن تم إكمال مسودة طرائق مفاوضات الثلاثية المعنية بتجارة الخدمات ومسودة بروتوكول بشأن تجارة الخدمات وهي الآن مقرر تقديمها لمنتهى مفاوضات الثلاثية بشأن التجارة للنظر فيها واعتمادها. بالإضافة لما سبق، أعد فريق العمل الفني المعني بسياسات المنافسة مسودة ثانية لبروتوكول الثلاثية المعني بسياسات المنافسة.

وقد قام بنك التنمية الأفريقي بتقديم منحة بمبلغ ١٧, ١ مليون دولار أمريكي لبرنامج بناء القدرات بالثلاثية – المرحلة ٢. وتهدف المنحة لدعم إكمال المرحلة ١ من المفاوضات، وأنشطة المرحلة ٢ وتنفيذ منطقة التجارة الحرة بالثلاثية.

آخر التطورات بشأن مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

دخل الاتفاق الذي نشأت بموجبه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩ وذلك إثر إيداع ٢٤ دولة صكوك مصادقتهم عليه. وإلى تاريخ اليوم وقعت على الاتفاق ٥٤ دولة وصدقت ٣٢ منها عليه.

وتجري المفاوضات حول اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مرحلتين اثنتين. أما المرحلة ١ من المفاوضات: تغطي تجارة السلع، وتجارة الخدمات، وآلية تسوية النزاعات. والمرحلة ٢ من المفاوضات: تغطي الاستثمارات، وسياسات المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية. وقد استكمل معظم العمل المتعلق بالمرحلة ١ من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ولكن ما تزال المفاوضات جارية بشأن تحرير التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات.

وفي إطار تجارة السلع، فقد وافقت الدول الأعضاء على التحرير الكامل لنسبة ٩٠٪ من الخطوط التعريفية لكل من الدول الأعضاء وذلك خلال خمس سنوات وعشرة سنوات للدول خارج قائمة الدول الأقل نمواً والدول داخل القائمة على التوالي. وبالنسبة لباقي الخطوط التعريفية فإن ٧٪ منها هي الخطوط التعريفية المخصصة للسلع الحساسة، و٣٪ من الخطوط التعريفية تمثل سلع مستثناة لمراعاة القطاعات الحساسة والاستراتيجية لكل من الدول الأعضاء.

أما في إطار تجارة الخدمات، يتم التفاوض حول الخدمات بمنهج الطلب والعرض. وأجازت قمة الاتحاد الأفريقي تحرير خمسة من قطاعات الخدمات ذات الأولوية – خدمات النقل وخدمات الاتصالات والخدمات المالية وخدمات السياحة بالإضافة للخدمات المهنية حيث تعتبر هذه القطاعات قطاعات خدمية عالية النمو وقد التزمت بشأنها الدول الأعضاء أيضاً على مستوى منظمة التجارة العالمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

بدأت التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ١ يناير ٢٠٢١ وذلك بموجب صكوك التجارة التالية:

- (أ) قواعد المنشأ المتفق عليها؛
- (ب) جدول امتيازات التعريفات الجمركية الخاص بتجارة السلع؛
- (ج) جدول الالتزام المحدد بشأن تجارة الخدمات على النحو المتفق عليه؛
- (د) الآلية القائمة على الإنترنت المعنية برصد الحواجز غير الجمركية والإبلاغ عنها وإزالتها والتي هي عاملة بالفعل.

وما تزال المفاوضات جارية حول المسائل العالقة الخاصة بتحرير التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ وتجارة الخدمات.

برنامج البحوث الاقتصادية والسياسات التجارية

المنتدى البحوث السنوي السابع

عقدت الكوميسا المنتدى السنوي السابع للبحوث بتاريخ ١٩ - ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ وكان موضوعه الرئيسي هو "تعزيز التجارة الداخلية في إقليم الكوميسا من خلال التفاعل مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. قُدمت في المنتدى تسع من الأوراق البحثية حول ما يلي من الموضوعات: برامج تطوير الصناعة في الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة الداخلية في إقليم الكوميسا والتحديات التي تجابهها؛ والدور الذي تقوم به الكوميسا في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والعلاقة ما بين تحرير التجارة في الخدمات في إقليم الكوميسا وبين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والعلاقة ما بين منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبين أنظمة التجارة في إقليم الكوميسا.

وفيما يلي الأوراق البحثية التي تم تقديمها:

- ١- تحليل التوازن الجزئي للأثار التي تحدثها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة الداخلية في إقليم الكوميسا وعلى عائدات التعرفة ومستوى الرفاه؛
 - ٢- هل يوفر نظام الامتيازات الحالي المطبق على النقاط الحدودية الكفاءة المثلى في التجارة؟ دروس للكوميسا؛
 - ٣- تعزيز تجارة الكوميسا مع القارة الأفريقية: الاستفادة المثلى في إقليم الكوميسا من الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛
 - ٤- بحث لتقدير الآثار الاقتصادية التي ستحدثها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على إقليم الكوميسا؛
 - ٥- الآثار المقارنة التي يُحتمل أن تحدثها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز نمو الأنظمة التجارية في إقليم الكوميسا؛
 - ٦- آثار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على التجارة الداخلية في الخدمات في إقليم الكوميسا؛
 - ٧- الفرص والتحديات التي تلقاها الكوميسا من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: محاكاة ببرامجيات تحليل الأسواق والقيود المفروضة على التجارة؛
 - ٨- تجارب سابقة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: رؤى مستوحاة من "بقاء الصادرات"؛
 - ٩- الآثار المترتبة على التجارة الداخلية لإقليم الكوميسا جراء تطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
- وقد تضمنت الأنشطة البحثية الأخرى دراسة حول الآثار الاقتصادية الاجتماعية التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩ - أدلة من إقليم الكوميسا. وتم، بالإضافة إلى ذلك، إعداد ما يلي من موجزات السياسات:
- لماذا يجب على أفريقيا الاستعداد لمجابهة التأثيرات الثانوية المدمرة لكوفيد-١٩؛
 - كيف يمكن لأفريقيا أن تقي نفسها من الآثار التي تحدثها جائحة كوفيد-١٩؛
 - الشراء بالكميات الكبيرة يعين ممارسي التجارة عبر الحدود على الصمود في وجه الآثار التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩؛
 - تمثل جائحة كوفيد-١٩ فرصة لإعادة إطلاق التجارة الداخلية في إقليم الكوميسا؛
 - أهمية التحويلات من المهاجرين لمجابهة الآثار الاقتصادية التي تحدثها جائحة كوفيد-١٩: لكن على إقليم الكوميسا القيام بالإصلاحات حتى تتدفق التحويلات؛
 - التقليل من الآثار التي تحدثها جائحة كوفيد-١٩ على تجارة الخدمات في إقليم الكوميسا.

برنامج الكوميسا للدراسة عبر الإنترنت لنيل شهادة درجة الماجستير في التكامل الإقليمي

توصل اجتماع المجلس الوزاري، الذي عُقد في إسواتيني في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أغسطس ٢٠١٠، إلى العديد من القرارات الهامة التي تمت إجازتها لاحقاً من قبل القمة. وقد كان من ضمن تلك القرارات مقترحاً بإنشاء كلية للدراسات العليا متخصصة في التكامل الإقليمي. وتمت الموافقة، حتى وقت إعداد هذا التقرير، من قبل ٢٢ جامعة على المشاركة في البرنامج لمنح درجة الماجستير بالتعاون مع بعضهم البعض. وقامت الكوميسا بتوقيع مذكرات تعاون مع كل من جامعة كينيا، وجامعة موريشيوس، والجامعة المفتوحة في موريشيوس؛ وفي بوروندي مع المعهد العالي لإدارة الأعمال؛ ومع جامعة زيمبابوي؛ ومع جامعة زامبيا. ابتدأت جامعتا كينيا وموريشيوس برنامج الماجستير في سبتمبر ٢٠٢٠. وحصلت جامعة زامبيا على الموافقة على برنامج منح درجة الماجستير في التكامل الإقليمي وستبدأ الإعلان للقبول له في الربع الثاني

من عام ٢٠٢١. وتم تقديم المنح الدراسية لثمانية عشر من الطلاب من جامعتي كينيا وموريشيوس تحت رعاية المشروع الذي يموله الاتحاد الأفريقي ومنظمة دول الكاريبي والمحيط الهادي وأفريقيا والكوميسا والذي يعنى بتعزيز قدرات الكوميسا في تحليل السياسات التجارية والبحث والتدريب بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز المساهمة في الاقتصاد العالمي.

نشر نتائج البحوث

تم نشر موضوعات رئيسية حول التكامل الإقليمي، في الإصدار الثامنة للنشرة الرئيسية للكوميسا، تحت شعار "تعزيز التجارة الداخلية في إقليم الكوميسا من خلال الابتكار" وبيانات موجزة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بمسائل التكامل الإقليمي.

برنامج الكوميسا للإحصاء

برنامج الكوميسا للإحصاء، الذي يعتبر برنامج شامل، يعالج المسائل الرئيسية والتحديات التي هي جزء من عملية التكامل الإقليمي والتي تظهر في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. يتم تحقيق هذا من خلال توفير الإحصاءات التي تستجيب للسياسات في الوقت المطلوب وبموثوقية. وقد تم تقديم ما يلي من المساعدات الفنية وبناء القدرات حول إحصاءات تجارة السلع العالمية، لتعزيز أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠١٦ - ٢٠٢٠:

- قدمت الكوميسا الدعم الفني عبر شبكة الانترنت حول برنامج الإحصاء "يوروتريس" لكل من الدول الآتية:
الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وكينيا، ومللاوي، ورواندا، وسيشيل، والسودان، وزامبيا، وزمبابوي.
- شاركت الكوميسا في الاجتماعات الاسفيرية للمجموعة الفنية المتخصصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لاستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا (شاسا-٢) حول إحصاءات القطاع الخارجي والتي تم عقدها في اديس ابابا في ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠.
- قامت الكوميسا بتوفير البيانات التجارية للاتحاد الأفريقي للدول التي لا تقدم بياناتها مستخدمة البروتوكول المتفق عليه في إرسال بيانات التجارة بهدف دعم قاعدة البيانات لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وفيما يتعلق بدعم الإحصاءات المعنية بالتجارة الصغيرة عبر الحدود، وتحت مبادرة صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لدعم التجارة الصغيرة عبر الحدود، تحقق ما يلي من التقدم:
- قامت المكاتب الوطنية للإحصاء، في الدول المشاركة في البرنامج، بتعيين جامعين للبيانات المتعلقة بالتجارة الصغيرة عبر الحدود ومشرفين عليهم. تم تدريب جامعي البيانات والمشرفين على استخدام معدات وأدوات المسح. ركز التدريب على استخدام الدليل المعد لمواءمة جمع البيانات حول التجارة الصغيرة عبر الحدود والأدوات المطورة للمسح باستخدام الورقة والقلم في الاستطلاع، والاستطلاع الشخصي بمساعدة الكمبيوتر.
- تم التعاقد مع ٥٢ من جامعي البيانات والمشرفين وتوزيعهم على نقاط محددة يستهدفها البرنامج.
- بدأ جمع البيانات الخاصة بالتجارة الصغيرة عبر الحدود في يناير ٢٠٢٠ في نقطة تندوما الحدودية بينما ابتداءً جمع البيانات في شيروندو - زمبابوي ومشينجي - ملاوي في فبراير ٢٠٢٠. كان جمع البيانات الخاصة بالتجارة الصغيرة عبر الحدود في النقاط الحدودية الأربعة في زامبيا؛ وهي كاسومباليا وناكوندي وموامي وشيروندو، امتداداً للمسح الذي قامت به وكالة الإحصاء الزامبية مستخدمة التمويل الذي وفرته آلية دعم التكامل الإقليمي (RISM) في الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠١٩.

وقد حقق برنامج الإحصاء ما يلي من الإنجازات مستخدماً صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر في تطوير الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات:

- تم عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل الفنية للكوميسا الخاصة بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، في زامبيا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ٢٠٢٠. وكان الهدف الأساسي لحلقة العمل هو تحسين جمع وموامة وتوزيع الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم.
- قامت وحدة الإحصاء، في أعقاب الانعقاد الناجح لاجتماع مجموعة العمل الفنية، بصورة ثنائية، بتكليف كل من إسواتيني و كينيا ومدغشقر بأن تأتي بمصفوفة نتائج لكل دولة تكون بمثابة خارطة طريق لتطوير إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في كل دولة.
- قامت وحدة الإحصاء، بالتعاون مع وزارة التجارة والوكالات المعنية بجمع الإحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية في الخدمات (البنوك المركزية ومكاتب الإحصاء)، بتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات الوطنية المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات في كل من كينيا ومدغشقر.

وفي إطار تنفيذ برنامج المقارنات الدولية، عقدت الكوميسا حلقة عمل عبر تقنية الفيديو من خلال الانترنت في أغسطس ٢٠٢٠، نظمها برنامج الإحصاء بالكوميسا بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، للبدء في عملية بناء القدرات الأساسية في حساب تعادل القوة الشرائية (PPP computation) وتفسير نتائج برنامج المقارنات الدولية، وذلك في أعقاب ظهور نتائج برنامج المقارنات الدولية في يونيو ٢٠٢٠ وذلك للدول الأعضاء في كل من الكوميسا والسادك. وقد حضر ورشة العمل ٣٩ من الخبراء الوطنيين (تسعة نساء وثلاثون رجلاً) حيث ناقشت الحلقة أيضاً الاستراتيجيات الوطنية لنشر نتائج برنامج المقارنات الدولية عبر بوابات طريق المعلومات الأفريقي السريع.

وبدأ برنامج الإحصاء، تعزيزاً لإحصاءات الهجرة التي تعتبر جزءاً أصيلاً في أهداف الكوميسا الاستراتيجية للتكامل الإقليمي، في تنفيذ برنامج إحصاءات الهجرة السويدي مع وحدة الإحصاء في الكوميسا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج إدارة الهجرة للجنوب الأفريقي. وقد وضع برنامج الإحصاء إطار إحصائي شامل، في إطار تعزيز الإحصاءات لدعم الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل في المساواة بين الجنسين، وبالتزامن مع إطلاق برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر المعني بالتجارة الصغيرة عبر الحدود، وذلك لضمان جندرة جمع البيانات الخاصة بالتجارة الصغيرة عبر الحدود ومع إكمال استبيان الدراسة المسحية لتوصيف الحدود الذي يحتوي على مؤشرات مفصلة مصنفة حسب الجنس.

وفي إطار دعم الهدف المصوب تجاه تعزيز تنمية البنية التحتية للاقتصاد، تم إطلاق واكمال دورة ٢٠١٩ من مسوحات برنامج المعرفة الأفريقية بالبنى التحتية (AIKP) في الدول الأعضاء في كل من الكوميسا والإياك والسادك.

وابتدأ العمل في إجراء دراسات تقييمية للاقتصاد البحري (الاقتصاد الأزرق)، وذلك في إطار دعم الهدف المصوب تجاه تعزيز الاقتصاد البحري من خلال تنفيذ برنامج مساهمة المصائد المستدامة في الاقتصادات البحرية لمناطق الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي والمحيط الهندي تحت قيادة مفوضية المحيط الهندي.

واستمرت بوابة بيانات إحصاءات الكوميسا (كومستات) في لعب الدور الهام الذي تصدره في نشر البيانات. وبحسب تقديرات برنامج طريق المعلومات الأفريقي السريع، فإن بوابة بيانات كومستات قد تلقت معدل زيارات شهرية بلغت ٢,٥١٣ في الفترة ما بين يناير وأغسطس ٢٠٢٠. كما أن بناء القدرات في مجال الإحصاء قد استمر بتدريب ٧٤ من الخبراء (أربعة وعشرين من النساء وخمسين من الرجال) في مختلف مجالات الإحصاء في ٢٠٢٠. وفي إطار تقوية الشراكات الاستراتيجية، قام البرنامج بتسهيل إتمام توقيع اتفاقية التعاون مع الإحصاء السويدية حول إحصاءات الهجرة واكتمال مرحلة المفاوضات حول اتفاقية التعاون مع الإحصاء النرويجية بشأن إحصاءات الامن الغذائي. وابتدأ العمل في صياغة استراتيجية الكوميسا الإحصائية ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ في أعقاب انتهاء فترة الاستراتيجية الإحصائية ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ والتي سجل تنفيذها نتائج عالية بحسب التقييم الذي أجرته (باريس-٢١) في نهاية الفترة.

برنامج العون من أجل التجارة بالكوميسا

بهدف تعزيز تنفيذ برامج التكامل الإقليمي على المستويات الوطنية، وفر جهاز التسوية بالكوميسا مبالغ بلغت ٩٩,٨٧ مليون يورو لستة عشر من الدول الأعضاء كتسويات للدعم. وتم توزيع حوالي ٩٥٪ من هذه المبالغ للدول الستة عشر في الفترة ما بين ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠. وفي عام ٢٠٢٠، تم توزيع مبلغ ٣,٨٢٣,٧٧٥ مليون يورو على كل من بوروندي وجزر القمر وإسواتيني ومدغشقر وملاوي والسودان وأوغندا وزامبيا وزمبابوي لمساعدتهم في تنفيذ برامجهم. ويوضح الجدول رقم ١٨ أدناه ملخصاً لتوزيع المبالغ في الفترة ما بين ٢٠١٧ و ٢٠٢٠.

الجدول رقم ١٨: توجهات صرف المبالغ ٢٠١٧ - ٢٠٢٠ (المبالغ باليورو)

الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
بوروندي	-	٤٦٢ ١٦٣	٤٩٨ ٧٦٨	٨٠ ٨٥٤
جزر القمر	٣٠٤ ٠٨٨	٣٠٢ ٣٥٣	٧٤٦ ٤٤٧	٧٨٧ ١٨١
جيبوتي	٥٠ ٠٠٠	١١٨ ٢٣٠	-	-
الكونغو الديمقراطية	-	٤١٩ ٥٨٦	٥٦٠ ٠٧٣	-
إسواتيني	٤٠٦ ٥٠٦	٣١ ٤٢٨	٥٨٦ ٠٧٩	٥٠٨ ٧٥٤
إثيوبيا*	-	-	-	-
كينيا*	١ ٢٨٨ ٥١٠	١ ٧٩١ ٢٥٩	-	-
مدغشقر	٣٢٨ ٢٢١	-	٢٩٤ ٣٦٨	٥٦٢ ٠٦٤
ملاوي	٥٦٩ ٨٠٠	٥٠١ ١٧٥	٦٤٣ ٨٣٩	٢٢٦ ٩٢٢
موريشيوس*	٥٠٦ ٣٤٥	١ ٣٠٦ ٤٢٨	-	-
رواندا*	-	٨٣٢ ٦١٥	-	-
سيشيل*	٢٤١ ٥٦٢	-	-	-
السودان	٣٧ ٦٧١	١ ٢١١ ٩٨٩	٢٦٩ ٣٤٤	٥٥٨ ٠٠٠
أوغندا	-	٣٥٦ ١٠٠	٤٨٧ ٧٤٦	٥٠٠ ٠٠٠
زامبيا	٣٠٠ ٠٠٠	٩٩٦ ٣٤٢	٣١٢ ١١٨	٨٠٠ ٠٠٠
زمبابوي	٦٢٠ ٠٠٠	٥٩٦ ٧٨٤	٧٨٩ ٦٣٤	٥٠٠ ٠٠٠
الإجمالي	٤ ٧٥٢ ٧٠٣	٨ ٩٢٦ ٤٥٢	٥ ١٨٨ ٤١٦	٣ ٩٢٣ ٧٧٥

آخر سنة لتوزيع المبالغ للدول التي تتلقى دعم الميزانية كان في ٢٠١٨ . أما إثيوبيا، التي هي من دول دعم الميزانيات، فلم تتحصل على حصتها من الدعم في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ .

وتوضح اتجاهات التوزيع زيادة ملموسة في عام ٢٠١٨ والتي غطت دولاً أكثر؛ حيث كانت آخر سنة في توزيع الحصص للدول الخمسة التي تتلقى دعم الميزانية وهي (إثيوبيا وكينيا وموريشيوس ورواندا وسيشيل). وتناقضت المبالغ الموزعة في ٢٠١٩ وما تلاها حيث إنها صارت تغطي دعم المشاريع فقط. وتناقضت المبالغ الموزعة أكثر في ٢٠٢٠ حيث أثرت جائحة كوفيد-١٩ على تنفيذ البرامج والمشاريع بالإضافة إلى حالات الإغلاق التي شهدتها الكثير من الدول والتدابير التي تم اتخاذها للحد من انتشار الجائحة كما أن الأنشطة قد قلت في معظم الدول حيث إن المشروعات كانت كلها في طور السنة الأخيرة لتوزيع حصص الدعم. ولكن على كل حال، فإن التوزيع أخذ في الازدياد نحو نهاية العام إذ أن معظم المشروعات وفقت أوضاعها مع الظروف التي صنعتها الجائحة في بعض الحالات، كما أن الدول أيضاً قد أرخت التدابير الاحترازية المتصلة بالجائحة. ويبلغ المبلغ المرصود للتوزيع في عام ٢٠٢١ قيمة ٤,٣٨٦,٦٤٤ يورو، ومن المتوقع توزيع ما يفوق ٩٠٪ من هذه الموارد التي يتوقع استهلاكها بنهاية فترة التمويل.

وقد شملت النتائج التي تم تحقيقها خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير ما يلي:

- الفراغ من أعمال الإنشاءات في مركز مانزيني التجاري في إسواتيني؛
- ما تزال أعمال البناء جارية في مناطق التصدير الحدودية في خمسة من مواقع الأسواق الحدودية في أوغندا؛
- تم تقديم المساعدة في صياغة ما لا يقل عن خمس استراتيجيات في كل من بوروندي وإسواتيني ومدغشقر وزامبيا وزمبابوي؛
- تقديم التوعية لما يفوق الألف من منتسبي القطاع الخاص متوزعين على كل الدول الأعضاء حول مسائل التكامل الإقليمي المتنوعة مثل منطقة التجارة الحرة للكوميسا والمعايير والبطاقة الصفراء والتأمين ونظام التجارة المبسط ومجموعات إنتاج الخضر ومجموعات الجلود والانسجة وتعزيز الاستثمار وغيرها من الأشياء؛
- شراء معدات الصناعات الجلدية في كل من الكونغو الديمقراطية وإسواتيني ومدغشقر وملاوي والسودان وزامبيا وزمبابوي؛
- إقامة الروابط فيما بين أصحاب الأعمال في أكثر من ثمانية عشر من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات صناعات النسيج والصناعات الجلدية وزيتوت الطعام ومنتجاتها في ملاوي؛
- إقامة الروابط فيما بين أصحاب الأعمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعات الجلدية والاحذية الملابس في زامبيا وزمبابوي.

وقد تم إغلاق اثني عشر مشروعاً من المشروعات المكتملة في خلال السنة التي يغطيها هذا التقرير وذلك في محاولة لاتخاذ تقييمات معينة على المستوى الوطني في الدول التي استفادت من الموارد التي وفرتها آلية دعم التكامل الإقليمي وذلك في إطار الآثار التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩ حيث تسبب في تقييد حركة السفر. وقد تم اتخاذ نهج بديل تمثل في البدء في مشروع تجريبي للتقييم يبدأ في زامبيا ليساعد على توحيد النهج في كل البلدان وتجميع الخبرات من مثل هذا النشاط في هذه الظروف الحالية. ومن المتوقع أن يساعد المشروع التجريبي في تجميع التقرير حول كل من البرامج الإقليمية وأولويات دعم التجارة في إقليم الكوميسا.

وابتدأت المراجعة التي يقوم بها جهاز التسوية بالكوميسا أثناء الفترة التي يشملها التقرير للمساعدة في عمل المراجعة لتنفيذ الأطر في ضوء مبادرات حشد الموارد التي تهدف إلى توسيع دائرة شركاء التنمية للصندوق حيث إن الدعم الذي يأتي عبر آلية دعم التكامل الإقليمي يشارف على النهاية.

زيادة الاستثمارات

يتمثل الهدف الأساسي لبرنامج الكوميسا للاستثمار في الشروع في سياسات داعمة واستراتيجيات تهدف إلى جعل إقليم الكوميسا منطقة الاستثمار الرئيسية وتحسين سهولة القيام بالأعمال التجارية وتشجيع التعاون فيما بين الدول الأعضاء في تطوير وحماية الاستثمارات الداخلية. وقد استمر البرنامج، اثناء السنة التي يغطيها التقرير، في التواصل مع الوكالات الوطنية العاملة في مجال تنشيط الاستثمار حول اتفاقيات الاستثمار القائمة مسبقاً في بلدانهم وفي تجهيز المتطلبات اللازمة لعمل مراجعة لنموذج اتفاقيات الازدواج الضريبي بالكوميسا لعام ٢٠١٣ والذي يتضمن تحديث قاعدة البيانات حول الاتفاقيات القائمة. والأمر الثاني هو ان البرنامج قد أصدر دراسة حول الآثار التي تتسبب فيها جائحة كوفيد-١٩ على تشجيع الاستثمار في إقليم الكوميسا ناقش فيها العواقب السلبية المتوقعة التي سيخلفها الوباء على الاستثمار في الإقليم.

ونظراً للصعوبات اللوجستية التي تتسبب فيها جائحة كوفيد-١٩، ولم يتم تنفيذ إطلاق حملات توعية في إطار خطة العمل لعام ٢٠٢٠ تهدف إلى القاء الضوء على الفوائد التي تقدمها المنطقة المشتركة للاستثمار بالكوميسا في إطار برنامج الكوميسا للتفاوض بين المؤسسات الإقليمية والوصول إلى الأسواق والذي يتم تمويله من خلال م ظروف التمويل الفرعي للكوميسا التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

تقوية الاقتصاد الأزرق

يغطي الاقتصاد الأزرق / الاقتصادات البحرية مناطق المياه والبحار بما فيها المحيطات والبحار والسواحل والبحيرات والانهار والمياه الجوفية. وتتضمن العديد من القطاعات المنتجة مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة والنقل وبناء السفن والطاقة والتقيب الحيوي/البيولوجي والتعدين في قاع البحار لتسريع التحول الهيكلي. ويوفر نهج الاقتصاد البحري (أو ما يعرف بالاقتصاد الأزرق) احتمالات لنمو اقتصادي مستدام يراعي البيئة ويشارك فيه المجتمع يعتمد على قوة قطاعات الاقتصاد البحري والساحلي والمياه العذبة في الداخل من انهار وبحيرات عند الدول الأعضاء.

ويقود برنامج الكوميسا لمصائد الأسماك تنفيذ برنامج تحسين بيئة مصائد الأسماك بالشراكة مع مفوضية المحيط الهندي بهدف المساهمة في جعلها مستدامة في الاقتصادات البحرية لمناطق الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وتظهر نتائج هذا البرنامج على النحو الآتي:

- النتيجة الأولى: تحسين السياسات والاطر المؤسسية الإقليمية لضمان المزيد من الاستدامة لمصائد الأسماك وادارتها والمساهمة في التنوع البيئي البحري ومقاومة التغيرات المناخية؛
- النتيجة الثانية: تعزيز قدرات السلطات في منع وردع وتحريم صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه في منطقة الشرق الافريقي والجنوب الافريقي والمحيط الهندي.

ولا يزال العمل جارياً في دعم تنفيذ البرنامج وبخاصة في مجال تطوير إحصاءات الاقتصاد البحري وفي صياغة استراتيجية الكوميسا لمصائد الأسماك. يتضمن هذا العمل اجراء تحليلات للحالة بالنسبة للمصائد البحرية في بعض الدول الأعضاء المختارة وعمل ملف لمصائد الأسماك خاص بالمصائد البحرية

علاوة على ذلك، وكجزء من تنفيذ برنامج تحسين بيئة مصائد الأسماك في الفترة التي يغطيها التقرير، تم قبول المشروعات المقترحة التي تقدمت بها الدول الأعضاء وتمت الموافقة على منحها التمويل لها لتقوم بتنفيذها ابتداءً من ٢٠٢١ على النحو التالي:

- تحسين المرونة الاقتصادية والأمن الغذائي لمحترفي الصيد التقليدي في سواحل السودان الشمالية على البحر الأحمر - منظمة SOS Sahel Sudan.
 - مصائد الأسماك صغيرة الحجم على سواحل كينيا والشرق الأفريقي بهدف النمو المستدام للاقتصاد البحري وتحسين الامن الغذائي وتحسين الظروف الحياتية،
 - برنامج مصائد الأسماك المستدامة صغيرة الحجم في زامبيا - منظمة "أكشن آيد زامبيا"،
 - دعم التمكين الاقتصادي للمجتمعات التي تحترف صيد الأسماك التقليدي في جمهورية موريشيوس - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
 - الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك الساحلية صغيرة الحجم في شمال مدغشقر،
- وسيستمر برنامج مصائد الأسماك في استكشاف الطرق التي تساعد على تحسين مشاركة مصائد الأسماك صغيرة الحجم في تنمية وتوسيع واستدامة الاقتصاد البحري والنهوض بالقطاع حتى يساهم بصورة أحسن في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمنطقة ويساهم في تعزيز الامن الغذائي.

تسخير الفوائد التي توفرها الشراكات الاستراتيجية تعبئة الموارد والتعاون الدولي

تنفيذ المبادرات التي تدعم حشد الموارد تضمن ما يلي:

- ١- فيما يتعلق بالمجهودات لتعزيز طرق تعبئة الموارد: تضمن الدعم للأمانة العامة ولمؤسسات الكوميسا في تعبئة الموارد للمساعدة في تنفيذ برامج التكامل الإقليمي القيام بما يلي:
 - تقديم التقرير الضريبي للسوق المشتركة، قدمه وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية للمجلس الوزاري للكوميسا؛
 - تقديم الدعم لمؤسسات الكوميسا، مثل بنك التجارة والتنمية ومرفق تمويل البنى التحتية الإقليمي الذي يموله البنك الدولي وشركة إعادة التأمين التابعة للكوميسا "زيب-ري"، لمساعدتها على تعبئة الموارد - لصياغة ورقة لإنشاء الصندوق الإقليمي للكوميسا لمجابهة مخاطر جائحة كوفيد-١٩؛
 - المساهمة في اعداد الورقة لإنشاء صندوق الكوميسا الإقليمي لمجابهة مخاطر جائحة كوفيد-١٩؛
 - مراجعة استراتيجية الكوميسا في تعبئة الموارد.

- ٢- فيما يتعلق بالمجهودات لتعبئة المزيد من الموارد للميزانية: تم تيسير وتنسيق المفاوضات مع شركاء التنمية المتعددين بما فيهم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، علاوة على تمويل برامج الكوميسا من خلال المنح في قطاعات البنى التحتية والتجارة والاحصاء وبناء القدرات وغيرها من القطاعات. بالإضافة إلى ذلك فقد تم تقديم الطلبات المتعددة إلى كل من بنك التنمية الأفريقي واليابان والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي وغيرها.
- ٣- فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية: تم اعتماد العديد من السفراء والممثلين الخاصين لدى الكوميسا؛ ويستمر قيام العلاقات الثنائية والمتعددة مع الشركاء؛ تسهيل المفاوضات وتوقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات المختلفة فيما بين الكوميسا والشركاء الاستراتيجيين مثل (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لدول الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي ووكالة التنمية النرويجية ووكالة التنمية السويدية وغيرها). بالإضافة إلى ذلك، فقد تم عقد اجتماعات مشتركة على مستوى عالي بين الكوميسا وشركاء التنمية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بالإضافة إلى عقد لقاء بين الكوميسا ووزير المملكة المتحدة للشؤون الأفريقية. تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الموارد المائية الصينية بشأن برنامج الدارسين الزائرين؛ كما تم تحديث قاعدة بيانات المانحين.
- ٤- فيما يتعلق بالمحافظة على العلاقات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي: قدمت الكوميسا المساعدة الفنية بشأن المهام التي يقوم بها قسم العمل في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى مشاركته في اجتماعات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا حول الاستجابة الإقليمية للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. وشاركت الكوميسا أيضاً في الاعداد لمعرض الاتحاد الأفريقي في دبي، وغيرها من الأنشطة.
- ٥- فيما يتعلق بالتعاون والشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى: استمرت الكوميسا في تقديم المساعدات الضرورية لأنشطة الثلاثية (الكوميسا والإياك والسادك) والتي تضمنت المفاوضات بشأن برنامج بناء القدرات للثلاثية؛ وعمل دراسة بشأن تفعيل مساهمة الثلاثية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ المساهمة في وضع الركيزة الصناعية لخطة العمل؛ والمساهمة في الدراسة الخاصة بإنشاء الأمانة العامة للثلاثية. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الكوميسا في التعاون مع الاياك والايكواس حول تنفيذ برنامج صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية- تحت تسيق بنك التنمية الأفريقي للتحضير للمرحلة الثانية من البرنامج.
- ٦- كمنظمة إقليمية مكلفة حسب الأصول: حافظت الكوميسا على علاقات عمل وطيدة ومستمرة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي حتى تتمكن من متابعة تنفيذ برامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، وقد شاركت في الاجتماعات الفنية التي ناقشت الخبرات والتحديات التي واجهتها المنظمات الإقليمية جراء جائحة كوفيد-١٩.

مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل

تم منح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل التمييز في إقامة والمحافظة على علاقات مؤسسية بناءة ومثمرة بين الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لمنظمة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي، وذلك لتعزيز الهدف الاستراتيجي في تسخير الفوائد التي توفرها الشراكات الاستراتيجية والتكامل الإقليمي. هذا بالإضافة إلى تعزيز الرؤى المشتركة فيما بين المجموعات الأفريقية الأخرى في حوارات متعددة الأطراف. وقد ركز مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل جهوده في عام ٢٠٢٠ على أربعة محاور رئيسية هي: حشد الموارد وتحسين التعاون الدولي مع الشركاء الاستراتيجيين وتنفيذ برامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر والتفاوض الفعال لمصلحة

الكوميسا. وقد تمكن مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، بالرغم من التحديات الكثيرة والظروف غير المتوقعة التي خلقها انتشار جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، من تحقيق تقدم ملموس في كل هذه المجالات الأربعة الرئيسية.

ويلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً شديداً الأهمية، مستفيداً من وجوده في بروكسل، حيث يقوم بالتعرف على مصادر التمويل المتاحة لجلب منها التمويل لبرامج الكوميسا، فيتصل بالشركاء لمناقشة طرائق التمويل ويكمل معهم إجراءات التوقيع على اتفاقيات التمويل، متعرفاً على فتح الباب لقبول الطلبات من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي ونقل تلك المعلومات إلى الأمانة العامة للكوميسا، هذا بالإضافة إلى تحديده لفرص التمويل الخاصة بجهود مكافحة جائحة كوفيد-١٩ في إقليم الكوميسا. وقد نجح مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، في هذا الصدد، في الحصول على العديد من المشروعات وفرص التمويل لصالح الكوميسا، منها دعوة الاتحاد الأوروبي لتقديم الطلبات للمشاركة في مشروع المدن المستدامة لعام ٢٠٢٠ (بمبلغ قدره ١١١,٥ مليون يورو)؛ ومشروع دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي مع الاتحاد الأوروبي الخاص بدعم القطاعات الثقافية والابداعية (بمبلغ وقدره ٢٦ مليون يورو)؛ والمشروع فيما بين دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي لدعم تطوير سلاسل القيمة الزراعية (بمبلغ وقدره ١٤٠ مليون يورو)؛ والمشروع فيما بين دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي لتعزيز استدامة الطوارئ الصحية لما بعد كوفيد-١٩ (بمبلغ وقدره ٢٥ مليون يورو)؛ والدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لمجابهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-١٩ على مستوى العالم (بمبلغ وقدره ٢,٠٦ بليون يورو مخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء). ويقوم المكتب بمتابعة هذه المشاريع وينقل ما يتوصل إليه إلى الأمانة العامة.

ويستمر مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل في لعب الدور الهام الداعم للأمانة العامة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتعاون وبتعبئة الموارد في إطار كل من المحفظة الإقليمية لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، والصناديق المشتركة بين بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي، والمسائل التجارية متعددة الأطراف، ومتابعة المشاريع والبرامج التي يمولها الاتحاد الأوروبي. ويضمن مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل، بالتعاون مع الإدارات المعنية في الأمانة العامة للكوميسا في المقر الرئيسي، المتابعة المنتظمة للبرامج والمشروعات التي يمولها الاتحاد الأوروبي والموارد الداخلية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي. كما شارك مكتب اتصال الكوميسا في حشد الموارد لمشروعات وبرامج الكوميسا من مصادر متعددة مثل الاتحاد الأوروبي ومرافق الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي الداخلية (تريديكوم-٢)، وبرنامج تنمية القطاع الخاص المشترك بين بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي، وبرنامج السلع لبلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي، ومشروع الأمم المتحدة للإسكان، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة البحرية الدولية، واليونيدو، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولي).

ويلعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً مركزياً في تسهيل التعاون التنموي والتكامل الإقليمي من خلال تطوير العلاقات مع مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في المفوضية ومع غيرها من مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبرلمان الأوروبي وخدمات العمل الخارجي الأوروبية والأمانة العامة لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي والبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي لها تمثيل في بروكسل (الايكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومنظمة دول شرق الكاريبى والإيجاد ومنتدى الباسيفيكي). ويستمر مكتب الاتصال في أداء دوره كحلقة وصل بهدف الحفاظ على العلاقات التعاونية الوثيقة مع مفوضية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها ومع مجلس الاتحاد الأوروبي ومع الأمانة العامة لمجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادي وأيضاً مع غيرها من المؤسسات الدولية التي لها تمثيل في بروكسل.

ويقوم مكتب الاتصال باستمرار، فيما يتعلق بالبعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات التمثيل في بروكسل، بإبلاغ سفراء مجموعة الاتحاد الأفريقي بآخر المستجدات في الأعمال التي تقوم بها الكوميسا تماشياً مع جهود تعزيز التكامل الإقليمي داخل القارة الأفريقية.

ومكتب اتصال الكوميسا في بروكسل يعتبر عنصراً فاعلاً في تمثيل الكوميسا لدى الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي غيرها من الشركاء المتعاونين ممن لهم مقر في بروكسل، وساعد في تنسيق أنشطة الكوميسا الرامية إلى إرساء ركيزة سياسية داعمة لها في أوروبا وبالتحديد في المجموعة الأوروبية. وفي هذا الصدد كان للمكتب مشاركات منتظمة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تُعقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي في بروكسل وفي نفس الوقت في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف.

وقد قام مكتب الاتصال بالمتابعة والمشاركة في الحوارات مع المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالكوميسا الذين تأثروا من القائمة الأوروبية لغير المتعاونين مع دوائر الاختصاص الضريبي ومع الدول الثالثة فيما يتعلق بتمويل غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب. وشارك مكتب الاتصال في أعمال فريق العمل المالي بالإضافة إلى الاجتماع مع مجموعة قواعد السلوك الأوروبية واللجنة الفرعية للبرلمان الأوروبي المعنية بالمسائل الضريبية.

تنفيذ صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر

كواحد من أعضاء فريق الكوميسا المشاركين في برمجة صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، لعب مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل دوراً رئيسياً وبخاصة في صياغة الوثائق لتحديد المشروعات ووثائق التنفيذ، كما عمل كحلقة وصل مع رئاسة الاتحاد الأوروبي (التعاون الدولي والتنمية، وخدمات العمل الخارجي الأوروبية) فيما يتعلق بمتابعة النقاش وتقديم المعلومات الإضافية إذا لزم الأمر، وحول تسليم طلبات الكوميسا في تلك الغاية وتبليغ أعضاء فريق الأمانة العامة بآخر التطورات وبما يُتخذ من قرارات.

ويقوم مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بالمتابعة اللازمة لبرامج التعاون ما بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي والمتابعة للمسائل التي تهم الكوميسا في أوروبا وقام بإبلاغها للأمانة العامة للكوميسا، بالإضافة إلى متابعة الأمور المتعلقة بمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والأمانة العامة لمنظمة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي ومجموعة سفراء دول الشرق والجنوب الأفريقي والمفاوضات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية في جنيف.

وأُسفرت الجهود التي يقوم بها مكتب اتصال الكوميسا في بروكسل بالتعاون مع المقر الرئيسي عن توقيع اتفاقية تمويل بين الكوميسا والاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٧,٦ مليون يورو لغرض تمويل "برنامج الكوميسا لبناء القدرات المؤسسية" والذي سيتم تنفيذه خلال فترة خمس سنوات ويتم التمويل من خلال صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وقام مكتب الاتصال بالمتابعة والتبليغ للمقر الرئيسي فيما يتعلق بمقترح الاتحاد الأوروبي بشأن الآلية الجديدة المعروفة بآلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي وهو ما يعرف ضمناً "بإدراج الميزانية" لصندوق التنمية الأوروبي ويندمج تحت آلية واحدة عريضة تضاف إلى صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. كما قام مكتب الاتصال، في هذا الخصوص، بعقد نقاشات مع الأمانة العامة لدول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي حول مبادئ تحسين فعالية التنمية وآليات تحقيقها في إقليم الكوميسا.

التفاوض بكفاءة لصالح الكوميسا

شكّل انتهاء فترة اتفاقية الشراكة فيما بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي (اتفاقية كوتونو) في فبراير ٢٠٢٠ التي تم توقيعها في ٢٠٠٠ في كوتونو، فرصة جيدة لمكتب الاتصال لإحياء علاقات الكوميسا مع الاتحاد الأوروبي وخلق شراكة متجددة مع دول منظمة بلدان أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي. واستمر مكتب الاتصال في المشاركة في عملية التفاوض التي ظلت مستمرة طوال عام ٢٠٢٠ على أمل إبرام الاتفاقية بنهاية السنة.

وقام مكتب اتصال الكوميسا ببروكسل بتمثيل الكوميسا في كل جولات التفاوض لما بعد فترة اتفاقية كوتونو على كل مستويات التفاوض بما فيها اللجان الفنية ولجنة السفراء والمسؤولين رفيعي المستوى ومجموعة التفاوض المركزية (بمشاركة الوزراء والسفراء)، واللجنة المعنية ببروتوكول أفريقيا، وكبار المفاوضين، والمجلس الوزاري. ومن خلال مشاركته في مفاوضات ما بعد اتفاقية الشراكة المعروفة بكوتونو من داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي، قام مكتب الاتصال بالترويج لرؤى الكوميسا وأولوياتها بصورة فعالة. ولعب مكتب الاتصال، في إطار عمل منظمة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي ومجموعة السفراء الأفريقيين، دوراً رئيسياً في تمثيل الكوميسا والدفاع عن مواقفها بالإضافة إلى دور الكوميسا ومنهجها في تنفيذ مشروعات التكامل الإقليمي التي يمولها الاتحاد الأوروبي.

واستمر مكتب الاتصال، بالتعاون مع ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، في توعية مجموعة سفراء دول منظمة بلدان أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي والشركاء من الاتحاد الأوروبي حول أهمية البعد الإقليمي في فترة ما بعد انقضاء أجل اتفاقية كوتونو، خصوصاً خلال المفاوضات حول البروتوكول الأفريقي الإقليمي. ونتيجة لذلك، فقد اعتمدت اتفاقية ما بعد كوتونو مبدأ اشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتعزيز التعاون معها والاعتراف بدورها كركائز تستند إليها أجندة التكامل الأفريقي.

وفيما يتعلق بالمتابعة وتمثيل الكوميسا في مسائل التجارة متعددة الأطراف، شارك مكتب الاتصال بصورة فعالة في الاجتماعات التي يتم تنظيمها على كل المستويات في منظمة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين في مجال مفاوضات التجارة متعددة الأطراف في بروكسل.

برامج صندوق التنمية الأوروبي

قامت منظمات الكوميسا والإيالك والإيجاد ومفوضية المحيط الهندي والتي تمثل منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بالتوقيع على البرنامج الإرشادي الإقليمي مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل ببلجيكا بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٥، عن الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٠.

وقد تم تصميم برامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لكي تساعد المنظمات الإقليمية ذات التفويض المعترف به في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي والدول الأعضاء فيها في جهوداتهم لتعزيز السلام والاستقرار الإقليمي والتكامل الاقتصادي الإقليمي والإدارة الإقليمية للموارد الطبيعية، كما تم تفصيلها في البرنامج الإرشادي الإقليمي (١,٤٩٠,٠٠٠ يورو) تم توزيعها على النحو الآتي:

محفظة إقليمية فرعية: خصص لها مبلغ ٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو تم توزيعها على خمسة أقاليم فرعية تمثلها الكوميسا والإياك والإيجاد ومفوضية المحيط الهندي والسادك؛ ومحفظة تمويل البنى التحتية: تخصيص ٥٨٨,٠٠٠,٠٠٠ يورو منها مبلغ ٥١٣,٠٠٠,٠٠٠ يورو تم تخصيصها للأعمال الانشائية مثل بناء شبكات الطرق، و٧٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو تم تخصيصها للتدابير المصاحبة مثل صياغة الأطر التنظيمية والقانونية وبناء القدرات.

محفظة عبر إقليمية: خصص لها مبلغ ٥٠٧,٠٠٠,٠٠٠ يورو لتغطي ٧ من المبادرات في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، حيث إن هذه المبادرات لها أهمية استراتيجية في تعزيز أهداف البرنامج الإرشادي الإقليمي والذي لا يقع تحت دائرة تمويل أي من المنظمات الإقليمية المفوضة حسب الأصول ويعالج مسائل تتجاوز الحدود الجغرافية لتشكيلها؛ ومرفق التعاون الفني: ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو.

وقد استمرت وحدة برنامج صندوق التنمية الأوروبي في الأمانة العامة للكوميسا في دعم الأمانة العامة في سبيل تأمين وصول التمويل اللازم الذي يضمن قيام الكوميسا بتملك هذه البرامج وضمان مواءمتها والتنفيذ الفعال في الوقت المضروب والقيام بالإشراف على الامتثال للإجراءات المطلوبة في تنفيذ أنشطة صندوق التنمية الأوروبي. وظلت وحدة برنامج صندوق التنمية الأوروبي في الأمانة العامة تعمل كنقطة اتصال ما بين الأمانة العامة والاتحاد الأوروبي بدرجة مكنت الكوميسا من الحصول على التمويل في إطار المحافظ المختلفة لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

سياق برنامج مرفق التعاون الفني

بلغت حصة الكوميسا من التمويل للمرفق ١,٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو، وقد تمت زيادتها لتصبح ٢,٢٣٣,٠٨٠ يورو في أعقاب العديد من الإضافات التي شهدت زيادة في مخصصات الميزانية بما يبلغ ٤,٤٪. وقد بلغت نسبة مصروفات مرفق التعاون الفني من هذه الزيادة في التمويل ٨٣٪ بنهاية عام ٢٠٢٠. وتمت برمجة وصياغة تمويل الكوميسا من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر من خلال هذا الدعم التمويلي. ويهدف مرفق التعاون الفني في إطار البرنامج الإرشادي لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر إلى تيسير تنفيذ البرامج الإقليمية لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي وبصفة رئيسية لدعم تحديد وصياغة الأعمال وتسهيل وضع البرامج واجراء المسوحات للقطاعات والمبادرات التجريبية والتشاور مع أصحاب المصلحة وحوار السياسات والمراقبة والتقييم وما شابهها من الأنشطة. ويهدف مرفق التعاون الفني بالكوميسا لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر إلى المساهمة في التنفيذ الفعال للبرنامج الإرشادي الإقليمي لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، كما أنه يدعم حضور المنظمات الإقليمية الخمسة المفوضة حسب الأصول لاجتماعات المجموعة رفيعة المستوى والتي تشكل لجنة التسيير للبرنامج الإرشادي الإقليمي، وهذه المنظمات الخمسة هي الكوميسا والإياك والإيجاد ومفوضية المحيط الهندي والسادك. وتتكون لجنة التسيير من الأمانة العامة للمنظمات الإقليمية الخمسة وممثلي الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية والاجتماعات البيئية فيما بين المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وتهدف خطوة العمل بصفة عامة إلى المساهمة في تنفيذ البرنامج الإرشادي الإقليمي لمنطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. أما الهدف المحدد للعمل فهو ضمان تصميم برامج المحفظة الفرعية لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر الخاصة بالكوميسا بجودة عالية وبصورة شاملة، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بصورة عامة والحوار والمراقبة والتواصل والوضوح لبرامج الكوميسا التي يقوم بتمويلها الاتحاد الأوروبي. وقد تم بنجاح تصميم وتشكيل ٦ برامج لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بتمويل في إطار مرفق التعاون الفني.

١- تم تخصيص ٦٨ مليون يورو، هي عبارة عن ٨٠٪ من حصة الكوميسا من المحفظة الفرعية، لصالح تحقيق أول الأهداف المرجوة وهو تخفيض تكلفة التجارة عبر الحدود (١٥ مليون يورو) وتيسير التجارة (٤٨ مليون يورو). ويوجد البرنامج حالياً في قسم التجارة ويتم التنفيذ بالتعاون والشراكة مع الأقسام الأخرى والوحدات وأصحاب المصلحة الآخرين بما فيهم الدول الأعضاء بالكوميسا والمنظمات الدولية.

٢- تم توجيه ١٠ مليون يورو لهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية في إقليم الكوميسا ويوجد البرنامج في قسم الصناعة والزراعة ويتم التنفيذ بالتعاون مع الأقسام الأخرى والوحدات بالإضافة إلى مؤسسات الكوميسا. ويستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم الإرشاد اللازم حسب المقتضى، وعلماً بأنه بدأ العمل في تنفيذ ما سبق ذكره من البرامج في ٢٠١٨ حيث تقوم وحدة برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر بالتمويل في إطار مرفق التعاون الفني لصندوق التنمية الحادي عشر، لضمان أن القواعد والإجراءات السليمة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في تقديم التمويل للغير تتم مراعاتها، بما في ذلك مراجعة الإجراءات حيث كان ذلك مطلوباً وامتثال الاعمال للتدابير المقيدة التي يضعها الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تحسين التواصل والشفافية في الأنشطة التي يقوم بتمويلها الاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠٢٠، تم توقيع اتفاقية تمويل مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٧ مليون يورو. ويهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تحسين فعالية وكفاءة أداء الأمانة العامة للكوميسا في تنفيذ مشاريع التعاون الإقليمية ومشاركاتها مع أصحاب المصلحة في المنطقة. ستركز أنشطة المشروع على المجالات التي اعتبرت ذات أهمية قصوى نتيجة للدراسة التقييمية المؤسسية التي تم إجراؤها ليتم على ضوءها التحضير لاتخاذ الخطوات العملية. وتعطي القائمة الإرشادية أدناه رؤية متكاملة للأنشطة الرئيسية لكل من مجالات المخرجات، والتي سيتم تحديث وتجويد خطوط الأساس لها والمؤشرات الرئيسية في أثناء فترة التحضير للبرامج. ويُتوقع أن يبدأ العمل في تنفيذ البرنامج في الربع الثاني من عام ٢٠٢١. وظلت الكوميسا نشطة في عمليات التشاور وشاركت في تصميم وتشكيل برامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر الأخرى، خصوصاً التي تأتي في إطار المحفظة الإقليمية المشتركة لمشروعات البنى التحتية. وقد وافق الاتحاد الأوروبي على اثنين من البرامج وتم التوقيع على اتفاقيات المساهمات في عام ٢٠٢٠ لكلا البرنامجين. ويُتوقع البدء في تنفيذ البرنامجين في ٢٠٢١ وأن يقوم بالتنفيذ إدارة البنية التحتية. ويتضمن هذا التمويل: مبلغ ٨ مليون يورو لتعزيز تطوير قطاع النقل الجوي في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي، ومبلغ ٨ مليون يورو لتحسين الحوكمة ومناخ العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي.

تعزيز أنظمة المنظمات الحكومية الإقليمية

يتمثل الهدف العام لحزمة الحلول وخطة التنفيذ التي تم تنفيذها بدعم من برنامج تعزيز النظام الحكومي الإقليمي الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تعزيز قدرة أمانة الكوميسا وتنسيق برامج التكامل الإقليمي وتسهيلها. وقد تم تصميم اختيار الأولويات في كل حزمة حلول وخطة تنفيذ بشكل متعمد لتسريع رحلة الكوميسا إلى الاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، تم تحديد النتائج الوسيطة ودون المتوسطة التالية لتعزيز النظم الداخلية لتحقيق هذا الهدف:

النتيجة: أنظمة الإدارة المعززة للمنظمات الحكومية الإقليمية

- تحسين قدرة الإدارة المالية في المنظمات الحكومية الإقليمية
- تحسين قدرة إدارة الأداء في المنظمات الحكومية الإقليمية
- تعزيز قدرات التنسيق بين الجهات المانحة

النتيجة: تعزيز التخطيط الاستراتيجي والقدرة على التحليل

- تحسين القدرات البشرية والمؤسسية للتخطيط الاستراتيجي
- تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لتحليل البيانات

وستدعم أنظمة الإدارة المعززة، جنبًا إلى جنب مع تعزيز قدرات التخطيط والتحليل، الكوميسا في أن تصبح أقوى واعتمادًا على الذات. ومع تنامي قوة الكوميسا وإظهار النتائج والفوائد، سيتم تحفيز الدول الأعضاء على زيادة دعمها من خلال المساهمات في الوقت المناسب، وسيضمن ذلك استدامة الكوميسا على المدى الطويل.

وقد بدأت أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية بتقييم الأداء في الكوميسا. تم تلخيص نتائج الأداء في مؤشرات الأداء التنظيمي مع التركيز على أربعة مجالات: الفعالية، والكفاءة، والملاءمة، والاستدامة. وتم تحديد فرص تحسين الأداء وتحديد أولوياتها وتجميعها في حزم حلول وخطط تنفيذ. وبعد عام واحد من التطبيق الكامل لهذه الخطط، أجرت الكوميسا، بتيسير من فريق عمل أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية، تقييمًا ذاتيًا ولخصت نتائج الأداء التنظيمي في مؤشرات جديدة للأداء التنظيمي. وقيمت الكوميسا نفسها على أنها تحسنت في جميع المجالات من درجة أداء إجمالية قدرها ١,٥ في خط الأساس لعام ٢٠١٩ إلى ٢,٩ في عام ٢٠٢٠ من أصل ٤,٠ كحد أقصى. وكانت أكثر المجالات تحسناً هي الكفاءة والاستدامة، من خط الأساس ١,٠ في ٢٠١٩ إلى ٣,٠ في ٢٠٢٠. ومن بين الأولويات السبع أو فرص تحسين الأداء التي تم اختيارها للتنفيذ، تم الانتهاء من أربع أولويات بحلول ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠؛ وكانت هناك واحدة لم تبدأ بعد وهي جزء من خطة عمل السنة الثالثة؛ واثنان سيستمر تنفيذهما حتى السنة الثالثة.

ومن بين الأنشطة الشاملة، في إطار نتيجة تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لتحليل البيانات، تم الانتهاء من أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية خلال العام الثاني (أكتوبر ٢٠١٩ إلى سبتمبر ٢٠٢٠) وتشمل ما يلي:

- ❖ حدثان للتعاون والتعلم والتكيف: وفي كلا الحدثين، أعرب المشاركون عن رضاهم عن المعرفة والدروس المشتركة. وأدى الحدثان إلى اتفاق حول الحاجة إلى إنشاء مجتمعات الممارسة،
- ❖ مذكرة تفاهم بين المنظمات الحكومية الإقليمية الثلاث (الكوميسا، والإيك، والإيجاد) بشأن تبادل المعرفة؛ وقد قدم هذا لأول مرة إطاراً رسمياً للتعاون بين المنظمات الإقليمية الثلاث،
- ❖ تم تطوير وتشغيل منصة مشتركة لتبادل المعارف.

كما تم إحراز تقدم جيد في الأنشطة الأخرى مثل تطوير منتجات مخصصة للجمهور من الدراسات التي أجريت خلال العام، وتدريب موظفي المنظمات الحكومية الإقليمية، وتوثيق قصص النجاح وأفضل الممارسات للتعليم بين / داخل المنظمات الحكومية الإقليمية في أحداث التعاون والتعلم والتكيف. وقد تم إحراز التقدم المذكور أعلاه على خلفية بيئة مليئة بالتحديات ناجمة عن تفشي مرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد-١٩).

وتم اختيار الأنشطة التالية للتنفيذ من قبل الإدارات المعنية في الأطر الزمنية المحددة:

- (١) مراجعة وتحديث دليل المشتريات وقواعد التنفيذ؛
- (٢) مراجعة وتوحيد المراقبة والتقييم عبر الإنترنت وأدوات التعلم والقوالب؛
- (٣) دعم تطوير خطة المراقبة والتقييم والتعلم لمشروع الخطة متوسطة الأجل ٢٠٢١ - ٢٠٢٥؛
- (٤) تطوير أنظمة مراقبة وتقييم الأداء لكل منظمة حكومية إقليمية؛
- (٥) دعم الكوميسا لتطوير استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (٦) تعزيز الهيكل التنظيمي للكوميسا؛
- (٧) تحديث دليل التوظيف والاختيار.

وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، تركز الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الإدارة المستمرة لعمليات الأعمال على عملية إعادة هندسة عمليات الأعمال (BPR) في الأمانة العامة، وهو ما يستلزم مرحلة تشخيصية لإنشاء فرص لتحسين الكفاءة وبالتالي توصيات بشأن الطرق لتحسين تدفق العمل ودمج المعلومات.

فعاليات التعاون والتعلم والتكيف بين المنظمات الحكومية الإقليمية وداخلها

تم تصميم فعاليات التعاون والتعلم والتكيف للجمع بين المنظمات الحكومية الإقليمية بهدف تسهيل التعلم بينها. ويستخدم مشروع أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية استراتيجية مبتكرة لتعزيز التعلم من نظير إلى نظير من خلال التبادل المنظم للمعرفة حول تعزيز الأنظمة في مجالات الإدارة المالية وإدارة الأداء بما في ذلك المراقبة والتقييم والتخطيط الاستراتيجي وتسيق المانحين. وبعد الحدث الأول الناجح للتعاون والتعلم والتكيف في يونيو ٢٠١٩، تم تنظيم الحدث الثاني في فبراير ٢٠٢٠ في مدينة جيبوتي. ولأول مرة، قامت الكوميسا والإيالك والإيجاد بتبادل المعرفة رسميًا من خلال ورش عمل نصف سنوية للتعاون والتعلم والتكيف. واتفقت الأطراف على إضفاء الطابع الرسمي على هذا الترتيب من خلال توقيع مذكرة تفاهم مشتركة وتطوير منصة رقمية لتبادل المعرفة. وقد تم تنفيذ مذكرة التفاهم بالكامل منذ ذلك الحين وتستضيف جماعة شرق أفريقيا المنصة الرقمية حاليًا على <http://eacigadcomesa-knowledgehub.org>. وتم بنجاح تنظيم ورشة العمل الثالثة للتعاون والتعلم والتكيف للمنظمات الحكومية الإقليمية تحت شعار "تعميق الشراكة وتبادل المعرفة مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي"، وذلك على منصة الإنترنت في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٠، حيث كان التركيز الأساسي للحدث هو مشاركة التقدم التراكمي والدروس المستفادة منذ أكتوبر ٢٠١٩ وتحديد الأولويات الجديدة لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢.

عملية إدارة التغيير

انطلق تفعيل حزم الحلول وخطط التنفيذ في الكوميسا بشكل جدي خلال العام الثاني. وبينما أعدت فرق المشروع المختلفة حلولاً للكوميسا، أشرك أخصائي إدارة التغيير في أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية القائمين على إدارة الأقسام المتأثرة وقيادة الكوميسا لتحديد مجالات المقاومة المحتملة للتغييرات المقترحة بالإضافة إلى استخلاص الدروس المستفادة من العمليات. وبالتالي، تم وضع خطط إدارة التغيير لتسهيل التنفيذ السلس لمسارات عمل أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية.

وقد صاحبت أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية فريق إدارة الكوميسا خلال تدريب على إدارة التغيير لإعداد الموظفين حول كيفية إدارة التغييرات المؤسسية الجارية. وقد استتار هذا التدريب بتقييمات للقدرات المؤسسية وتقييمات الأداء المختلفة التي أجرتها العديد من المؤسسات. وعقدت ورشة العمل التدريبية على إدارة التغيير في الفترة من ٥ إلى ٦ مارس ٢٠٢٠ وضمت ٣٦ من كبار موظفي الكوميسا. وقام فريق عمل أنشطة تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية بإشراك ودعم وحدة الموارد البشرية وفريق الإدارة لتطوير وإنهاء خطة الاتصال للتغييرات المستمرة.

تطوير البنية التحتية الاقتصادية – النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية

تتوافق برامج البنية التحتية للكوميسا مع أحكام المعاهدة المتعلقة بالنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم تحديد نهج برامجي لتطوير البنية التحتية على أساس ثلاث ركائز رئيسية هي: تطوير البنية التحتية المادية الإقليمية ذات الأولوية، والتنسيق السياساتي والتنظيمي، والتيسير. وقد حققت البرامج ما هو آتٍ خلال عام ٢٠٢٠.

تطوير البنية التحتية الاقتصادية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي؛ فقد وقعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي اتفاقية مساهمة في المنحة في ديسمبر ٢٠٢٠ بقيمة ثمانية ملايين يورو لبرنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. سيتم تمويل البرنامج في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وبرنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو برنامج مدته أربع سنوات هدفه العام هو تعميق التكامل الإقليمي ونمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. وسيدعم الاستعراض الفعال وتطوير مختلف السياسات الإقليمية والأطر التنظيمية بطريقة منسقة تساهم في تعزيز المنافسة، وتحسين الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والفعالة من حيث التكلفة.

أمانة اتحاد منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي؛ فقد أنشأت الدول الأعضاء بالكوميسا الاتحاد التنظيمي الإقليمي "اتحاد منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي" لتعزيز التعاون الإقليمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولم يكن لهذا الاتحاد أمانة خاصة به منذ إنشائه وكانت الأمانة العامة للكوميسا تتولى إدارة عملياته. وقد عرضت رواندا استضافة أمانة هذا الاتحاد والمركز الإقليمي للأمن السيبراني. وعُقد الاجتماع الأول بين رواندا وأمانة الكوميسا بشأن استضافة أمانة اتحاد منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي ومركز الأمن السيبراني في فبراير ٢٠٢٠ في العاصمة كيجالي. وقد تم تقديم مسودة اتفاقية الاستضافة ومذكرة التفاهم إلى رواندا لمراجعتها.

تطوير البنية التحتية الاقتصادية: النقل

ممر الشمال – الجنوب؛ قامت الكوميسا، بصفتها مجموعة اقتصادية إقليمية رائدة، بتيسير إعداد مشروع لأول الوصلات الحرجة المحددة للطرق لتحسين البنية التحتية المادية للنقل والبيئة التنظيمية للتجارة والنقل على طول ممر الشمال والجنوب. وبعد الانتهاء من دراسات الجدوى في بوتسوانا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي، كان من المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء المعنية بتعبئة الموارد المالية لأعمال البناء.

وقد أكملت بوتسوانا بناء روابطها باستخدام الموارد الداخلية. وحصلت ملاوي على قرض بقيمة ١٥٤ مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي لتشييد أقسام طرقها. وتم طرح عطاءات البناء الفعلي في عام ٢٠٢٠. كما حصلت زامبيا على تمويل بقيمة ١٣٤ مليون وحدة حسابية من بنك التنمية الأفريقي لبناء قسم طريق تشينسالي - ناكوندي الذي من المتوقع أن يكتمل بحلول عام ٢٠٢٣. ولم تصل زيمبابوي بعد إلى الإغلاق المالي لقسم الطريق.

مقترح المركز الحدودي ذي المنفذ الواحد في "كاسومباليسا": في عام ٢٠٢٠، تم وضع الإطار القانوني والمؤسسي لهذا المركز الحدودي المقترح في كاسومباليسا الذي يهدف إلى تعزيز التدفق السلس للتجارة وحركة الأشخاص من خلال تقليل التأخير في هذه المحطة. علاوة على ذلك، عقدت ورشة عمل للتحقق بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا في فبراير ٢٠٢٠. وتم تقديم الإطار القانوني والمؤسسي النموذجي إلى الكونغو الديمقراطية من أجل تطبيقه محلياً. أما بالنسبة لزامبيا فلديها التشريع المعمول به على المستوى الوطني. وتم الاتفاق على خارطة طريق لتنفيذ المشروع.

إنشاء الممرات: تم إنشاء مؤسسات إدارة الممرات لتحسين إدارة الحركة الدولية ودعم التكامل الإقليمي من خلال تنسيق إجراءات التشغيل والسياسات والمهارات والبنية التحتية والمعدات بين دول الممرات. والغرض من مؤسسات إدارة الممرات هو دعم التشغيل اليومي للممرات من خلال توفير التركيز الضروري لدعم تحسين كفاءة الممرات. وفي الفترة قيد الاستعراض، تمت مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي لمركز القلابات و المتمة الحدودي الشامل المقترح بين إثيوبيا والسودان على ممر بورسودان وتم وضع مسودة تشريع نموذجي وإطار مؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة حول حالة إدارة السلامة على الطرق في إقليم الكوميسا في دولتين من دول الممر، وهما إثيوبيا والسودان؛ حيث سيتم استخدام نتائج الدراسة والتوصيات لتحسين السلامة على الطرق في الممر.

مشروع المجال الجوي العلوي المتجانس للكوميسا: سيؤدي تنفيذ مجال جوي علوي متجانس ونشر تكنولوجيا الملاحة الجوية الإقليمية القائمة على الأقمار الصناعية في إقليم الكوميسا إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والسلامة وفعالية التكلفة للطيران مع تخفيف الأثر السلبي على البيئة. وبعد الانتهاء من دراسة الجدوى وانتهاء فترة صرف منحة البنك الأفريقي للتنمية، تم دمج مكونات المشروع المحددة في دعم تطوير قطاع النقل الجوي في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي ليطم تمويلها في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر لضمان الاستمرارية.

دعم تطوير قطاع النقل الجوي في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي: وقعت الكوميسا والاتحاد الأوروبي اتفاقية مساهمة منحة في ديسمبر ٢٠٢٠ تبلغ ٨ ملايين يورو لدعم برنامج تطوير قطاع النقل الجوي في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي. وسيتم تمويل البرنامج في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر والبرنامج مدته أربع سنوات وهدفه العام هو المساهمة في تعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي العادل في منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي من خلال تطوير قطاع النقل الجوي. وفي الفترة قيد الاستعراض، يغطي البرنامج منطقة الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي (الإياك والسادك والإيجاد ولجنة المحيط الهندي).

إنشاء خط ملاحى بين بحيرة فيكتوريا والبحر الأبيض المتوسط: الهدف من المشروع هو إنشاء طريق ملاحى على طول نهر النيل من بحيرة فيكتوريا إلى البحر الأبيض المتوسط ليكون مرساة للأنشطة الاقتصادية ذات الأثر على النطاق المكاني الواسع. وفي الفترة قيد الاستعراض، تم تضمين المشروع في خطة العمل الثانية ذات الأولوية مما يمنح المشروع وضماً قارئاً ويخلق فرصاً لتعبئة الموارد من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي لإجراء دراسة الجدوى التفصيلية.

مبادرات الثلاثية: سياسة النقل البري والتنسيق التنظيمي في إطار برنامج الثلاثية لتيسير النقل والمرور العابر: الهدف الاستراتيجي العام للبرنامج هو تيسير تطوير سوق نقل بري إقليمي أكثر تنافسية وتحراً في إقليم الشرق والجنوب الأفريقي. وفي عام ٢٠٢٠، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- تمت مراجعة وتنقيح اتفاقية النقل البري متعدد الأطراف واتفاقية إدارة حمولة المركبة وخمسة قوانين نموذجية داعمة، والنظر فيها واعتمادها من خلال اجتماع إلكتروني عقد في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠ من قبل اللجنة الوزارية القطاعية الثلاثية الأولى للشؤون القانونية للموافقة عليها من قبل مجلس الوزاري للثلاثية المقرر عقده في الربع الثاني من عام ٢٠٢١.
- كاستجابة علاجية فورية لجائحة كوفيد-١٩ ولتيسير استمرار التجارة عبر الحدود للسلع الأساسية خلال الأزمة المستمرة، حدد فريق عمل برنامج الثلاثية لتيسير النقل والمرور العابر الحاجة إلى نظام إلكتروني إقليمي لرصد الرحلات عبر الممر. ويتم دعم تطوير وتشغيل وتنفيذ وصيانة هذا النظام من قبل الاتحاد الأوروبي بمبلغ إضافي قدره ٣,٦ مليون يورو. مدعوماً بالإطار القانوني والتنظيمي الحالي القائم على المستويين الإقليمي والوطني، وسيعمل نظام رصد الرحلات عبر الممر وسيتم استضافته بالتزامن مع اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وسيسمح لمشغلي النقل البري عبر الحدود والسائقين والمنظمين ووكالات إنفاذ القانون بتسجيل ومراقبة بيانات عافية السائق مثل نتائج اختبار كوفيد-١٩ وتتبع تحركات السائق والطاقت والشاحنة مقابل خطط الطرق المعتمدة مسبقاً. وعلاوة على ذلك، سيتم استخدام النظام لرصد تنفيذ المبادئ التوجيهية الثلاثية بشأن تيسير التجارة والنقل من أجل نقل السلع والخدمات بطريقة آمنة وذات كفاءة وفعالة من حيث التكلفة خلال جائحة كوفيد-١٩. وقد اعتمد المجلس الوزاري للثلاثية المبادئ التوجيهية في اجتماع إلكتروني عقد في ٢٩ يوليو ٢٠٢٠.
- وضع المبادئ التوجيهية للثلاثية بشأن التنقل الآمن عبر الحدود للأشخاص والسلع الشخصية أثناء جائحة كوفيد-١٩. وقد تم وضع المبادئ التوجيهية والتحقق من صحتها من خلال اجتماع إلكتروني للجنة الفنية المشتركة للثلاثية عقد في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠. وتنتظر الإرشادات موافقة المجلس الوزاري للثلاثية.

تطوير البنية التحتية الاقتصادية: الطاقة

مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية: قامت السوق المشتركة للشرق والجنوب (الكوميسا)، وبنك التجارة والتنمية والبنك الدولي بصياغة وتوقيع مشروع المرفق الإقليمي لتمويل البنية التحتية بنجاح. وهو مشروع لتسهيل تمويل الاستثمار بتمويل من البنك الدولي إلى الكوميسا وبنك التجارة والتنمية، يهدف إلى توسيع نطاق التمويل طويل الأجل للشركات الخاصة في بعض البنى التحتية المختارة في قطاع الطاقة، وكذلك في قطاعات النقل واللوجستيات والقطاعات الاجتماعية. ومن المقرر أن يستمر المشروع من يوليو ٢٠٢٠ إلى سبتمبر ٢٠٢٥. ويتكون المشروع من ثلاثة مكونات، وهي: مرفق تمويل المشاريع والبنية التحتية (٣٢٥ مليون دولار أمريكي) وهو خط ائتمان سيوفر تمويلاً طويل الأجل لتمويل المشاريع والمشاريع الفرعية للبنية التحتية التي تفي بمعايير تأثير التنمية وسيدير المرفق بنك التجارة والتنمية؛ ثم استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البنية التحتية لفيروس كورونا (٧٥ مليون دولار أمريكي) يديرها بنك التجارة والتنمية؛ وأخيراً المساعدة الفنية (٢٥ مليون دولار أمريكي) للكوميسا وبنك التجارة والتنمية.

الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي

تفند الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي برنامج تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي الممول من الاتحاد الأوروبي. والهدف العام للبرنامج هو تعزيز سوق الطاقة الإقليمية المستدامة في هذه الأقاليم، مما يؤدي إلى الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة. وقد تم تنفيذ الأنشطة التالية في عام ٢٠٢٠:

إطار الرقابة التنظيمية لسوق الطاقة الإقليمي: بدأ تطوير إطار الرقابة التنظيمية لسوق الطاقة الإقليمي في الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي في يونيو ٢٠١٩ واکتمل في يونيو ٢٠٢٠. وقد تم تطوير الإطار لاعتماده على المستويين الإقليمي والوطني لتعزيز الاستثمارات وتجارة الطاقة في الإقليم.

استراتيجية وخطة عمل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تطوير استراتيجية وخطة عمل للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام ٢٠٢٠ والتي تعتبر أداة ضرورية من شأنها أن تخلق بيئة مواتية لتعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة ومبادرات كفاءة الطاقة، وبالتالي تحقيق الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة والميسورة التكلفة. علاوة على ذلك، تم تطوير استراتيجية الاتصال والرؤية لتعزيز نشر المعلومات ذات الصلة إلى أصحاب المصلحة في الإقليم الذين سيشاركون في تنفيذ استراتيجية وخطة عمل للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وقد اعتمد المجلس الوزاري للكوميسا خطة استراتيجية وخطة عمل للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وهي جاهزة للتنفيذ على مستوى الدولة. كما بدأ تنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن هذه الاستراتيجية في عام ٢٠٢٠، وسيستمر التنفيذ خلال عام ٢٠٢١.

تعزيز قدرات مؤسسات الطاقة في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي: تتضمن إحدى مجالات النتائج الرئيسية لمشروع تعزيز أسواق الطاقة الإقليمية المستدامة (إيسريم) تعزيز القدرة التنظيمية للسلطات التنظيمية الوطنية وتعزيز قدرة الاتحادات الإقليمية ومجمعات الطاقة لتمكينهم من التأثير بشكل استباقي على التطورات في قطاع الطاقة. وفي الفترة قيد الاستعراض، قُدمت المساعدات التقنية التالية:

- تدريب على تخزين الطاقة من قبل مركز دراسات الطاقة المتجددة والمستدامة بجامعة "ستيلينبوش" بجنوب أفريقيا. فقد تم تدريب ما مجموعه ١٠ موظفين من المؤسسات التنظيمية من ١٠ دول تحت رعاية المشروع؛
- تنظيم ورشة عمل عبر الإنترنت حول المساواة بين الجنسين في هيئات تنظيم الطاقة وقطاع الطاقة بالتعاون مع اتحاد منظمي الطاقة الأوروبيين حضرها أربعون موظفًا من المؤسسات والوزارات التنظيمية من ١٤ دولة؛
- تنظيم ورشة عمل حول قياس مرافق الطاقة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لمنظمي الطاقة حضرها ٢٣ موظفًا من المؤسسات التنظيمية من ١٢ دولة؛
- تيسير مراجعة النظراء لهيئة الطاقة الإثيوبية التي أجراها خبراء تنظيميون من مصر وكينيا وسيشيل والسودان وزامبيا وأمانة الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي في أديس أبابا بإثيوبيا.

يركز برنامج التصنيع في الكوميسا جهوده على بناء قدرة إنتاجية متكاملة ومتنوعة و تنافسية إقليمياً تركز على قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وتستند إلى القيمة المضافة والتنوع والابتكار والمعايير الإقليمية المشتركة.

برنامج الكوميسا للتصنيع

يسترشد برنامج التصنيع في الكوميسا بالاستراتيجية الصناعية وخطة العمل للكوميسا (٢٠١٧ - ٢٠٢٦) التي تهدف إلى دعم التحول الهيكلي للاقتصادات الإقليمية من خلال التصنيع المستدام والشامل. وقد تلقى تنفيذ برنامج التصنيع في الكوميسا دفعة من خلال التمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر للمساعدة في تنفيذ البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم تنمية القطاع الخاص من خلال تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص والوصول إلى الأسواق في إقليم الكوميسا وخارجه.

ويركز البرنامج على التحديات التي تؤثر على الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، سواء الشركات الصغيرة أو الكبيرة، والتي لها صلة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي. وسيعمل على زيادة التجارة الإقليمية والدولية للمنتجات ذات القيمة المضافة والمنتجات المصنعة في سلاسل القيمة المختارة، وهي: البستنة والمعالجة الزراعية والجلود والمنتجات الجلدية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بدأ تنفيذ العديد من الأنشطة في إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق على وجه التحديد في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تطوير سلسلة القيمة من خلال بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم العمل على صياغة سياسات بشأن استراتيجية تنفيذ إطار سياسة المحتوى المحلي للكوميسا وإطار عمل الكوميسا لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة وبروتوكولات الإنترنت لدعم التبنّي والتوطين.

وكان الإنجاز الرئيسي لبرنامج التصنيع في الكوميسا في عام ٢٠٢٠ هو اعتماد خارطة الطريق وخطة العمل ومذكرة التفاهم للمشروع الصناعي المشترك بين زامبيا وزيمبابوي في أغسطس ٢٠٢٠. وقد بدأ العمل، بالتعاون مع المكتب الإقليمي الفرعي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لإجراء الدراسات لتقييم جدوى إنشاء منطقة صناعية مشتركة قائمة على المنتجات الزراعية والإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء تلك المنطقة المشتركة بين الدولتين العضويتين بما يتماشى مع مشروع التصنيع المشترك.

وقد وصل البرنامج الاضطلاع بجهود تعبئة الموارد التي تهدف إلى دعم تنفيذ الأنشطة في إطار الاستراتيجية الصناعية الحالية للكوميسا وخطة العمل، وكذلك من أجل مرفق مقترح لتعزيز الإمداد المحلي بالمنتجات والخدمات الصيدلانية ذات الصلة بجائحة كوفيد-١٩ وما بعدها.

برنامج الكوميسا الزراعي

تظل الزراعة قطاعاً هاماً بالنسبة لاستدامة معظم اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا وفي دفع عجلة التجارة الإقليمية وأجندة التكامل؛ إذ يعتمد أكثر من ٦٠ في المائة من سكان إقليم الكوميسا على الزراعة لكسب عيشهم ولتوظيفهم. ويساهم القطاع بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول الأعضاء.

إن الهدف من برنامج الكوميسا الزراعي هو الدفع بأجندة التحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش من خلال دعم تنفيذ "إعلان مالابو" للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا بالتعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين. وقد كان التقدم الملحوظ في تنفيذ البرنامج، من بين أمور أخرى، على النحو التالي؛

- (١) بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين، تم تنظيم فعالية "تعلم السياسات الزراعية في مالابو التي ناقشت موضوعات السياسة الزراعية والتعلم المشترك والإجراءات التي من المتوقع أن تدفع تنفيذ أجندة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في مالابو.
- (٢) بالتعاون مع رابطة تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا، عُقدت اجتماعات تشاورية مع دول أعضاء مختارة (كينيا وإريتريا وأوغندا ورواندا والسودان ومدغشقر والكونغو الديمقراطية) حول التحديات الرئيسية التي واجهتها العملية الثانية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا / استعراض مالابو مرة كل سنتين. وتم تحديد احتياجات الدعم ذات الأولوية للدول الأعضاء لتحسين عملية المراجعة كل سنتين وتم الاتفاق على سبل المضي قُدماً.
- (٣) توفير المدخلات الفنية للنماذج / المنتجات المحتملة للتمويل الزراعي الشامل للمزارعين والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في زامبيا.
- (٤) بالاشتراك مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية التابعة للنيباد وغيرها من المجموعات الاقتصادية الإقليمية (الإياك والسادك والإيجاد)، تم تنظيم ورشة عمل إقليمية إلكترونية لمبادرة الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا للمسؤولين الحكوميين المعنيين ببرامج الأمن الغذائي والتغذوي بما في ذلك على وجه التحديد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، ولنقاط الاتصال القطرية من الدول الأعضاء لمبادرة "توسيع نطاق التغذية"، وذلك لتعزيز تنفيذ برامج الأمن الغذائي والتغذوي.
- (٥) إعادة بدء المشاركة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في زراعة وإنتاج الكاسافا في إقليم الكوميسا للبناء على نتائج برنامج مجموعة الكاسافا السابق للكوميسا لدفع تسويق الكاسافا والوصول إلى الأسواق والتجارة في الإقليم.
- (٦) بالتعاون مع اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال "كومفوب"، صيغت موارد تدريبية حول الوصول إلى الأسواق وقضايا التكامل التجاري (القواعد واللوائح والإجراءات) للنساء العاملات في الأعمال التجارية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويخضع مشروع موارد التدريب التمهيدي عبر الإنترنت لمزيد من التفصيل.
- وقد ساهم البرنامج في وضع مقترح لمشروع تجريبي بشأن مجمع صناعي زراعي مشترك بين زامبيا وزمبابوي كجهد للنهوض بجدول أعمال التصنيع الزراعي في الإقليم.
- وكجزء من المبادرات الهادفة إلى تعزيز البرمجة القطاعية، استضاف البرنامج الاجتماع المشترك السابع للوزراء المسؤولين عن الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية الذي استعرض الاستراتيجيات والخطط بالإضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ البرامج القطاعية، واتخذ قرارات وتوصيات رئيسية لتعزيز تطوير البرامج وتنفيذها. واستجابةً لجائحة كوفيد-١٩، طور البرنامج على وجه التحديد خطة استجابة إقليمية للأمن الغذائي والتغذية للجائحة وهي قيد التنفيذ لمعالجة آثارها على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش في الإقليم.
- وفي إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق الممول من خلال صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، يدعم البرنامج تقييمات سلاسل القيمة المستهدفة، وهي البستنة، والصناعات الزراعية، والجلود والمنتجات الجلدية، وذلك للإبلاغ عن تطوير وتنفيذ التدخلات الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل القيمة.

برنامج الكوميسا للثروة الحيوانية

الهدف من برنامج الكوميسا للثروة الحيوانية هو زيادة إنتاج الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وإنتاجيتها من خلال تطبيق أحدث التقنيات والوصول إلى الأسواق والخدمات وإضافة القيمة. وفي الفترة قيد الاستعراض، نفذ البرنامج مشروع تعزيز التجارة الإقليمية للثروة الحيوانية بدعم من الاتفاقية الإقليمية لمنح التنمية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتتضمن الإنجازات الرئيسية للبرنامج تقييم الجوانب الرئيسية لقطاع الثروة الحيوانية، بما في ذلك التسويق، ومعلومات عن وجهة التصدير والاستيراد، ومرافق وخدمات الدعم، ورسم خرائط لشركات تصدير واستيراد الحيوانات الحية واللحوم، وغيرها. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن نشر الكتيبات التالية:

- دليل التصنيف المنسق للماشية والماعز والأغنام
- تجارة الثروة الحيوانية في منشورات الكوميسا

ويقوم برنامج الثروة الحيوانية في الكوميسا بتنفيذ مشروع "LIVE2Africa" بالشراكة مع المكتب الأفريقي البيئي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا (الإيك) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (الإيكاس) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيجاد) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) واتحاد المغرب العربي. وكجزء من تنفيذ المشروع، تم اختيار سلاسل القيمة الحيوانية الإقليمية ذات الأولوية لتحفيز الأنشطة. وسلاسل القيمة المختارة هي الألبان للشمال والشرق الأفريقيين، واللحوم للجنوب الأفريقي، والحيوانات الحية واللحوم للقرن الأفريقي، والدواجن لوسط وغرب أفريقيا. وبناءً على ذلك، قدمت الكوميسا بالاتفاق مع المكتب الأفريقي البيئي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي "تسهيل التجارة داخل الإقليم وداخل أفريقيا في مجال الثروة الحيوانية ومنتجاتها" الذي يستهدف سلاسل قيمة الثروة الحيوانية الإقليمية ذات الأولوية التي حددها مشروع "LIVE2Africa" في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتوجيه تنفيذ الأنشطة. وسيستمر البرنامج في بذل جهود تعبئة الموارد لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تعزيز الخدمات البيطرية في الكوميسا والتي تستهدف بناء القدرات في المجالات الحرجة.

وفي إطار برنامج الكوميسا الإقليمي لتنافسية المؤسسات والوصول إلى الأسواق الممول من خلال صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، يشارك برنامج الثروة الحيوانية في تعزيز سلسلة قيمة الثروة الحيوانية، وبشكل أساسي تجارة الألبان والدواجن ولحوم البقر والحيوانات الحية كجزء من تطوير المعالجة الزراعية وبدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قدراتها التنافسية في تطوير سلسلة القيمة من خلال تنمية القدرات.

برنامج الكوميسا لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة

الهدف من برنامج الكوميسا لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة هو ضمان التنفيذ الكفء لتدابير فعالة ومتسقة وقائمة على المخاطر لتسهيل التجارة الإقليمية والدولية الآمنة التي تسترشد باستراتيجيات الكوميسا لتدابير الصحة والصحة النباتية و التوحيد القياسي وتوكيد الجودة والقياس (٢٠١٦ - ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠٢٠، حقق البرنامج ما يلي:

- (١) عُقدت اجتماعات اللجنة الفرعية للصحة والصحة النباتية لعام ٢٠٢٠ وفريق العمل الفني المعني بالصحة النباتية إلكترونياً في الفترة من ٣٠ يونيو إلى ٢ يوليو ٢٠٢٠. وتضمنت القرارات الرئيسية، من بين أمور أخرى، اعتماد المبادئ التوجيهية النهائية لتحليل مخاطر الآفات وطلب إلى الأمانة القيام بتعبئة الموارد لبناء القدرات وتنسيق ونشر شهادات الصحة النباتية الإلكترونية بين الدول الأعضاء الأخرى بعد تجربة في البلدان المختارة.

- (٢) تم تقديم التوصيات الرئيسية الخاصة بالبرنامج من بين أمور أخرى إلى كل من اجتماع اللجنة الفنية والاجتماع المشترك للوزراء المسؤولين عن الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، للنظر فيها على النحو التالي: (١) حث الدول الأعضاء على إضفاء الطابع المؤسسي على أولوية تدابير الصحة والصحة النباتية للاستثمار في أداة الوصول إلى الأسواق لتسهيل تحديد أولويات استثمارات بناء القدرات في مجال الصحة والصحة النباتية ودمج الأداة في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية و (٢) قيام الدول الأعضاء بتبني ودراسة تنفيذ توجيهاً منظمة الأغذية والزراعة / ومنظمة الصحة العالمية للسلطات المختصة المسؤولة عن النظم الوطنية لمراقبة سلامة الأغذية بشأن كوفيد-١٩ وسلامة الأغذية.
- (٣) استمر البرنامج في تنفيذ مشروع تحديد أولويات الاستثمار في تدابير الصحة والصحة النباتية للوصول إلى الأسواق الذي يحدد سلاسل القيمة التي تعتبر ذات إمكانات كبيرة في تعزيز الصادرات الزراعية عند معالجة القضايا الرئيسية للصحة والصحة النباتية المرتبطة بالتدفقات التجارية في دول أعضاء مختارة.
- (٤) في إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، صمم برنامج الكوميسا لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة، بالتعاون مع اليونيدو برنامجاً لتحسين قدرات الامتثال لشركات صغيرة ومتوسطة مختارة من خلال تنفيذ برنامج التنمية المستدامة للموردين كسبيل للحصول على الاعتماد الدولي على مخطط اعتماد المبادرة العالمية لسلامة الأغذية المعترف به؛ وتم وضع خطة عمل لتنفيذ المخطط.
- (٥) استمر البرنامج في تنفيذ مبادرة الممر الأخضر في إطار مبادرة الكوميسا للتجارة عبر الحدود المدعومة في إطار برنامج تيسير التجارة التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. ومبادرة الممر الأخضر هي نظام اعتماد قائم على المخاطر لمتطلبات محددة لتدابير الصحة والصحة النباتية تهدف إلى تسهيل وتبسيط التجارة للمتداولين الصغار عبر الحدود. ويتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال نموذج تجريبي للأسماك المجففة القادمة من منطقة لوانغوا (زامبيا) ويتم تداولها عبر العديد من الحدود، بما في ذلك الكونغو الديمقراطية عبر مركز "كاسومبالسا" الحدودي. وقد سهّل البرنامج إنشاء لجان حدودية صغيرة للعمل على طرائق الممر الأخضر، بما في ذلك تبسيط جميع متطلبات الأسماك المتداولة بموجب نظام التجارة المبسط وإدخالها في وثيقة واحدة (وثائق تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة؛ والمستندات الجمركية؛ والرسوم؛ والضرائب؛ إلخ). وقد بدأ البرنامج في شراء معدات التدقيق الأساسية (مجموعات الاختبار السريع، والموازين) للمركزين الحدوديين في إطار المشروع.
- (٦) في إطار برنامج تيسير التجارة لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، تضمن الإنجاز الرئيسي، من بين أمور أخرى، تطوير لوائح سلامة الأغذية القائمة، على المخاطر، وتوفير بناء القدرات بشأن اتخاذ القرارات المستندة إلى مخاطر سلامة الأغذية والحدود التنظيمية المنسقة إقليمياً، وتم إنشاء فرق العمل الوطنية في كينيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. كما بدأت المشاورات الوطنية في جميع البلدان بمستويات مختلفة من الإنجاز للتوصل إلى توليفات الأغذية الخطرة ذات الصلة والمتفق عليها. وعلاوة على ذلك، ولدعم تبني الممارسات الجيدة في الرقابة على الواردات الغذائية وفي التفتيش المحلي على مرافق الأغذية، تم تشكيل فرق عمل وطنية لمدغشقر وجزر القمر وجيبوتي والسودان وتونس وتم إنشاء اتصالات مع مصر والكونغو الديمقراطية.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية

كانت الأهداف الرئيسية لبرنامج الكوميسا لمسائل النوع والشؤون الاجتماعية هي تعزيز تعميم مراعاة منظور النوع في جميع برامج الكوميسا، والمساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير منصة رقمية للشبكات لتمكين النساء من الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية بما في ذلك مشاركة الخبرات والإرشاد والتوجيه والوصول إلى الأسواق وغير ذلك من الأمور، وتعزيز قدرة الشباب على المشاركة في الحوكمة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

(١) تعميم مراعاة منظور النوع وتمكين المرأة

في عام ٢٠٢٠، كان التركيز على تعزيز تعميم مراعاة منظور النوع من خلال أشكال مختلفة من بناء القدرات، وشمل ذلك المبادرات التالية: **الانتهاء من وضع وإعداد محتوى دورة تدريبية للكوميسا عبر الإنترنت حول مسائل النوع والتجارة**؛ تمت مراجعة مواد الدورة من قبل خبراء النوع الاجتماعي من الدول الأعضاء في اجتماع إلكتروني عقد في سبتمبر ٢٠٢٠. وتم الانتهاء من وحدات التدريب، وتمت إعدادات الدورة على منصة التعليم الإلكتروني للكوميسا. والمنصة جاهزة للإطلاق بعد موافقة الوزراء المسؤولين عن النوع الاجتماعي وشؤون المرأة وتصديق المجلس الوزاري.

الانتهاء من المبادئ التوجيهية للتخطيط وقوائم المراجعة والمؤشرات الخاصين بمسائل النوع؛ ستساعد المبادئ التوجيهية للتخطيط من أجل مسائل النوع، مع مكونات محددة، المهنيين في أمانة الكوميسا ومؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء على تعميم مراعاة منظور النوع في مجالات برامجهم المحددة.

وضع اللمسات الأخيرة على مصفوفة تنفيذ سياسة النوع الاجتماعي في الكوميسا؛ تم الانتهاء من إعداد المصفوفة التي تحتوي على خيارات مختلفة لتدخلات النوع الاجتماعي الخاصة بالقطاع من أجل البرمجة على المستويين الإقليمي والوطني مع مؤشرات المخرجات والنتائج مع تدخلات من خبراء النوع الاجتماعي من الدول الأعضاء.

مشاركة مجموعة العمل الفنية المعنية بالنوع الاجتماعي في الكوميسا؛ فريق العمل الفني المعني بالنوع الاجتماعي في الكوميسا هو نظام يستخدم الأشخاص المحوريين للنوع الاجتماعي لتسهيل تعميم مراعاة منظور النوع بشكل مستدام في الأقسام والوحدات والمؤسسات المختلفة في الكوميسا.

تعميم مراعاة منظور النوع في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥؛ تم استخدام النهج المزدوج لضمان إدراج النوع في مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥. وتحتوي الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل على ركيزة قائمة بذاتها بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والتكامل الاجتماعي، وتعميم مراعاة منظور النوع في جميع الركائز الأخرى للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وإطار الرصد والتقييم الخاص بها.

تحديد سمات الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء والشباب؛ بدأت دراسة لمحات عن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم للنساء والشباب في سلاسل القيمة المختارة (البستنة، والجلود والمنتجات الجلدية، والصناعات الزراعية) في جميع الدول الأعضاء في إطار مشروع البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق. وستساعد نتائج الدراسة في توفير الدعم المستهدف وبناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب لتعزيز مشاركتهم في التجارة الإقليمية والقارية من خلال الوصول إلى الأسواق.

تمكين المرأة - مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية

في عام ٢٠٢٠، استمر تنفيذ مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية الذي تم إنطلاقه لأول مرة في نوفمبر ٢٠١٩ بالشراكة مع جماعة شرق أفريقيا (الإيالك) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) بدعم من بنك التنمية الأفريقي. ويجري تنفيذ المشروع في ٣٦ دولة عضو / شريكة في الكوميسا والإيالك والإيكواس، ويوفر المعلومات المتعلقة بالأعمال وفرص التواصل لرائدات الأعمال. وفي العام قيد الاستعراض، تم تحقيق ما يلي:

استمرار تشغيل المنصة الرقمية لمشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية: المنصة الرقمية متاحة عبر شبكة الإنترنت من خلال الرابط: www.womenconnect.org، وتطبيق الهاتف المحمول التالي:  50MAWSP الذي يمكن تحميله من من على متجر "ستور بلاي"  أو "آبل ستور" ، وهم مستمرين في العمل يمكن للمستخدمين الوصول إليها جميعاً بسهولة ويسر. وفي عام ٢٠٢٠، استمر المشروع في تصحيح المحتوى وإنشاءه وتحميله على المنصة. والمحتوى يتضمن الخدمات المالية وغير المالية والخدمات الاجتماعية وقصص النجاح وغيرها الكثير.

دعم المطورين الوطنيين للمحتوى: خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر المشروع في دعم مطوري المحتوى الوطنيين من ١٥ دولة عضو وهي: جزر القمر والكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإريتريا وإثيوبيا وإسواتيني ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وسيشيل والسودان وتونس وزامبيا وزيمبابوي لجمع وإنشاء المحتوى وتطويره وتحميله على المنصة وتسويق المنصة لمختلف المستخدمين المستهدفين في البلدان المعنية للتسجيل واستخدام المنصة.

إطلاق منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية في الدول الأعضاء / الشريكة: بعد الإطلاق العالمي الناجح لمنصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية في عام ٢٠١٩، ركزت فترة التقرير ٢٠٢٠ على زيادة تعميم المنصة في جميع الدول الأعضاء. وقد ترأست عمليات الإطلاق في البلدان الثمانية شخصيات رفيعة المستوى أبدت دعمها وملكيته للمبادرة من قبل القيادات السياسية في الدول الأعضاء. وقد توالى إطلاق المنصة على النحو التالي:

- زامبيا - ٢٨ فبراير ٢٠٢٠
- سيشيل - ٢٥ أغسطس ٢٠٢٠
- زيمبابوي - ٢ سبتمبر ٢٠٢٠
- مدغشقر - ٩ أكتوبر ٢٠٢٠
- إسواتيني - ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠
- الكونغو الديمقراطية - ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠
- مصر - ١٨ نوفمبر ٢٠٢٠
- جيبوتي - ٩ ديسمبر ٢٠٢٠
- تونس - ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠

إحصاءات حول مستخدمي المنصة: بعد الإطلاق العالمي والقطري لمنصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية، بدأ المستخدمون في زيارة واستخدام المنصة والتسجيل بها. وقد صلت إحصاءات مستخدمي المنصة في ١٧ دولة عضو في الكوميسا إلى ١٥,٤٣٢ بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. وكانت الأرقام تتزايد باطراد في جميع البلدان المستهدفة في الكوميسا، والإيالك، والإيكواس. وتحظى مصر بمعدل استخدام عالٍ لأن المنصة قد تم إطلاقها على المستوى الوطني، كما أن استخدام التكنولوجيا في البلاد مرتفع بنفس القدر. ويمكن أن يُعزى انخفاض استخدام النظام الأساسي في بعض الدول الأعضاء إلى الانتشار المحدود للإنترنت والاتصال والقدرة على تحمل التكاليف والوصول إلى الطاقة والهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر. ولا شك أن المبادرة تتطلب وقتاً لمواصلة دعم البلدان والمستخدمين المستهدفين. وتحتاج الدول الأعضاء إلى خلق بيئة تشجع على استخدام المنصة من خلال تعزيز الوصول إلى بيانات الإنترنت والهواتف الذكية والطاقة والتدريب على المهارات والخدمات الأخرى للنساء بأسعار معقولة. وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة المستخدمين، بدأت عملية تعيين شركة إعلامية لدعم الترويج للمنصة في الدول الأعضاء لجذب المزيد من المستخدمين ودفع الاستخدام عبر جميع الدول الأعضاء.

ورشة العمل الوطنية من أجل ليبيا: عقدت ورشة العمل مع أصحاب المصلحة في ليبيا للتعريف بمشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وبالمنصة. وكان من بين المشاركين في ورشة العمل ممثلون عن جهة التنسيق الوزارية مع الكوميسا في ليبيا وغرفة التجارة وجمعيات سيدات الأعمال. وقد تم تشجيع الدولة على إنشاء فريق قطري للمشروع للمساعدة كما هو الحال في الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا لتقديم الدعم في إدارة المحتوى.

تعيين نقاط الاتصال الخاصة بالمشاريع القطرية: تم إشراك المؤسسات المضيفة للمشروع لتعيين نقاط اتصال وطنية لتولي إدارة المنصة من مطوري المحتوى الوطنيين الذين انتهت عقودهم بين أبريل وديسمبر ٢٠٢٠. وفي المجموع، تم تعيين ١٢ نقطة اتصال قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل الدول الأعضاء التالية: جزر القمر وجيبوتي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وإثيوبيا ومدغشقر وسيشيل والسودان وتونس وزامبيا وزيمبابوي. كما تم تدريب نقاط الاتصال الوطنية على إنشاء المحتوى وتحميله على المنصة.

الأنشطة القطرية: قادت نقاط الاتصال الوطنية للمشروع أنشطة لتنمية المنصة والترويج لها بما في ذلك إنشاء المحتوى والتسويق والتوعية. ويرد ملخص لهذه الأنشطة من قبل الدول الأعضاء في الجدول ١٩:

الجدول ١٩: الأنشطة القطرية لصوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية

م	الدولة	وصف الأنشطة التي تقودها جهات الاتصال الوطنية
١	جيبوتي	الإطلاق الوطني لمنصة صوت ٥٠ مليون امرأة في جيبوتي
٢	الكونغو الديمقراطية	(١) تدريب المجموعات النسائية على كيفية استخدام المنصة (٢) الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة التي أجريت في الكونغو الديمقراطية
٣	مصر	الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة تم إجراؤها في مصر
٤	إسواتيني	(١) الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة في إسواتيني (٢) ثلاث دورات تدريبية للمجموعات النسائية عقدت بين أكتوبر وديسمبر (٣) تسويق المنصة على محطات إذاعية مختلفة
٥	مدغشقر	(١) الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة تم إجراؤها في مدغشقر (٢) المحتوى الذي تم إنشاؤه وتحميله على المنصة

٦	سيشيل	(١) الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة التي أجريت في سيشيل (٢) تم تدريب ١٥٢ مستخدمًا على كيفية استخدام المنصة (٣) المحتوى الذي تم إنشاؤه وتحميله على المنصة (٤) تسويق المنصة على محطات إذاعية مختلفة (٥) عروض تقديمية لتسويق المنصة في المناسبات العامة
٧	السودان	توعية على المنصة لوسائل الإعلام في الخرطوم
٨	تونس	الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة أجريت في تونس
٩	زامبيا	(١) تنظيم دورات تدريبية لمختلف المجموعات النسائية / أصحاب المصلحة (٢) أنشطة التوعية لتسليط الضوء على المنصة المنفذة في أربع مقاطعات (٣) المحتوى الذي تم إنشاؤه وتحميله على المنصة
١٠	زيمبابوي	(١) الإطلاق الوطني لمنصة ٥٠ مليون امرأة في زيمبابوي (٢) تسويق المنصة على محطات الراديو المختلفة

اللجنة التوجيهية للمشروع - عُقد الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية للمشروع إلكترونياً في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠. وأوصى الاجتماع بإضافة وظائف جديدة إلى المنصة لتعزيز الاستخدام. وقد وافق البنك الأفريقي للتنمية على طلب للنظر في منح المشروع تمديد بدون تكلفة لمدة ٣ أشهر في الربع الأول من عام ٢٠٢١ لتنفيذ الأنشطة المعلقة.

(٢) التنمية الاجتماعية وتمكين الشباب

برنامج النوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية

الاستجابة لكوفيد-١٩: شارك برنامج الشؤون الاجتماعية بنشاط في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ كعضو في فريق عمل الكوميسا المعني بالجائحة. بالإضافة إلى ذلك، تعاون البرنامج مع مشروع COMMONS لتطوير لوحة معلومات كوفيد-١٩ للكوميسا لتسلط الضوء على المناطق الساخنة للجائحة والبيانات والإحصاءات وموقع المراكز الصحية ومشاركة المبادرات حول تتبع جهات الاتصال وتتبع الشحنات لتعزيز الوقاية من العدوى.

الوعي بشأن النوع الاجتماعي وجائحة كوفيد-١٩: تم إعداد موجزين إخباريين حول العواقب الجنسانية للجائحة، وتأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة في إقليم الكوميسا. وقد رفع الموجزان من مستوى الوعي بشأن آثار وعواقب الجائحة على النساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة في إقليم الكوميسا، والحاجة إلى ضمان استجابة جنسانية في الاستجابة العامة والشاملة لجائحة كوفيد-١٩.

إنشاء الشبكات والتأييد: أشرك البرنامج شركاء مختلفين بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي لتبادل المعلومات والدعوة بشكل مشترك لتنفيذ الأطر الاستراتيجية الإقليمية والقارية بشأن الصحة والتعليم والثقافة والشباب والحملات ضد زواج الأطفال ومشاركة المرأة في السلم والأمن والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

تعبئة الموارد: تم إشراك برنامج متطوعي الأمم المتحدة ليرعى تعيين مسؤول مؤقت لتعبئة الموارد لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج الكوميسا للتدريب والتطوع للشباب. وقد تم تطوير قاعدة بيانات للشركاء والالتزامات المحتملة.

الميثاق الاجتماعي: واصل البرنامج إشراك الدول الأعضاء في التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي الذي اعتمده المجلس الوزاري في مارس ٢٠١٥ في أديس أبابا بإثيوبيا لتمكين تنفيذه. ويبين الجدول ٢٠ حالة التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي.

الجدول ٢٠: حالة التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي

الدولة العضو	التوقيع	التصديق	الدولة العضو	التوقيع	التصديق
بوروندي	لا	لا	ملاوي	نعم	لا
جزر القمر	لا	لا	موريشيوس	نعم	لا
جيبوتي	لا	لا	رواندا	لا	لا
الكونغو الديمقراطية	لا	لا	سيسيل	نعم	لا
مصر	لا	لا	الصومال	لا	لا
إريتريا	لا	لا	السودان	لا	لا
إسواتيني	لا	لا	تونس	لا	لا
أثيوبيا	لا	لا	أوغندا	لا	لا
كينيا	لا	لا	زامبيا	لا	لا
ليبيا	لا	لا	زيمبابوي	لا	لا
مدغشقر	نعم	لا			

الكوميسا والمشروع المشترك مع هيكل الحوكمة الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي حول الشباب

واصلت الكوميسا مع هيكل الحوكمة الأفريقية تنفيذ مشروع مشاركة الشباب في الحوكمة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز قدرة الشباب على المشاركة في الحكم الديمقراطي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشمل الإنجازات الرئيسية خلال هذه الفترة ما يلي:

- (١) ورشة عمل عقدت في ١٢ مارس ٢٠٢٠ حول دور الشباب في الانتخابات السلمية في زامبيا حضرها ١٥٠ من قادة الشباب من ٢١ منظمة يقودها الشباب.
- (٢) المخيم التدريبي الثاني لتعزيز القدرات للقادة الشباب وصانعي السياسات الذي أقامته أمانة الكوميسا في الفترة من ٧ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠ والذي ضم ٢٥ من القادة الشباب وصناع السياسات من بوروندي والكونغو الديمقراطية ومصر وموريشيوس ومدغشقر ورواندا وجنوب السودان وتزانيا.
- (٣) اجتماع تشاوري قاري ثانٍ للشباب نظمته أمانة هيكل الحوكمة الأفريقية في ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠ حول موضوع "إعادة التفكير في الحوكمة الديمقراطية: دور الشباب الأفريقي في إسكات البنادق".
- (٤) ورشة عمل إلكترونية نظمها الكوميسا في ١٨ أغسطس ٢٠٢٠. وقد جمعت ورشة العمل ٣٠ من القادة الشباب وصناع السياسات من ٩ دول هي على وجه التحديد: إسواتيني، وإثيوبيا، وكينيا، وملاوي، والسودان، ورواندا، وأوغندا، وزامبيا وزيمبابوي. وكانت الأهداف الرئيسية للاجتماع هي مناقشة تنفيذ خطط العمل والمشاريع التي تم تطويرها خلال المعسكر التدريبي الأول ومناقشة المبادرات الشبابية التي قام بها الشباب في بلدانهم استجابةً لجائحة كوفيد-١٩ والحفاظ على الزخم المكتسب من معسكر التدريب.

- (٥) اجتماع إلكتروني في ٦ نوفمبر ٢٠٢٠ والذي جمع خريجي المخيم التدريبي الأول والمرشحين للمعسكر التدريبي الثاني. وضم الاجتماع قادة الشباب وصانعي السياسات من بوروندي ومصر وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وسيشيل ورواندا والسودان وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي لتسهيل تبادل الخبرات حول الحلول المبتكرة خاصة في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ التي كانت تحدث في بلدانهم.
- (٦) إطلاق ٢٠ ابتكارًا للشباب من قبل هيكل الحوكمة الأفريقية في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠. وكان قد تم اختيار العشرين ابتكارًا بعد دعوة لتقديم الطلبات أعلن عنها هيكل الحوكمة الأفريقية، وتلقي ٩٧ ابتكارًا للشباب في خمسة مجالات مواضيعية لتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز الديمقراطية، ومشاركة المواطنين، وخلق التماسك الاجتماعي، ودعم الخدمة العامة والعدالة وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وغيرها من المجالات المواضيعية ذات الصلة التي تساهم في موضوع الاتحاد الأفريقي لتلك السنة، وهو "إسكات البنادق".
- (٧) نظم هيكل الحوكمة الأفريقية "تدريب تعجيلي حول التحديات أمام ابتكارات الشباب" في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٠. وقد كان التدريب التعجيلي هو المرحلة الثانية من تحدي الابتكار الذي بدأ باختيار أفضل ٢٠ ابتكار. وتولى تيسير التدريب خبراء من جميع أنحاء القارة في تسريع الابتكارات المتعمقة في الديمقراطية والسياسة العامة والتغيير الاجتماعي من بين أمور أخرى. وقد جمع التدريب (إلكترونيًا) ٢٥ مشاركًا من ١٦ دولة ومن المهجر.
- (٨) مشاركة ١٩ من قادة الشباب المختارين في اجتماع المجلس الوزاري للكميسا الذي انعقد إلكترونيًا في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٠ بهدف إنشاء منصة للحوار بين الشباب وأجهزة سياسات الكوميسا بالإضافة إلى تعريض قادة الشباب للقضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي وكيفية حلها.
- وتشمل الأنشطة الجارية تطوير استراتيجية الكوميسا لإشراك الشباب، واستراتيجية الكوميسا لوسائل التواصل الاجتماعي، وإرشادات الكوميسا للتدريب الداخلي، ودليل نموذجي لتدريب المدربين حول مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية في أفريقيا، ودليل نموذجي لتدريب المدربين حول الشباب في القيادة، والدراسات الأساسية للمشاريع، وغيرها.

التأهب الإقليمي واستعداد الأمانة العامة

الحوكمة والسلام والأمن

يهدف برنامج الكوميسا للحكومة والسلام والأمن إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار وتعزيز الحكومة الديمقراطية من خلال آليات وهياكل مؤسسية وطنية وإقليمية فعالة. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج تطوير آليات وأدوات لمعالجة الصراعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار في إقليم الكوميسا، ودعم الدول الأعضاء لتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد واستخدام لجنة حكماء الكوميسا لدعم الوقاية والتخفيف و حل النزاعات. وقد حقق البرنامج في عام ٢٠٢٠ ما يلي:

تحسين دورة حياة الصراع في إطار الهيكل الأفريقي للسلم والأمن (أبسا) مع التركيز على أنظمة الإنذار المبكر الفعالة والقوة الأفريقية الجاهزة:

(١) في أغسطس ٢٠٢٠، بدأ البرنامج عملية دمج البيانات الديناميكية في نموذج تقييمات الضعف الهيكل لنظام الكوميسا للإنذار المبكر لضمان أن يكون نظام الإنذار المبكر أكثر دقةً وقرباً. بالإضافة إلى ذلك، بدأت عملية دمج مؤشرات تغير المناخ في النموذج.

(٢) عقد البرنامج اجتماعاً إلكترونياً مع أصحاب المصلحة الكينيين في أغسطس ٢٠٢٠ للإسراع بإدراج نظام الكوميسا للإنذار المبكر في أنظمة الإنذار المبكر الوطنية. وبعد الاجتماع الإلكتروني، طلبت لجنة الترابط والتكامل الوطنية رسمياً من الكوميسا الحصول على مزيد من الدعم التدريبي على نظام الكوميسا للإنذار المبكر ونظام الاتحاد الأفريقي لتقييم الضعف الهيكل القطري والقدرة على الصمود لمفوضيها الجدد، وهو مؤشر على القيمة المتصورة لنظام الكوميسا للإنذار المبكر بالنسبة للدول الأعضاء.

(٣) خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، صادقت الكوميسا على دليل الكوميسا لتحليل النزاعات وكتابة التقارير. وسيتم اعتماد الدليل النهائي من قبل أجهزة صنع السياسات ثم تعميمه لاحقاً على أصحاب المصلحة المعنيين في الإقليم.

تعزيز فعالية التعاون مع وحول عمل الهيكل الأفريقي للسلم والأمن (بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني):

(١) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي: عقدت الكوميسا مشاورات مع نظام الإنذار المبكر القاري التابع للاتحاد الأفريقي والأمناء الدائمين من زامبيا بشأن تقييمات الضعف الهيكل لنظام الكوميسا للإنذار المبكر وتقييم الضعف الهيكل القطري للاتحاد الأفريقي والقدرة على الصمود. ونتيجة لذلك، اعتمد الأمناء الدائمون مخرجات تقييمات الضعف الهيكل لنظام الكوميسا للإنذار المبكر ووافقوا على إنشاء هياكل الاستجابة؛ والتعقب السريع للعملية التطوعية لزامبيا للخضوع لعملية وتقييم الضعف الهيكل القطري للاتحاد الأفريقي؛ وفي نوفمبر ٢٠٢٠، عمل البرنامج مع أصحاب المصلحة الزامبيين لتطوير خارطة طريق لتنفيذ العملية. وكانت النتيجة الرئيسية وضع مسودة خارطة الطريق.

(٢) تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني في مجال السلم والأمن في الإقليم: التقى البرنامج بمنظمات المجتمع المدني المعتمدة من أوغندا ورواندا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وكينيا لاستكشاف مجالات التعاون والشراكة. وفي نوفمبر ٢٠٢٠، عقدت الكوميسا بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي التابع للاتحاد الأفريقي مشاورات مشتركة مع منظمات المجتمع المدني. وفي نهاية العام بدأ البرنامج عملية تطوير منصة عبر الإنترنت من شأنها تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني وكذلك تسهيل تعاونهم في مجال السلم والأمن.

برنامج الأمن البحري: تعزيز القدرات التحليلية المالية في الإقليم

تضمنت الأنشطة المنفذة في عام ٢٠٢٠ ما يلي:

(١) تدريب ١٤ محلاً في وحدة الاستخبارات المالية من وحدات الاستخبارات المالية في جزر القمر وكينيا وموريشيوس على عمليات وحدة الاستخبارات المالية في فبراير ٢٠٢٠،

(٢) توعية ١٤ مسؤولاً حكومياً من جزر القمر في مارس ٢٠٢٠ من وزارات العدل والمالية والميزانية ومسؤولين في وحدة الاستخبارات المالية في البلاد بشأن تفعيل الوحدة. وشمل ذلك تفويض وحدة الاستخبارات المالية بما يتماشى مع المعايير الدولية والدعم الذي تتطلبه من أصحاب المصلحة وصانعي السياسات لضمان عملها ضمن المعايير الدولية،

(٣) دعم وحدة الاستخبارات المالية في جزر القمر بمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز فعاليتها،

(٤) مُنحت وحدة الاستخبارات المالية في زامبيا اشتراكاً سنوياً في نظام مركز الاستخبارات المالية ونظام التجارة المبسط على الإنترنت، سيشجع النظام على تقديم التقارير في الوقت المناسب عن المعاملات المشبوهة بما في ذلك الحركة الكبيرة للعملات، وبالتالي تمكين وحدة الاستخبارات المالية من إجراء التحليل في الوقت المناسب.

أطر العمل الموحدة والمنسقة والمشاركة بين الأجهزة من أجل تبادل المعلومات: قامت الكوميسا بتطوير منصة رقمية وتسليمها إلى أصحاب المصلحة في مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في مدغشقر في مارس ٢٠٢٠. وستعزز المنصة التنسيق بين أصحاب المصلحة وتضمن دقة توقيت الوصول إلى المعلومات والتحقيقات. كما بدأت عملية تطوير منصة رقمية مماثلة لأصحاب المصلحة في كينيا وجزر القمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٢٠.

تعزيز القوانين واللوائح الوطنية لمكافحة غسل الأموال: تمت مراجعة قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مدغشقر. وبدأ البرنامج في تطوير المبادئ التوجيهية لمختلف الأعمال والمهن غير المالية المعنية لمدغشقر وكينيا في قطاعات مختارة. وكان الهدف من ذلك مساعدة القطاعات الأقل تنظيماً على الالتزام بالمعايير الدولية. وقد تم الانتهاء من المبادئ التوجيهية في نهاية عام ٢٠٢٠ لتقديمها إلى الدول الأعضاء في عام ٢٠٢١.

تقييم وتعزيز القدرات الإقليمية على التحقيق في الجرائم المالية ومقاضاة مرتكبيها: تم إجراء تدريب شامل لوكالات إنفاذ القانون على التحقيقات المالية واسترداد الأصول لجزر القمر وجيبوتي وإثيوبيا على مرحلتين. وتبع ذلك تدريب فعلي لعدد ٢٤ مسؤولاً من مختلف وكالات إنفاذ القانون في جزر القمر في مارس ٢٠٢٠. وتم تقييم التدريب لجيبوتي وإثيوبيا بسبب تدابير الإغلاق الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

المعلومات والشبكات

خلال الفترة قيد الاستعراض، تم تحقيق ما يلي بهدف تنفيذ وصيانة أنظمة معلومات السوق المشتركة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وخدمات دعم أنظمة تكنولوجيا المعلومات ومساعدة الركائز الاستراتيجية للكوميسا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي:

(١) تطوير وصيانة بوابات الإنترنت المحسّنة والإنترنت التي تعمل بكامل طاقتها: عززت إدارة تكنولوجيا المعلومات شبكة الإنترنت الخاصة بالكوميسا للوصول الجمهور. بالإضافة إلى ذلك، منحت الإدارة الموظفين الوصول إلى بيانات الإدارات الخاصة بناءً على المصادقة والترخيص. كما تم تطوير بوابات الويب الخاصة بالحكومة والسلم والأمن والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي.

(٢) بيئة تشغيل الأعمال غير الورقية المتكاملة مع تحسين الوصول إلى المعلومات وكفاءة التقارير: شرعت الأمانة في عملية على مستوى المنظمة لإعادة هندسة عمليات الأعمال بدعم من تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

٣) تصميم وتطوير أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية بالتعاون الوثيق مع برنامج التجارة والجمارك: تمت التوعية وتوظيف استشاريين للمساعدة في تطوير ونشر أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية بما في ذلك شهادة المنشأ الإلكترونية وتصميم وتطوير أسواق على شبكة الإنترنت.

٤) توفير خدمات تكنولوجيا معلومات فعالة دون انقطاع: من خلال العمل مع الإدارات / الوحدات، عملت الأمانة العامة على تصميم وتنفيذ خطط استمرارية الأعمال لتمكين الموظفين من العمل عن بُعد بسبب جائحة كوفيد-١٩. وأجرت إدارة تكنولوجيا المعلومات تدريبات على مختلف أدوات الاجتماعات الإلكترونية وأدوات الدعم عن بعد. كما تم وضع مبادئ توجيهية للاجتماعات الإلكترونية وتقديم الدعم للاجتماعات الإلكترونية لأجهزة صنع السياسات.

الموارد البشرية والشؤون الإدارية

تقدم إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في الكوميسا الدعم للأمانة وكذلك للمؤسسات والدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالموارد البشرية وخدمات المعرفة والمعلومات وخدمات المؤتمرات والمشتريات وخدمات الدعم العامة التي تسمح للإدارات والوحدات والمشاريع والبرامج بالعمل بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الخدمات المؤسسات والدول الأعضاء في تنفيذ الأنشطة الموجهة نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وجدول أعمال التكامل الإقليمي.

وقد حددت مراجعة أداء المنظمة التي أجرتها مؤسسة بناء القدرات الأفريقية في عام ٢٠١٩ بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات الحكومية الإقليمية أربعة مجالات في إطار تيسير وتنفيذ إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية، وهذه المجالات موضحة أدناه:

- ١) تعزيز الهيكل التنظيمي للكوميسا.
- ٢) دعم إدارة الموارد البشرية لتحديث دليل التوظيف والاختيار؛
- ٣) الإضفاء المؤسسي لثقافة تعزيز الإدارة المستمرة لعمليات الأعمال؛
- ٤) تحسين قدرة وحدة المشتريات على لعب دور استراتيجي وإدارة عمليات الشراء في الكوميسا.

وفي عام ٢٠٢٠، وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات الحكومية الإقليمية، اضطلعت الإدارة بأنشطة نحو تنفيذ خطة عمل السنة الثانية.

ترتيبات العمل خارج المواقع

استلزمت جائحة كوفيد-١٩ تنفيذ ترتيبات العمل خارج المواقع للحفاظ على عمليات الأمانة العامة. ومع ذلك، لم تغلق الأمانة تمامًا حيث كانت هناك خدمات مطلوبة أثناء الإغلاق. وتم القيام بما يلي للحفاظ على العمليات مع الحفاظ على سلامة الموظفين:

- ١) صون وحفظ عمليات الأمانة العامة؛ حيث جرى صون وتيسير وجود هيكل أساسي للموظفين من الخدمات الأساسية للعمل في الأمانة بالتناوب. ومع تقييد دخول الزوار غير الضروريين،
- ٢) تسجيل جميع العاملين والمستأجرين بالأمانة لمراقبة درجات حرارة الجسم،
- ٣) إنشاء مرافق صحية في الأمانة العامة شاملة لأعمال الرش والتبخير الأسبوعية،
- ٤) توعية الموظفين بشأن كوفيد-١٩ بما في ذلك مخاطبة الإدارة التنفيذية ووضع الملصقات في النقاط الاستراتيجية،

- (٥) لتسهيل عمل الموظفين خارج الموقع؛ حيث عملت الإدارة مع إدارة تكنولوجيا المعلومات لتوفير أجهزة الكمبيوتر المحمولة وبنوك الطاقة والأجهزة النقالة للتوصيل بالإنترنت والمساحات الضوئية والطابعات للموظفين،
- (٦) أنشأت الإدارة فريق عمل معني باستمرارية الأعمال يجتمع كل أسبوع لمراجعة عمليات الأمانة،
- (٧) مراقبة أداء الموظفين بشكل منتظم من خلال خطط استمرارية العمل الشهرية والأسبوعية والجدول الزمنية،
- (٨) تم تقييد سفر الموظفين وجميع الاجتماعات، بما في ذلك الاجتماعات الفنية واجتماعات الأجهزة المعنية بالسياسات، والتي أجريت تقريباً بشكل أساسي من خلال تطبيقات "تيمز" و "زوم"،
- (٩) استمرار تقديم الخدمات الأمنية على مدار العام مع اتخاذ تدابير أكثر صرامة بسبب جائحة كوفيد-١٩. وشمل ذلك إشراك شركة أمنية جديدة في نوفمبر ٢٠٢٠ ووضع سياسة أمنية.

الموارد البشرية

في عام ٢٠٢٠، تم إنجاز ما يلي.

اكتساب المواهب - التوظيف في الأمانة العامة للكوميسا

تقوم الوحدة بالتوظيف في المناصب النظامية الرئيسية وللمشاريع مسترشدة بلائحة وقواعد العاملين بالكوميسا. وقد تم إجراء القوائم المختصرة والمقابلات بشكل إلكتروني عبر الإنترنت، وصممت الوحدة حزمًا للجان سهلت إنجاز العمليات بصورة سلسلة وميسرة. وتم تعيين المناصب التالية للأمانة العامة: مدير إدارة الشؤون القانونية وشؤون المؤسسات؛ ومدير إدارة المالية وشؤون الميزانية؛ ومسؤول جمارك أول؛ ومسؤول تنمية القطاع الخاص.

كما تم تعيين موظفي المؤسسات التالية: لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، والمشاريع المدعومة من قبل صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (برنامج تيسير التجارة والبرنامج الإقليمي لتنافسية المؤسسات والوصول إلى الأسواق)، والبنك الدولي (مشروع تسهيل تجارة البحيرات العظمى) والاتحاد الأوروبي - منطقة أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي (تريدكوم).

إدارة التغيير

بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات الحكومية الإقليمية، تم تيسير تدريب على إدارة التغيير على يد اختصاصي إدارة التغيير "فريق كايزن للإدارة العليا". وتم تحديد أربعة مجالات للتحسين في مراحل مختلفة من التنفيذ:

- (١) تغيير ثقافة المؤسسات
- (٢) مراجعة الهيكل التنظيمي
- (٣) استراتيجية المؤسسات
- (٤) إعادة هندسة عمليات الأعمال

هيكل المنظمة

تم الانتهاء من مراجعة الهيكل واعتماده على مستوى الإدارة التنفيذية وتقديم التقرير إلى المجلس الوزري في نوفمبر ٢٠١٩. ثم تم اتخاذ قرار بإرجاء النظر فيه بعد الموافقة على مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ لضمان التوافق. وسيتحقق فريق عمل من خبراء الموارد البشرية من الدول الأعضاء من صحة الهيكل بعد المواءمة؛ ويلى ذلك عرضه على المجلس للموافقة عليه.

مراجعة دليل التوظيف والاختيار

تمت مراجعة الدليل والأدوات المصاحبة له لتبسيط العملية من أجل زيادة الكفاءة والفعالية.

تطوير التوصيفات الوظيفية

تم اعتماد التوصيفات الوظيفية آخر مرة في عام ٢٠٠٥، مما استلزم مراجعة لمواءمة التوصيفات الوظيفية مع الهيكل التنظيمي المقترح. وقد شارك أصحاب الوظائف والمشرفون في هذه المراجعة من خلال استكمال استبيانات تحليل الوظائف التي جمعت معلومات عن صاحب الوظيفة والغرض منها وخصائصها، والمؤهلات اللازمة لشغلها وبيئة العمل وما إلى ذلك. وقد حظيت هذه العملية بتقدير كبير من قبل الموظفين وأوجدت شعوراً بالملكية وفهماً أفضل للوظائف والمتطلبات الوظيفية.

تقييم الوظائف

تمت مراجعة هيكل الرواتب والدرجات الحالي آخر مرة في عام ٢٠٠٥، ولم يتم إجراء سوى ثلاثة مراجعات للمرتبات منذ ذلك الحين على أساس معايير القياس المقارن والقدرة على تحمل تكاليف زيادة الرواتب من قبل الدول الأعضاء. وكانت هناك حاجة ملحة لإعادة تحديد قيمة ووزن الوظائف، وبالتالي تم إجراء تمرين تقييم الوظائف. ومن المتوقع أن يزيل الهيكل الجديد التداخلات داخل الدرجات ويعادل الوظائف وفقاً لأوزانها وقيمتها المقارنة.

مراجعة وتدقيق المهارات

تم تسهيل تدقيق المهارات من قبل الاستشاريين وشارك أصحاب الوظائف الفردية والمشرفون في ملء استبيان لتوفير المعلومات التالية:

- (١) معلومات العمل الشخصية؛
- (٢) المؤهلات والخبرة؛
- (٣) الكفاءات الأساسية؛
- (٤) الكفاءات القيادية والإدارية؛
- (٥) المهارات الفنية والوظيفية؛
- (٦) متطلبات / احتياجات التدريب.

وتم الانتهاء من التدقيق، ووضع خطة عمل تقترح تدخلات تدريبية للأفراد ليتم تنفيذها في عام ٢٠٢١.

إدارة الأداء

يستمر تقييم أداء الموظفين باستخدام البطاقة المتوازنة لتقييم الأداء التي تقوم بدورها بإبلاغ تجديد العقود وقرارات التدريب. كما تم توفير التدريب المطلوب والدعم الإضافي لتحسين الأداء.

البرنامج الطبي

تم التعاقد مع "ماديسون لايف" لتوفير تغطية التأمين الطبي لجميع الموظفين (النظاميين والعاملين في المشاريع) في يناير ٢٠٢٠. وأظهر استبيان تم إجراؤه في نوفمبر ٢٠٢٠ لتقييم الخدمة المقدمة من خلال النظام الجديد رضا الموظفين عن الخدمات المقدمة داخل زامبيا بنسبة تصل إلى ٦٠٪. بعد ذلك، تم تجديد العقد لمدة عام آخر. ومع ذلك، تم تسجيل استياء من المعالين المقيمين خارج زامبيا وتتم معالجتهم من خلال البحث عن مقدمي خدمات التأمين البديل في بلدان الإقامة المعنية.

التدريب الداخلي

تقدم الأمانة العامة برنامج تدريب لمواطني الكوميسا بهدف مساعدة الشباب في سعيهم للتقدم الأكاديمي والمهني والوظيفي بما في ذلك:

- (١) الطلاب في مؤسسات التعليم الثانوي الذين يعملون من أجل التأهيل المهني والالتحاق بالجامعات.
- (٢) حاملي المؤهلات المهنية من مؤسسات التعليم الثانوي والجامعات؛ و
- (٣) حاملي شهادات الدراسات العليا.

وقد حددت قيود السفر وترتيبات العمل خارج المواقع، بالإضافة إلى تحديات الميزانية، من عدد الطلاب الذين يمكن استيعابهم للتدريب في ٢٠٢٠؛ ولم تشرك الإدارة سوى عشرة طلاب فقط معظمهم من زامبيا. وعُرض على أربعة من هؤلاء تعيينات مؤقتة بعد انتهاء فترة تدريبهم.

المشتريات والخدمات العمومية

تم تنفيذ التدخلات التالية:

- (١) دعم شراء الأدوات اللازمة للعمليات خارج الموقع، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أدوات تكنولوجيا المعلومات، ومرافق التنظيف والتعقيم كاستجابة لجائحة كوفيد-١٩،
- (٢) السلع والأشغال والخدمات المشتراة لدعم الإدارات / الوحدات والبرامج في الوفاء بولاياتها في الوقت المناسب وتسهيل التقيد بالميزانية والامتثال لقواعد وأنظمة المشتريات،
- (٣) دعم استيعاب الموظفين المعيّنين في العام ونقل الموظفين إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء العقود عن طريق نقل الأمتعة الشخصية وشحنها،
- (٤) تيسير الاجتماعات من خلال تحديد الأماكن المناسبة وشراء الخدمات المطلوبة،
- (٥) الحفاظ على أمانة الكوميسا، والمسكن، والأصول التنظيمية الأخرى،
- (٦) إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت للمستشارين قيد المراجعة والتحسين،
- (٧) إنشاء نظام تسجيل عبر الإنترنت لم يتم إطلاقه بعد،
- (٨) مراجعة قاعدة بيانات المركبات واسترجاع لوحات الأرقام الرسمية من أفراد ليسوا من موظفي الأمانة العامة،

- (٩) إجراء عمليات الحصر والجرد السنوية لأصول الأمانة العامة،
- (١٠) تسهيل حركة الموظفين العاملين في الموقع يومياً للبقاء في مأمن من جائحة كوفيد-١٩،
- (١١) دعم مؤسسات الكوميسا مثل: وكالة الاستثمار الإقليمية واتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة لشرق وجنوب أفريقيا ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا، وما إلى ذلك مع خدمات المشتريات للأعمال والسلع والخدمات الاستشارية،
- (١٢) تيسير سفر الموظفين عن طريق شراء تذاكر الطيران قبل قيود السفر،
- (١٣) دعم المشاريع الممولة من المانحين بما في ذلك مشروع تسهيل تجارة البحيرات العظمى وصوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وصندوق التنمية الأوروبي، وما إلى ذلك مع احتياجات ومتطلبات المشتريات،
- (١٤) العمل على تحسين نظام ملء الشواغر في الوحدة استجابة لمتطلبات تقييم الركائز بالاتحاد الأوروبي.

خدمات المؤتمرات

- تدعم وحدة خدمات المؤتمرات توفير تسهيلات الاجتماعات، والوثائق، وخدمات الترجمة التحريرية والفورية، بالإضافة إلى نظم دعم إدارة الاجتماعات العامة وورش العمل وغيرها. والهدف هو ضمان تقديم الخدمات بطريقة مهنية وفعالة وموحدة، بما يتوافق مع الأهداف العامة للكوميسا وتوقعات أصحاب المصلحة. وتعمل الوحدة كمركز لإدارة الاجتماعات متعددة اللغات ومعالجة الوثائق بالمؤسسة، يحسب يرتبط بجميع أذرع المنظمة. وقد قامت الوحدة بما يلي في عام ٢٠٢٠:
- (١) توظيف واختيار المترجمين الفوريين والتحريريين الخارجيين، من خلال إشراك الدول الأعضاء في جهودها لإنشاء فرق من المترجمين التحريريين والفوريين المؤهلين المستقلين. وقد كانت هذه عملية مستمرة بهدف إنشاء قاعدة بيانات مرنة لمقدمي الخدمات المختبرين والمعتمدين عبر إقليم الكوميسا،
- (٢) جدولة الاجتماعات للتشغيل بسلاسة، باستخدام الأنظمة الأساسية عبر الإنترنت بما في ذلك "زووم" و "فرق عمل مايكروسوفت - تيمز".
- (٣) تفصيل العمليات حسب الطلب لضمان الأتمتة بنسبة ١٠٠٪ والربط عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة.

تم تكليف مركز موارد المعلومات بجمع وإدارة موارد المعرفة والمعلومات ذات الصلة لدعم برامج الكوميسا وتعزيز كفاءة الأمانة من خلال الاقتناء والاشتراك في المجالات الإلكترونية وقواعد البيانات الموضوعية والمعالجة الفنية لهذه المعلومات لتسهيل الوصول إليها واسترجاعها. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم المركز تدفق المعلومات والسجلات والوثائق داخل الأمانة العامة. فهو أمين الذاكرة التنظيمية ويحتفظ بنسخ أرشيفية من تاريخ الكوميسا من خلال تقارير وقرارات المجلس، ووثائق عمل الكوميسا، والمنشورات الاحتياطية، والخطابات التنفيذية، فضلاً عن تسهيل جميع وظائف إدارة السجلات في الأمانة العامة. وقد حقق المركز الإنجازات التالية خلال هذه الفترة:

- (١) تعزيز إدارة المعلومات الرقمية من خلال أنظمة المعلومات المناسبة بما في ذلك المستودع الرقمي ونظام المكتبة المطور وقاعدة معارف الكوميسا؛
- (٢) تحسين إدارة المعلومات من خلال التوجيه الناجح لوثيقة السياسة الخاصة بإدارة السجلات للموافقة عليها وتنفيذها لاحقاً؛
- (٣) تم جمع موارد معلومات البرامج ذات الصلة من خلال الاشتراك في القواعد الموثوقة لبيانات الموضوع، والروابط مع المكتبات الإلكترونية الشريكة ومراكز البحث؛
- (٤) تسهيل نشر المعلومات وتبادل المعرفة من خلال مناصرة المعارف والمعلومات المشتركة داخل الأمانة العامة وإقليم الكوميسا.

وحدة التخطيط الاستراتيجي والبحوث ومواءمة السياسات

تتولى وحدة البحوث والتخطيط الاستراتيجي وتنسيق السياسات زمام القيادة في إدارة الاستراتيجيات من أجل المساهمة في الجاهزية الإقليمية وجاهزية الأمانة العامة، كما تدعم الوحدة الإدارات والوحدات ومؤسسات الكوميسا عند وضع وصياغة الخطط الاستراتيجية وبرامج العمل لضمان التوافق مع الاستراتيجية التنظيمية الشاملة ومواءمة استراتيجيات الكوميسا عبر القطاعات. علاوة على ذلك، تراجع الوحدة قرارات المجلس الوزاري وخطط العمل والاستراتيجيات متوسطة المدى وتتعاون مع الميزانية والمالية والمراقبة والتقييم لضمان الكفاءة والفعالية والاقتصاد. وإدراكاً لأجندات التنمية العالمية والقارية التي يتماشى معها التوجه الاستراتيجي للكوميسا، تقوم الوحدة بتنسيق التقارير حول القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

وفي عام ٢٠٢٠، قامت الوحدة بالأنشطة التالية:

- (١) تنسيق وتسهيل صياغة مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ٢٠٢١-٢٠٢٥ وإطار عمل الرصد والتقييم من خلال إشراك أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الرئيسيين. وشمل هذا من بين أمور أخرى:
 - استخلاص الدروس من الخطة الاستراتيجية المنتهية ٢٠١٦-٢٠٢٠؛
 - إجراء تقييم بيئي وتحليلات لنقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر؛
 - تطوير المجالات المواضيعية والقضايا الاستراتيجية؛
 - دعم صياغة مسودات أوراق مراجعة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل لدعم الاستراتيجية التي اعتبرت أن هذه تشمل آثار جائحة كوفيد-١٩ والسمة غير الرسمية كعامل في النشاط الاقتصادي داخل الكوميسا؛
 - التنسيق مع تعزيز النظام الإقليمي بين المنظمات الحكومية الدولية لدعم الرصد والتقييم لتطوير إطار عمله مع جميع البرامج / المشاريع؛
 - المشاركة مع أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

(٢) عُقد اجتماع إلكتروني للمصادقة حضرته الدول الأعضاء بما في ذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين في الفترة من ١٧ إلى ١٨ سبتمبر ٢٠٢٠ لمناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وإطار عمل الرصد والتقييم. وتم تقديم مسودات الوثائق إلى اجتماعات هيئات السياسات في نوفمبر ٢٠٢٠ والتي قررت إجراء مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على المسودة النهائية للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط ومسودة إطار عمل الرصد والتقييم من قبل القمة في يونيو ٢٠٢١.

معالم بارزة أخرى في عام ٢٠٢٠:

- (١) تنظيم اجتماع إقليمي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، لطرح إطار الرصد والتقييم ونموذج الإبلاغ عن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣ في مارس ٢٠٢٠.
- (٢) تنسيق إعداد التقرير السنوي للكوميسا لعام ٢٠١٩ وإعداد تقرير الكوميسا لعام ٢٠١٩ عن حالة تكامل الكوميسا،
- (٣) تحديث الملخصات القطرية لعام ٢٠٢٠ بشأن حالة تكامل الكوميسا وبرامجها،
- (٤) المشاركة في تنسيق ومراجعة إعداد تقرير التكامل الأفريقي،
- (٥) المشاركة في تمرين إعادة هندسة عمليات الأعمال في الأمانة العامة والذي تم تسهيله من قبل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية والذي استلزم مرحلة تشخيصية لتأسيس فرص تحسين الكفاءة في مجالات التخطيط الاستراتيجي ومواءمة السياسات والمراقبة والتقييم،
- (٦) دعم تطوير برنامج العمل والميزانية لعام ٢٠٢١ بالشراكة مع شعبة الميزانية والمالية،
- (٧) مواصلة دعم الأنشطة والمشاركة فيها بهدف تحسين مواءمة الاستراتيجية مع الجهود المبذولة على المستويين القاري والإقليمي، وشمل ذلك، من بين أمور أخرى، تجميع مصفوفة تقسيم العمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ودعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد تقرير مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي لعام ٢٠٢٠،
- (٨) مواصلة المشاركة في مجموعة عمل برنامج تعزيز نظام المنظمات الحكومية الإقليمية للكوميسا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تتمثل الأهداف الرئيسية للاتصال المؤسسي في تعزيز الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا وفرصها وفوائدها بين أصحاب المصلحة من أجل زيادة الوضوح والفهم وإظهار قيمة التكامل الإقليمي لزيادة التعاون بين الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٢٠، تم تحقيق ما يلي:

(١) **إنشاء محتوى لأخبار الكوميسا:** تم الحصول على أخبار ومعلومات عن تنفيذ برامج وفعاليات الكوميسا من التقارير الفنية

بما في ذلك الدراسات والاجتماعات والبحوث عبر الإنترنت. وتم نشر ما مجموعه ٤٢ نشرة إخبارية رقمية أسبوعية للكوميسا الإلكترونية ونشرها من خلال البريد المباشر إلى أصحاب المصلحة من خلال أدوات البريد الرقمي ونشرها على الموقع الإلكتروني ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. كما تم نشر أربع نسخ من النشرة الإخبارية ربع السنوية "أخبار الكوميسا". وكان البعض الآخر هو تحديثات أسبوعية لوضع جائحة كوفيد-١٩ في إقليم الكوميسا؛ والقائمة الموحدة لتدابير كوفيد-١٩ في الدول الأعضاء.

(٢) **إنتاج المنشورات:** تم نشر كتب وكتيبات عن برامج محددة ونشرت على الإنترنت، بما في ذلك دليل التصنيف المنسق وتصنيف

الأبقار والماعز والأغنام للحوم في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، وتجارة الثروة الحيوانية في الكوميسا، والتقارير السنوي للكوميسا ٢٠١٩، والقضايا الرئيسية في التكامل الإقليمي (المجلد ٧)، ودليل المدربين حول برنامج تيسير تجارة البحيرات العظمى، وتقرير عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩: أدلة من إقليم الكوميسا؛ والمبادئ التوجيهية الإقليمية بشأن حركة السلع والخدمات في الإقليم وجريدة الكوميسا وغير ذلك من المنشورات الأخرى.

(٣) **الدعاية الإعلامية:** أقيمت شراكات استراتيجية مع وسائل الإعلام لتعزيز الدعاية التي تغطي النشر والإنتاج والنشر

المشارك لأخبار ومعلومات الكوميسا. وتم إعداد ما مجموعه ٣٠ بياناً صحفياً تغطي التقدم المحرز في تنفيذ البرامج ومبادرات الكوميسا المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩ وإصدارها للمنظمات الإعلامية الإقليمية وشبكات الصحفيين.

(٤) **الرؤية ووضوح صورة الكوميسا:** للحفاظ على الرؤية، نظمت الأمانة العامة، بدعم من الوزارات المنسقة، دعاية إعلامية

على المستوى الوطني. وقد ركزت معظم البرامج على تيسير التجارة في وقت انتشار الجائحة. ومن بين البلدان التي شملتها الدراسة زامبيا ورواندا وكينيا وأوغندا وملاوي وإسواتيني. وهي تتألف من ميزات إخبارية وأفلام وثائقية مصغرة وبرامج حوارية ومواد سمعية / مرئية لوسائل الإعلام الإلكترونية ومنصات الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية بما في ذلك CNBC أفريقيا. وعلى وجه التحديد، تم إنتاج ٣٩ برنامجًا إذاعيًا تركز على مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى وبثت في إذاعات المجتمع المحلي في مناطق المشروع على طول الحدود الشرقية للكونغو الديمقراطية على الحدود مع أوغندا.

(٥) **برنامج جوائز الكوميسا الإعلامية:** تم تنظيم جوائز الكوميسا الإعلامية لعام ٢٠٢٠، وتم تحديد ثلاثة فائزين، من ملاوي

وزيمبابوي ورواندا. وقدمت أسماء الفائزين إلى الاجتماع الحادي والأربعين للمجلس الوزاري الذي وافق على مكافأتهم وتقديرهم. علاوة على ذلك، تم نشر دعوة للمشاركة في جوائز ٢٠٢١ وإرسالها إلى الدول الأعضاء.

وتتمثل التحدي الرئيسي للأنشطة المخطط لها في تأثير جائحة كوفيد-١٩. وقد أثر ذلك على الأنشطة المتعلقة بتعزيز الرؤية والمشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة في الدول الأعضاء بسبب القيود المفروضة على السفر والتنقل.



الفصل الثالث: عمليات مؤسسات الكوميسا

تأسس معهد النقد بالكوميسا في عام ٢٠١١ للقيام بجميع الأنشطة الفنية المطلوبة لتعزيز برنامج التعاون النقدي للكوميسا وتحقيق الأهداف المحددة للسياسات. ومنذ تأسيسه، استمر المعهد في الاضطلاع ببناء القدرات والبحوث الخاصة بتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في الإقليم، بهدف تعزيز برنامج التكامل النقدي للكوميسا.

وعلى الرغم من التحديات التي أحدثتها جائحة فيروس كورونا المستجد والتي أثرت على تنفيذ أنشطة المعهد النقدي التي تستدعي التواصل المباشر بما في ذلك التدريبات والاجتماعات وورش العمل، إلا أن في عام ٢٠٢٠، أنجز المعهد المهام التالية:

- ١- تنظيم ورش عمل للتحقق من صحة أدلة المستخدم؛ دليل مستخدم لغة برمجة MATLAB حول نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي الأساسي واختبار الإجهاد المالي للبنوك المركزية ووزارات المالية.
- ٢- الانتهاء من دليل المستخدم حول "الترابط بين النظام المصرفي وتحليل المخاطر النظامية" ونشره،
- ٣- إعداد التقارير الخاصة التالية المتعلقة بتأثير فيروس كورونا المستجد والتي نشرتها الكوميسا:
 - تأثير فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الكلي في أفريقيا جنوب الصحراء؛
 - استجابات السياسة المالية للحد من الأضرار الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد؛
 - أدوات السياسة النقدية غير التقليدية المستخدمة لمعالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كورونا المستجد؛
 - دور تمويل التجارة في تعزيز التجارة وانعكاسات فيروس كورونا المستجد على تمويل التجارة في أفريقيا؛
 - الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا المستجد على المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في أفريقيا وخيارات السياسات للتخفيف من ذلك الأثر؛
 - سلسلة القيمة كوسيلة للتنمية في أفريقيا: انعكاسات فيروس كورونا المستجد على مستقبل سلسلة القيمة العالمية؛
 - تأثير فيروس كورونا المستجد على ديون الدول الأفريقية؛
 - الشمول المالي وجائحة فيروس كورونا المستجد في إقليم الكوميسا،
- ٤- إعداد الأوراق التالية:
 - دور التكامل المالي الإقليمي في تعزيز النمو والتنمية والحد من الفقر في أفريقيا؛
 - تدخلات السياسة المالية في أفريقيا في ضوء الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا المستجد؛
 - مسح لآخر تطورات السياسة المالية في الدول أعضاء الكوميسا؛
 - التمويل الشامل من أجل النمو والتنمية في أفريقيا؛
 - دور تنويع الصادرات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في أفريقيا؛ و
 - تطورات الاقتصاد الكلي في إقليم الكوميسا في عام ٢٠١٩،
- ٥- مراجعة النظراء للأوراق التالية بالتعاون مع خبراء من البنوك المركزية من الدول الأعضاء:
 - تقييم قناة الإقراض المصرفي لألية التحويل النقدي باستخدام تحليل البيانات المركبة؛
 - تصميم نماذج وتنبؤات ديناميات التضخم؛
 - تصميم نماذج التأثيرات الممتدة للتقلبات في أسعار السلع على الاستقرار المالي؛

- قناة تحمل المخاطر لآلية تحويل السياسة النقدية: تطبيق لوحة VAR (نموذج الانحدار التلقائي للمتجه) وSVAR (نموذج الانحدار التلقائي الهيكلي للمتجه) وVECM (نموذج تصحيح أخطاء المتجه)؛
- تقدير وتوقع التقلبات الزمنية المتغيرة في أسعار المستهلك: تطبيق نموذج GARCH (التباين الشرطي ذاتي الانحدار)؛
- التحليل التجريبي لتأثيرات الصدمات الخارجية الرئيسية على مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة؛
- تأثير تطورات الاقتصاد الكلي على استقرار النظام المالي،
- 6- بدء الدراسات التالية الخاصة بكل بلد بالتعاون مع موظفين من البنوك المركزية في الدول الأعضاء:
 - الأسواق بين البنوك وفعالية السياسة النقدية؛
 - تأثير تطوير النظام المالي على الاستقرار المالي؛
 - إعداد تقرير الاستقرار المالي الإقليمي لإقليم الكوميسا،
- 7- تقديم عروض حول ما يلي في المؤتمرات الإلكترونية الإقليمية والقارية:
 - تعزيز تعبئة الموارد المحلية لضمان تنمية الاستقلال الاقتصادي في عصر ما بعد الجائحة الذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع البورصة الأفريقية؛
 - تأثير فيروس كورونا المستجد على التجارة في السلع والخدمات، الذي نظمته (معهد الاقتصاد الكلي والإدارة المالية لشرق وجنوب أفريقيا) MEFMI حول تأثير فيروس كورونا المستجد على القطاع الخارجي في أفريقيا،
- 8- نشر مقال عن "آثار تقلب سعر الصرف على الصادرات في الكوميسا: مقارنة نموذج التجاذب المركب" في مجلة العلوم المالية التطبيقية والمصرفية، المجلد العاشر، 6 أغسطس 2020،
- 9- البدء في الإعداد لما يلي: أنظمة سعر الصرف وأداء التضخم في مجموعة مختارة من الدول أعضاء الكوميسا وتدفعات رأس المال والنمو الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول أعضاء الكوميسا،
- 10- البدء في إعداد "قواعد إجراءات لجنة محافظي البنوك المركزية في الكوميسا".

غرفة المقاصة بالكوميسا

الهدف من غرفة مقاصة بالكوميسا هو تسهيل تسوية مدفوعات التجارة والخدمات بين الدول الأعضاء. وقد استحدثت الغرفة النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية الذي يسمح للدول الأعضاء بتحويل الأموال بسهولة أكبر داخل إقليم الكوميسا. وقد تأسس النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية على معايير مفتوحة ويمكن الوصول إليه كذلك من الدول غير الأعضاء.

إن النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية هو نظام مقاصة متعدد الأطراف يقوم بالتسوية في نهاية اليوم بعملة واحدة (دولار أمريكي أو يورو)، ويسمح النظام بالتسوية في بيئة متعددة العملات (الدولار الأمريكي أو اليورو أو أي عملة أخرى محددة). والهدف الرئيسي للنظام هو تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التجارة البينية عن طريق تمكين المستوردين والمصدرين من دفع واستلام مدفوعات السلع والخدمات من خلال منصة فعالة ذات كلفة منطقية. وتدخل البنوك المحلية إلى نظام الدفع من خلال بنوكها المركزية، وبالتالي يستطيع أي بنك مشارك سداد المدفوعات إلى أي بنك مشارك آخر وتلقي المدفوعات منه. والمغزى من التواصل عبر البنوك المركزية هو تجنب سلاسل الدفع المعقدة التي قد تحدث أحياناً في ترتيبات البنك المراسل. ويعمل النظام من خلال البنوك المركزية في الدول الأعضاء والأنظمة المصرفية المقابلة لها.

وبموجب النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية، يتعامل المستوردون والمصدرون مع بنوكهم التجارية المحلية من أجل توثيق التجارة. بعد ذلك، توجه مدفوعات المستورد للمصدر عبر البنك المركزي للمستورد إلى البنك المركزي للمصدر باستخدام منصة النظام. وترسل البنوك المركزية رسائل الدفع إلى النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية في يوم محدد، وفي نهاية اليوم يقوم النظام بتصفية المدفوعات وعمل التسويات لحسابات البنوك المركزية المعنية. بعد ذلك، تودع البنوك المركزية المدفوعات في حسابات البنوك التجارية والتي تودعها بدورها في حسابات المصدرين. ويتحقق ضمان الدفع من خلال مصداقية البنك المركزي والتمويل المسبق من البنوك التجارية للحساب. وتشمل الفوائد الرئيسية للنظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية ما يلي:

- أ- يضمن الدفع الفوري للصادرات وكذلك التحويلات الأخرى، وذلك لأن تسويات اليوم الواحد ($T+0$) تكون ممكنة إذا كان البنك القائم بالتسوية (بنك موريشيوس) يعمل في نطاق ساعات العمل لجميع المشاركين الآخرين؛
 - ب- يقضي النظام على انعدام الثقة بين المتداولين لأن البنوك المركزية مشاركة، مما يزيد التجارة داخل الإقليم؛
 - ج- يقلل من التمويل الأجنبي لأن المبلغ الذي يتعين على المشترك دفعه في نهاية اليوم يحسب على أساس صافي؛
 - د- يقلل من مخاطر تعرض الأطراف الأجنبية المقابلة - حيث يصبح المشاركون قادرين على إرسال تعليمات الدفع من خلال النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية إلى البنك القائم بالتسوية، وبالتالي تقليل المعاملات ومخاطر التعرض للبنوك المراسلة. و
 - هـ- يقلل من متطلبات الضمانات لأن البنوك المركزية مشتركة مباشرة في النظام والتجارة تتم في المجمل بين الأعضاء.
- ويعمل النظام في تسع دول أعضاء، وهي البنوك المركزية للكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وكينيا وملاوي وموريشيوس ورواندا وأوغندا وزامبيا. ومن المرجح أن تنضم بقية دول الكوميسا إلى النظام، تماشياً مع نهج الهندسة المتغيرة للكوميسا في تنفيذ برامجها. ويستمر استخدام النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية في النمو تدريجياً، وإذا انضمت المزيد من البنوك المركزية واستخدمت النظام فإن حجم المدفوعات التي تمر عبر النظام الأساسي سيحدث تحولاً في أفضليات طرق الدفع للمدفوعات الإقليمية. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢٠ أكثر من ٢٠٨ ملايين دولار أمريكي مرشحة للزيادة مع زيادة استخدام المشاركين للنظام. ويوفر النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية تدفقاً سلساً للمدفوعات لتجارة كهذه، ونظراً لأن تكلفة المدفوعات عبر الحدود تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً، فإن المنصة تسمح بتخفيض تلك التكاليف وتوجيه الوفورات الناتجة إلى مشاريع أخرى مفيدة اقتصادياً داخل الكوميسا.

اتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا (كومفوب) – (فيكوم سابقاً)

يروج اتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا (كومفوب) لتدخلات سيدات الأعمال في إقليم الكوميسا، كما يعمل كمنتدى لتبادل الأفكار والخبرات بين رائدات الأعمال؛ وأداة يمكن من خلالها تنفيذ ما يمكن تنفيذه من البرامج النسوية في مجال التنمية؛ ومنتدى للتواصل الشبكي بين رائدات الأعمال؛ وأداة لتشجيع النساء على إنشاء المشاريع القائمة أو توسعتها. ويسترشد الاتحاد بخطة اتحاد كومفوب الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي تهدف إلى تحقيق الأولويات الاستراتيجية التالية: القدرات المؤسسية والمالية، وتطوير البرامج والتأييد، والوعي العام وإضفاء السمة المميزة.

في عام ٢٠٢٠ تم إنجاز ما يلي:

إعطاء الأولوية لتعزيز القدرات المؤسسية والمالية من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج والاستدامة طويلة الأجل: تم تطوير القواعد واللوائح المالية، وقواعد الموظفين، واللوائح التنظيمية وقواعد المشتريات ولوائحها. وتؤدي قواعد المشتريات إلى تعزيز الاقتصاد وتقود الكفاءة الشرائية إلى دعم الإنصاف؛ والشفافية؛ والمساءلة والقيمة مقابل التكلفة. وستضمن قواعد الموظفين ولوائحهم حماية مصالح اتحاد كومفوب ومصالح الموظفين. وقد وافق وزراء عدل الكوميسا على كلتا القاعدتين..

الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى لكومفوب ٢٠٢١-٢٠٢٥

بدأت أمانة اتحاد كومفوب في تطوير خطتها الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ وأوضحت رؤيتها ورسالتها وقيمها الأساسية. وتتمثل رؤية اتحاد كومفوب في "أن نكون الوكالة الرائدة للتغيير الذي يقود الازدهار الاقتصادي لرائدات الأعمال الأفريقيات". وتتمثل مهمته في "تطوير ريادة الأعمال النسائية في الكوميسا من خلال البرامج التي تعزز التكامل الاقتصادي وتيسير التجارة". وتشمل القيم الأساسية النزاهة، وتحقيق النتائج، والمساواة، والوحدة، والتميز.

بناء سور محيطي حول الأرض المخصصة لاتحاد كومفوب

تم تشكيل فريق عمل للنظر في تنفيذ مجمع مكاتب اتحاد كومفوب، يتألف من ممثلين عن أمانة اتحاد كومفوب وأمانة الكوميسا وحكومة ملاوي (وزارة التجارة، ووزارة الخارجية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة المالية، والوزارة المعنية بمسائل النوع). وقد عقدت فرقة العمل ثلاث اجتماعات لتوجيه إنشاء مجمع مكاتب اتحاد كومفوب. وبعد موافقة اجتماع المجلس الوزاري للكوميسا الذي عقد في ديسمبر ٢٠١٩ على التمويل، طلب اتحاد كومفوب عطاءات للقيام بأعمال ما قبل البناء لتطوير مجمع اتحاد كومفوب بما في ذلك دراسات الجدوى، ومسوحات الموقع، والتصوير المعماري، وخطة الاستثمار القابلة للتمويل والتصميمات المعمارية، وكشوفات الكميات والسور المحيط.

اجتماعات الجمعية العمومية الاعتيادية واجتماعات مجلس الإدارة نصف السنوية

عقد اتحاد كومفوب اجتماعه الإلكتروني الرابع عشر لمجلس الإدارة في ١٧ يونيو ٢٠٢٠، حيث استعرض تنفيذ أجندة سيدات الأعمال في إقليم الكوميسا أثناء تفشي فيروس كورونا المستجد، كما استعرض حالة مراجعة الميثاق، وتطوير القواعد واللوائح المالية، ولائحة وقواعد العاملين، وقواعد الشراء، وغيرها.

كذلك، عقد اتحاد كومفوب اجتماع الجمعية العمومية السنوية السادس إلكتروني يومي ٢٥ و ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠، وحضره ١٧ فرعاً من فروع اتحاد كومفوب. وقد انتخبت الجمعية العمومية أعضاء مجلس إدارة اتحاد كومفوب الجدد على النحو التالي: مورين ماسونجو سومبوي (زامبيا) رئيساً؛ ونائلة عباس ثابت (جزر القمر) نائبة للرئيس؛ وأنجيلين ويبابارا (رواندا) مقررًا. وبقية أعضاء مجلس الإدارة هم: إيليان مونكينزي كيكبي (الكونغو الديمقراطية)، وسيلاماويت ميكونين ولدجرجس (إريتريا)، وزينتومبي تاندي موتسا-نكسومالو (إسواتيني)، وتورا جلاكاسي (ملاوي)، وسهام شريف عبد الله (السودان)، وليلى جابر بلخيرية من تونس.

وقد اتخذت الجمعية العمومية القرارات التالية:

- ١- اعتماد الاسم الجديد "اتحاد سيدات الأعمال في الكوميسا" والاختصار "كومفوب"،
- ٢- اعتماد ميثاق اتحاد كومفوب المنقح، ومسودة لائحة وقواعد العاملين باتحاد كومفوب، ومسودة القواعد واللوائح المالية لاتحاد كومفوب وتشمل كذلك سياسة المشتريات،
- ٣- النظر في خطة العمل والميزانية لعام ٢٠٢١،
- ٤- اعتماد التعديلات على ميثاق اتحاد كومفوب.

وفي أعقاب انتخابات مجلس الإدارة الجديد، عقد كومفوب اجتماعًا لمجلس الإدارة الجديد في ديسمبر ٢٠٢٠ لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برامج اتحاد كومفوب.

تعبئة الموارد

أقام كومفوب أمسية احتفالية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠ في مركز بنجو الدولي العالمي للمؤتمرات. وقد أقيم الحفل برعاية الخطوط الجوية الاثيوبية والملاوية من خلال إهداء تذاكر الطيران للضيوف القادمين من لندن. وتشرف الحفل بحضور صاحبة الفخامة، السيدة/ مونيكا شاكويرا، السيدة الأولى لملاوي.

إشراك المؤسسات المالية

عقد اتحاد كومفوب مناقشات مع ستاندارد-بانك وإيكو-بانك في ليلونجوي حيث يقدمان منتجات مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ركز الاجتماع مع ستاندارد-بانك على شراكة البنك مع اتحاد كومفوب في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، أجرى اتحاد كومفوب مناقشات مع إيكو-بانك. وحاليًا، يدير البنك آلية إقراض لمدة ٥ سنوات في إطار صناديق المجتمع العالمي للأعمال الزراعية. ويحرص البنك على دعم المجموعات النسائية وكذلك سيدات الأعمال من خلال توفير التمويل والمساعدة الفنية. وتم الاتفاق على نظر إيكو-بانك في دعم بعض التعاونيات وصاحبات المشاريع المختارات من فرع اتحاد كومفوب الوطني في ملاوي. وبمجرد تنفيذ هذا النشاط في ملاوي، سيتم إشراك مكاتب إيكو-بانك في الدول الأعضاء المعنية من أجل تكرار هذه المبادرة في جميع فروع كومفوب.

تعزيز قدرات الفروع الوطنية لكومفوب

- ١- تطوير الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى: اتحاد كومفوب فرع أوغندا أعطى اتحاد كومفوب الأولوية لتعزيز قدرات فروع اتحاد كومفوب من خلال دعم مراجعة وتطوير الخطط الاستراتيجية الوطنية للفروع. وقد تلقى فرع اتحاد كومفوب بأوغندا-UWEAL الدعم وتمت مراجعة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، ثم أعقب ذلك وضع خطة استراتيجية لاحقة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

٢- حاضنة أعمال الشباب لشركة Thantwe Farms برعاية فرع اتحاد كومفوب في ملاوي

دعم اتحاد كومفوب شركة Thantwe، وهي عضو في فرع اتحاد كومفوب في ملاوي لتطوير خطتها الاستراتيجية متوسطة المدى لحاضنة أعمالها. وقد سُجّلت شركة Thantwe في عام ٢٠١٣ كمشروع تجاري زراعي ابتكاري متخصص في البستنة وحضانة الأعمال التجارية الزراعية والتصنيع الزراعي وتوريدات الصوبات الزراعية، ورؤيتها هي: "ملاوي خالية من استيراد المنتجات الطازجة بحيث تكون قادرة على إنتاج وتصدير منتجات بستانية عالية الجودة".

٣- توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة السودان حول سيدات الأعمال

أشرك اتحاد كومفوب حكومة السودان الجديدة في دعم أجندة اتحاد كومفوب، حيث نتج عن هذه المشاركة توقيع مذكرة تفاهم بين اتحاد كومفوب والحكومة في يناير ٢٠٢٠. وقد وفرت الحكومة مقراً لمكاتب الفرع الوطني لاتحاد كومفوب.

٤- تقديم الخدمات الاستشارية

- ❖ مساندة دعم هيكل الحكومة في الفروع: حيث دعم اتحاد كومفوب الفروع في إسواتيني والسودان لتعزيز هيكل الحكومة لديهم بما في ذلك التسجيل لدى الحكومة كمنظمات غير حكومية،
- ❖ التخطيط لورشة رفع الوعي في مجال بدء الأنشطة التعاونية: حيث تم دعم فرع اتحاد كومفوب في ملاوي لتطوير التعاونيات القائمة على النساء. وعقد اجتماع وورشة عمل استهلاكيين لرائدات الأعمال في ملاوي المهتمات في قطاعات متنوعة. وتقدم أمانة اتحاد كومفوب الدعم لتعزيز الدور القيادي للفرع.

تقديم الخدمات الاستشارية في إطار برنامج الكوميسا للتنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق لزيادة القدرة التنافسية للمرأة في الأعمال التجارية

يعد اتحاد كومفوب من بين منفيدي برنامج الكوميسا للتنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق. وقد صاغ الاتحاد الاختصاصات مع التركيز على تقديم الخدمات الاستشارية للتغلب على الحواجز القائمة أمام التدويل وإضافة القيمة في سلاسل القيمة المستهدفة. وتضمن المساعدة التجارية الموجهة أن يصبح رواد الأعمال أكثر استعدادًا لتحويل أفكار الأعمال إلى مشاريع جديدة ناجحة. والاتحاد بصدد تعيين ١١ مستشارًا وطنيًا في كل من الكونغو الديمقراطية وتونس والسودان ورواندا وملاوي وإريتريا ومدغشقر وزيمبابوي وإسواتيني وجزر القمر وزامبيا لدعم تقديم الخدمات الاستشارية للأعمال لرائدات الأعمال بشأن اختيار أفضل الموردين، وسلسلة العرض الفعالة، والإنتاج، والخدمات اللوجستية، والتعبئة، وإدارة الصادرات، والتسويق والعلامات التجارية، والتجارة الإلكترونية من جملة أنشطة أخرى.

تطوير البرامج

تطوير المشروعات – مشروع حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية

يقوم اتحاد كومفوب بتنفيذ المرحلة الثانية من حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية بتمويل من نيباد/الصندوق الإسباني لتمكين المرأة الأفريقية. ويتم تجريب حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية في إقليم الكوميسا في أربع دول هي بوروندي وكينيا والسودان وإسواتيني، ويهدف إلى معالجة العديد من التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في أفريقيا. والمشروع يبني على التدخلات الحالية لمراكز حاضنات مختارة على المستوى الوطني وسيستخدم لتوليد أفضل الممارسات لتمكين الكوميسا/ اتحاد كومفوب من تعبئة الموارد الإضافية من أجل التوسع في الدول الأعضاء الأخرى.

وعقد كل من النيباد واتحاد كومفوب ورشة عمل حضرها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين خاصة بتسريع تنفيذ حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية في الفترة ٢٤-٢٨ فبراير ٢٠٢٠، بهدف رئيسي هو الإسراع بوتيرة تنفيذ مشروع حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية وإعداد جميع المستندات الداعمة لطلب تمديد التكلفة الذي بحثته اللجنة التوجيهية للصندوق الإسباني التابع للنيباد. وقد اشترى المشروع المعدات ذات القيمة المضافة وقام بتركيبها في كينيا وبوروندي وإسواتيني. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت نيباد-الوكالة الإنمائية للاتحاد الأفريقي بتمديد تنفيذ المشروع التجريبي في السودان حتى ٣٠ مارس ٢٠٢١. علاوة على ذلك، وقع بنك التجارة والتنمية مذكرة تفاهم وخطاب إلزامي مع اتحاد كومفوب والكوميسا بشأن تفعيل خطة ضمانات الائتمان.

إطلاق مشروع مجمع الأعمال

إطلاق مشروعات المجمعات

بناءً على نجاح المرحلة الأولى، بدأ اتحاد كومفوب في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المجمع بدعم من الكوميسا. ودعمت أمانة اتحاد كومفوب رابطة اتحاد زامبيا للسيدات في مجال الأعمال في تنفيذ مشاريع المجموعة في زامبيا. وتعمل رابطة اتحاد زامبيا للسيدات في مجال الأعمال مع الجمعيات النسائية وحكومة زامبيا في الترويج للمرأة في الأنشطة التجارية في سلسلة قيمة محصول الكاسافا، والمنسوجات، وتكوين الروابط السوقية لأعضائها.

وفي ١٤ فبراير ٢٠٢٠، أطلقت اتحاد كومفوب والكوميسا مصنع الكاسافا في موقع المشروع في تقسيم كاناكانتابا الزراعي في مقاطعة تشونجوي في لوساكا. ومصنع كاناكانتابا لمجمع الكاسافا هو مصنع للكاسافا مملوك ويديره بالكامل نساء من خلال تعاونية نسائية تعمل تحت لواء رابطة اتحاد زامبيا للسيدات في مجال الأعمال. والكاسافا هي إحدى السلع الاستراتيجية للأمن الغذائي في إقليم الكوميسا وتحظى بأولوية التسويق.

علاوة على ذلك، أطلق اتحاد كومفوب مصنع نسيج بمعدات تزيد قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ يورو في لوساكا، وفرها اتحاد المصنعين في زامبيا. أما في ملاوي، فقد دعم اتحاد كومفوب تعاونيتين نسائيتين في سلسلة قيمة الكاسافا، وتم شراء معدات تصنيع الكاسافا لتعاونية لوسولاو.

توثيق أفضل الممارسات

حدد اتحاد كومفوب أفضل الممارسات في سلاسل القيمة المستهدفة في إطار برنامج الكوميسا للتنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق للتوثيق والمشاركة مع أصحاب المصلحة بما في ذلك فروع اتحاد كومفوب، وبدأ عملية توثيق أفضل الممارسات التي تستهدف رواد الأعمال من النساء والشباب. هذا، وسيتم مشاركة الفيلم الوثائقي مع رواد الأعمال في إقليم الكوميسا وخارجها لإظهار أفضل السبل لتعزيز أعمالهم الخاصة.

تيسير التجارة والاستثمار

شارك اتحاد كومفوب في تنفيذ مشروع "صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية" ومنصته الرقمية المصممة لتلبية احتياجات المعلومات للمرأة في مجال الأعمال التجارية في الإقليم التي تنفذها الكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا (الإيك) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). بالإضافة إلى ذلك، بدأ اتحاد كومفوب في عملية تكوين شراكة مع Sokokuu – Ae Trading وهي منصة رقمية يدعمها المغتربون الأفارقة من مختلف التخصصات الذين يرغبون في أن يكونوا جزءًا من التحول الشعبي والتنمية المستدامة للقارة. وتهدف تلك المجموعة إلى دعم بناء القدرات الرقمية من أجل تعزيز التجارة بين الدول الأفريقية، كما أنها تعد أداة لتوفير المعلومات التجارية في الوقت الفعلي، ومعلومات التسويق، والتسهيلات اللوجستية، وخيارات الدفع لجميع المتداولين في جميع أنحاء القارة.

المعرض التجاري

في الفترة ٣ - ٤ ديسمبر ٢٠٢٠، نظم اتحاد كومفوب معرضًا تجاريًا وأمسية احتفالية بالشراكة مع حكومة ملاوي تحت شعار "سيدات الأعمال الأفريقيات: بناء الشراكات لتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية" بهدف توفير فرصة للنساء في الأعمال التجارية لعرض منتجاتهن وخدماتهن، وتعزيز النهج القائم على السوق لسيدات الأعمال وتشجيع الروابط التجارية بين الأعمال، وإقامة الروابط في سلسلة قيمة الإنتاج الزراعي.

الوصول إلى الائتمان ورأس المال

تفعيل برنامج ضمان الائتمان مع بنك التجارة والتنمية

كما ذكرت التقارير، ففي إطار مشروع حاضنة الأعمال لمشروعات المرأة الأفريقية، أشرك اتحاد كومفوب بنك التجارة والتنمية في إطلاق مخطط ضمان الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، عمل الاتحاد على ربط المنظمات التعاونية للادخار والائتمان (تعاونية استثمار المرأة) في ملاوي وبنك الادخار والائتمان في زيمبابوي ببنك التجارة والتنمية لتسهيل الدعم بعد الاتفاق مع البنك لإجراء تدريب محو الأمية المالية لفروع اتحاد كومفوب.

التأييد والتوعية العامة والعلامات التجارية

في إطار الاضطلاع بالدعوة لرفع مستوى الوعي العام وإبراز الرؤية، شارك كومفوب في منتدى الاستثمار الأمريكي الأفريقي «بروسبر أفريكا» كمتحدث في مناقشة استضافتها غرفة التجارة الأمريكية في تونس، وموضوعها «المرأة ثري أفريقيا»، بهدف وضع منظور النوع في قلب الاستثمارات الأمريكية-الأفريقية وإبراز حاجة المستثمرين إلى إعطاء الأولوية للاستثمار والقيام بأعمال تجارية مع الشركات ذات الاستراتيجيات الواضحة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا (ريا)

يتمثل دور وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا في جعل إقليم الكوميسا أحد الجهات الرئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين وفي الوقت ذاته تعزيز الاستثمارات الوطنية والقيام بأنشطة تشييط الاستثمار والتيسير والتأييد.

وفي أعقاب فيروس كورونا المستجد وتأثيره على عمليات وكالات تشييط الاستثمار وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم، لعبت وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا دورًا أساسيًا في تنفيذ أنشطة بناء القدرات المختلفة لضمان استمرار وكالات تشييط الاستثمار



الوطنية بالكوميسا في العمل بنجاح أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد وما بعدها. وقد نفذت وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا بنجاح أنشطة تنشيط الاستثمار وترسيخ صورتها في الأذهان والتوعية لتسليط الضوء على جهود الإصلاح الشامل في الإقليم والدول الأعضاء، وفرص الاستثمار وبيئة الأعمال. وجاءت الإنجازات التي تحققت خلال العام قيد الاستعراض على النحو التالي:

أنشطة بناء قدرات وكالات تنشيط الاستثمار الوطنية في الدول أعضاء الكوميسا

- 1- استضافة سلسلة من تسع ندوات عبر الإنترنت لبناء القدرات الإقليمية بعنوان "التعافي بقوة": استراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء فيروس كورونا المستجد وفي أعقابه" لتدريب مسؤولي وكالات تنشيط الاستثمار الوطنية على أفضل الممارسات العالمية التي نشأت كنتيجة لفيروس كورونا المستجد في مجالات تنشيط الاستثمار وجذبه واستراتيجيات تنشيط الاستثمار والتسويق الرقمي وبناء الصورة، وغير ذلك من المواضيع الأخرى. وقد حضر الندوة عبر الإنترنت أكثر من 1000 مسؤول من وكالات تنشيط الاستثمار الوطنية بالكوميسا وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية:
- 2- تطوير مركز المعرفة على الإنترنت بحيث يصبح مركز موارد بناء القدرات لوكالات تنشيط الاستثمار في الدول الأعضاء. وسيسمح مركز المعرفة لتلك الوكالات بالوصول إلى أفضل الممارسات والمواد العلمية لبناء القدرات والتقارير المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك سيعمل كمنصة للتواصل المستمر من أجل متابعة المبادرات المشتركة داخل الكوميسا. ويضمن مركز المعرفة استدامة تأثير الأنشطة السابقة والمستقبلية للوكالة ويعزز التعاون بين الأجهزة.

إقليم الكوميسا كوجهة استثمارية جاذبة

- 1- تيسير مشاركة سبع وكالات تشجيع استثمار وطنية من الدول الأعضاء، وهي الكونغو الديمقراطية ومصر وليبيا ورواندا والسودان وتونس وأوغندا في النسخة الرقمية للاجتماع السنوي للاستثمار 2020،
- 2- إنشاء وتنفيذ 17 حملة تسويقية رقمية بإجمالي انتشار 430,000 متابع، لبناء الوعي بين المستثمرين المحتملين حول المزايا التنافسية للإقليم كوجهة استثمارية جاذبة،
- 3- تلقى حوالي 10,000 من أصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجودين في قاعدة بيانات وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا تحديثات مستمرة حول أنشطة الوكالة وأخبار الأعمال الهامة من إقليم الكوميسا والدول الأعضاء فيها من خلال النشرات الإخبارية الإلكترونية ومنصة الوكالة عبر الإنترنت،
- 4- تيسير تحضير وتنفيذ بعثة استثمارية لأعضاء جمعية الأعمال النرويجية الأفريقية (NABA) إلى تون، بهدف استكشاف مناخ الاستثمار وفرصه في تونس في القطاعات الاستراتيجية. وفي أعقاب المهمة، أعلنت جمعية الأعمال النرويجية الأفريقية أن شركة Scatec Solar (عضو وفد جمعية الأعمال النرويجية الأفريقية) حصلت على ثلاثة مشاريع لمحطات الطاقة الشمسية في تونس بإجمالي 360 ميغاوات تقريباً،
- 5- منحت وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا جائزة "أفضل وكالة إقليمية لتنشيط الاستثمار في أفريقيا" من مجلة Site Selection، والتي نُشرت في مايو 2020 في إصدار "جلوبال بيست تو إنفيست". وتهتم جوائز أفضل وكالات تنشيط الاستثمار في مجال الاستثمار بالحرفية والجاهزية، والريادة، والعاملين.

وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا كمركز معلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر

- ١- **كتيب الاستثمار للكوميسا ٢٠٢٠**: صدرت هذه المطبوعة لتوفير معلومات عن إقليم الكوميسا والدول الأعضاء فيها، ومعاهدة الكوميسا ومؤسساتها، وفوائد الاستثمار في الإقليم. كذلك هي تسلط الضوء على مزيد من المعلومات عن الاتجاهات الاقتصادية للدول الأعضاء، وأرقام التجارة والاستثمار، والإطار القانوني والتنظيمي والحوافز المقدمة للمستثمرين في مختلف القطاعات.
- ٢- **تنشيط الاستثمار في الكوميسا ٢٠٢٠**: قدمت المطبوعة أكثر من ٣٠٠ فرصة استثمارية في مختلف القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للدول أعضاء الكوميسا. وتحتوي معظم المشاريع على وثائق كافية بما في ذلك دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية ووثائق تصور المشروع. ولتعزيز الانتشار والوعي، أتيحت المشروعات للمستثمرين المستهدفين وأصحاب المصلحة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال حملة اتصال مصممة بعناية ومنفذة من خلال بوابة وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا على الإنترنت، وقنوات التواصل الاجتماعي، والنشرات الإخبارية، ومنتديات الاستثمار، وغير ذلك من الأدوات الأخرى. وقد صدرت تلك المطبوعة لضمان توافر معلومات كافية عن فرص الاستثمار والمشاريع قيد الإعداد في الدول أعضاء الكوميسا.
- ٣- **دليلان عمليان لممارسة الأعمال التجارية في كينيا ومدغشقر**: تم صياغة الدليلين لتوفير إطلالة على مناخ الاستثمار والأعمال في كل دولة، والذي يهتم المستثمرين التعرف عليه أثناء عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- ٤- **الاستثمار في الكوميسا - الضمانات والحوافز**: قدمت المطبوعة معلومات مفصلة عن الإطار التنظيمي القانوني للاستثمار في الدول أعضاء الكوميسا بما في ذلك قوانين الاستثمار وضماناته والحوافز المقدمة للمستثمرين في مختلف القطاعات.
- ٥- **تقارير الاستثمار والتجارة في الكوميسا ٢٠٢٠**: قدمت المطبوعات تحليلاً مفصلاً عن تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول أعضاء الكوميسا وخارجها.

معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية

تأسس معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية في عام ١٩٩٠ لدعم تطوير قطاع الجلود في أفريقيا عامة وفي إقليم الكوميسا خاصة. وتضم عضوية المعهد عشر دول وهي: بوروندي، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وملاي، ورواندا، وأوغندا، والسودان، وزامبيا، وزمبابوي، غير أن خدماته مفتوحة ومتاحة لبقية القارة الأفريقية. وهو يقدم خدماته حالياً لكل من جيبوتي والكونغو الديمقراطية ومدغشقر وموريشيوس وإسواتيني.

وفي الوقت الحالي، ينفذ المعهد استراتيجيته العشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ بهدف تيسير إنشاء ٤٢٠ مجعماً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تصنع في مجملها ٤٢ مليون زوج من الأحذية، وبالتالي تستهلك ما يقرب من ١٠٥ مليون قدم مربع من الجلود. ومن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى توفير أكثر من ٤٢,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وإيرادات تزيد عن ٠,٥ مليار دولار أمريكي. كذلك سيولد التأثير المضاعف في بقية الإقليم حوالي ٥ مليارات دولار أمريكي على أساس تقدير النزعة الحدية للاستهلاك بنسبة ٠,٩. وتسلم أعمال المعهد من خلال منهج الدوائر الثلاثة المتداخلة (تريبيل هيليكس)، حيث يشارك الأطراف الثلاثة من القطاع العام والخاص والأوساط الأكاديمية في تصميم ومراجعة أعماله وتنفيذها. وتحقيقاً لتلك الغاية، فقد أنشأ المعهد منصات إقليمية تسمح للجهات الفاعلة الثلاثة بالتفاعل سنوياً للتفاوض حول عمل المعهد ومنحه توجيهاً استراتيجياً. وإحدى هذه المنصات هي المنتدى الاستشاري الإقليمي السنوي الذي يجمع الفريق الإقليمي الأساسي ومنتدى استوديو المصمم الإقليمي واللجنة الفنية الإقليمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنصة الأكاديمية. وتسهم تلك المنصات إسهاماً كبيراً في تصميم ومراجعة وتنفيذ التدخلات في جميع أنحاء الإقليم.

ولقد كان لجائحة فيروس كورونا المستجد تأثير كبير على تنفيذ الأنشطة المخططة للمعهد تحديداً بسبب تحديات التدفق النقدي من حيث المساهمات المقررة المتأخرة لمعظم الدول الأعضاء. وقد جرت معظم الأنشطة التي نفذها المعهد في الفترة قيد الاستعراض، في الأغلب الأعم، من خلال الاجتماعات الإلكترونية والأعمال المكتبية؛ وجاءت النتائج الأبرز على النحو التالي:

١. الانتهاء بنجاح من ست ورش عمل تدريبية إلكترونية إقليمية لبناء القدرات في المجالات التالية:
 - شهادة المنتجات الجلدية الصديقة للبيئة تماشياً مع التطور العالمي؛
 - أنظمة تتبع الجلود الخام والمعدة للتصنيع تماشياً مع التطورات العالمية وتنفيذ النظام الإقليمي لتتبع الجلود الخام والمعدة للتصنيع؛
 - تطبيق معايير سلاسل القيمة الخاصة بالجلود بما في ذلك تصميم عمليات تشطيب الجلود والمنتجات الجلدية التي تفي بالمعايير التنظيمية ومعايير السلامة الخاصة بالأسواق.
- وقد حضر ما مجموعه ١٤٠ مشاركاً من ١٤ دولة، من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية، الدورات التدريبية لبناء القدرات التي أجريت في إطار البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، من خلال أمانة الكوميسا، وأكملوها بنجاح. وقد صدرت شهادات مشاركة إلكترونية لجميع المشاركين الذين أتموا بنجاح ورش العمل التدريبية الإلكترونية لبناء القدرات.
٢. فوز معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية بنجاح في مناقصة مشروع منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي لإجراء دراسة حول المؤهلات الوطنية والإقليمية والقارية الحالية والمناهج المتاحة للعاملين في صناعة الجلود في أفريقيا بغرض إجراء المزيد من تحليلات مؤهلات قطاع الجلود على المستوى القاري. وقد وقع المعهد على الاتفاقية وبدأ الدراسة مع استكمال المخرج الأول للدراسة وتقديمه إلى منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي؛
٣. اختيار وحدتين متخصصتين من خلال استبيان استقصائي للتحويل إلى صيغة التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت؛
٤. إجراء تدريبات داخلية لبناء قدرات موظفي المعهد في المجالات التالية:
 - تحميل وثيقة "سمارت-شيت" وإعداد الاستخدامات المتنوعة الأخرى في خطة العمل ومراقبة الأداء،
 - استخدام التطبيق عبر الإنترنت لعقد مؤتمرات الفيديو كونفرنس،
 - توافقاً مع نظام إدارة الجودة (QMS) بشأن اعتماد نظام الإدارة البيئية (EMS)، يتم تدريب الموظفين الأساسيين على أنظمة إعداد التقارير؛
٥. عمل المعهد على تيسير تطوير منهج التدريب المهني من المستوى الأول إلى الثالث على تكنولوجيا الجلود في الكونغو الديمقراطية من خلال ورشة عمل إلكترونية تشاركية، حيث تم تقديم المنهج النهائي إلى الوزارة القائمة على التنسيق في الكونغو الديمقراطية؛
٦. عمل المعهد على تيسير زيارة إلى البرازيل لمداغ مختارة من إثيوبيا وأوغندا وزيمبابوي من أجل الوقوف على المستوى والمشاركة في المعرض التجاري برعاية ASSINTECAL البرازيل؛
٧. مشاركة معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية كمتحدث رئيسي ومدير للجلسات في مناقشات عدد من ندوات الإنترنت الإقليمية في قطاع الجلود؛ وتحديد المعرض التجاري لعموم أفريقيا- مصر، ومجلس تصدير الجلود والأحذية في جنوب أفريقيا، ونادي الروتاري-زيمبابوي، وجامعة Ege- تركيا، وكلية إدارة الأعمال جامعة ماكيري- أوغندا، ومنصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكومونولث؛

٨. تحديث بوابة المعهد "B2B" بإضافة ميزات التجارة الإلكترونية مع نظام التجارة الإلكترونية CS/carte مع تفاصيل ٢٠ مشروع صغير ومتوسط وتحميل منتجاتها (انظر الرابط: www.trade.allpi.int);
٩. بدعم مالي من البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، يسر المعهد استعراض استراتيجية الكوميسا الإقليمية المختتمة لسلسلة قسمة الجلود (٢٠١٢ - ٢٠١٦) من خلال عملية تشاركية حضرها ٥٢ مشاركاً من ١٣ دولة يمثلون القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية؛
١٠. عقد المعهد منتدى الاستشاري الإقليمي السنوي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠ في هاوايا بإثيوبيا. وقد اتخذ تنظيم المنتدى طابعا مختلطا (اجتماعات إلكترونية وفعلية) بحضور فعلي لأكثر من ٥٠ مشاركا من ١٠ دول هي بوروندي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وملاوي والسودان وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي؛
١١. تم الانتهاء بنجاح من تدقيق مراقبة المعهد لشهادة QMS ISO ٩٠٠١-٢٠١٥ وشهادة EMS ISO ١٤٠٠١-٢٠١٥ في نوفمبر ٢٠٢٠؛
١٢. أعد المعهد مخططات أولية في المجالات التالية لاستخدام أصحاب المصلحة في قطاع الجلود في الدول الأعضاء:
- إدارة المجمعات والحوكمة،
 - موامة المستويات ١ إلى ٣ الحالية من المناهج لجعلها مبنية على الأدلة،
 - إطار المشتريات والإنتاج والتسويق المشترك للمنتجات الجلدية،
 - الديناميكيات العالمية للتجارة والاستثمار وتدخلات معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية - إطار إقليمي من المتوقع أن يعزز تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة،
 - الدليل الاستشاري للصحة والسلامة حول أزمة فيروس كورونا المستجد لعام ٢٠٢٠،
 - نموذج محاكاة لتقدير الإنتاج والطلب على الأحذية والمنتجات الجلدية وانعكاساتها على خلق فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،
 - تعزيز التصنيع النظيف للجلود من أجل التنمية المستدامة؛
١٣. تعاقد المعهد مع مدير مشروع الاستوديو الإقليمي للتصميم المرتبط باستوديوهات تصميم خارجية لتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستجابة للطلبات الرسمية المحلية والدولية؛
١٤. وقع المعهد مذكرة تفاهم مع "مجموعة التجارة الإلكترونية الأفريقية" التي تعمل مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الأسواق الإقليمية والقارية والدولية من خلال منصة التجارة الإلكترونية في عموم أفريقيا. وهناك ما يقرب من ١٠٠ مشروع صغير ومتوسط من دول مختلفة في طور التسجيل للوصول إلى السوق الإقليمية والعالمية؛
١٥. تم إجراء تقييم للتجارة بين القطاعات والتجارة داخل القطاع الواحد في قطاع الجلود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ بناءً على بيانات من خريطة التجارة ومركز التجارة الدولية؛
١٦. وصول المعدات والأدوات المشتراة بتكلفة إجمالية ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، في إطار منحة المساعدة الفنية من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بتيسير من المعهد لستة دول هي بوروندي وإريتريا وكينيا ورواندا وأوغندا وزامبيا في الوصول إلى الدول المستفيدة.

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

تم تفويض لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بموجب لائحة تنظيم المنافسة بالكوميسا (اللائحة) لتعزيز المنافسة وتشجيعها داخل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، من جملة أمور أخرى، من خلال منع الممارسات التجارية التقييدية التي تعوق التشغيل الفعال للأسواق وبالتالي تيسير أجندة التكامل الإقليمي. ويتمثل الهدف الأسمى للجنة تنظيم المنافسة في تعزيز رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة من خلال حمايتهم من السلوكيات المناهضة للمنافسة التي يقوم بها الفاعلون في السوق. وتشمل مجالات التركيز الأساسية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بموجب اللوائح التحقيق في ممارسات وسلوك الأعمال المخالفة للمنافسة؛ والتحقيق في عمليات الدمج والاستحواذ؛ والتحقيق في الممارسات التجارية غير العادلة والخادعة والاحتياطية تجاه المستهلكين والشركات الأخرى. وتنفذ اللجنة ولايتها من خلال المشاركة والتعاون بانتظام مع الدول الأعضاء من خلال برامج التوعية والتأييد.

وقد تم تنفيذ أنشطة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا للعام قيد الاستعراض وفقاً لبرنامج العمل السنوي لعام ٢٠٢٠ الذي تم وضعه بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجنة ٢٠١٦-٢٠٢٠ على النحو التالي:

الهدف الاستراتيجي - تحديد السلوك الضار بالمنافسة في السوق

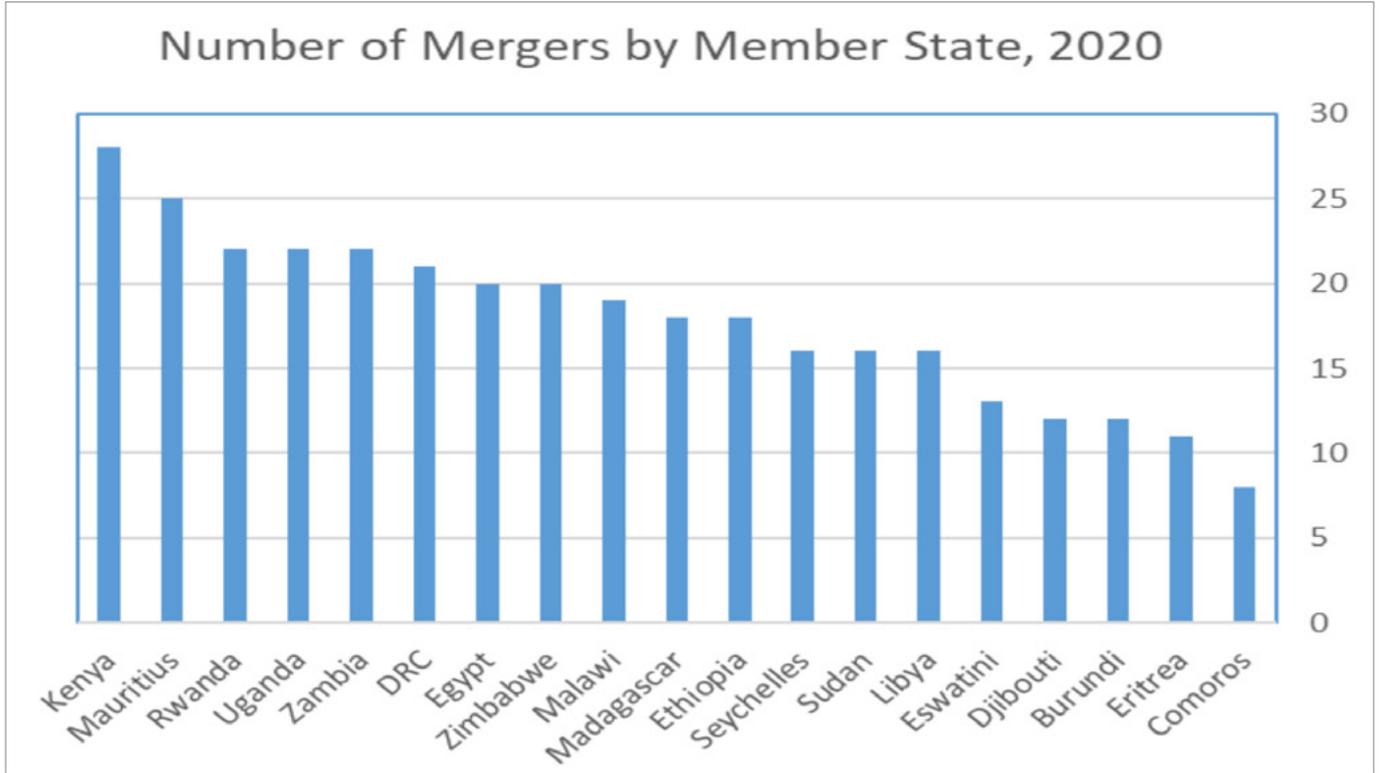
تشمل أهداف لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا في إطار هذا الهدف التقييم الفعال والملائم من حيث التوقيت لعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية لمنع أي ضرر محتمل بالمنافسة في الإقليم. وتسعى لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا إلى تعزيز حماية المستهلك وتقوية مراقبة السوق لاكتشاف أي انتهاك لحقوق المستهلك والمنافسة.

التقييم الفعال والملائم من حيث التوقيت لحالات المنافسة

عمليات الدمج والاستحواذ

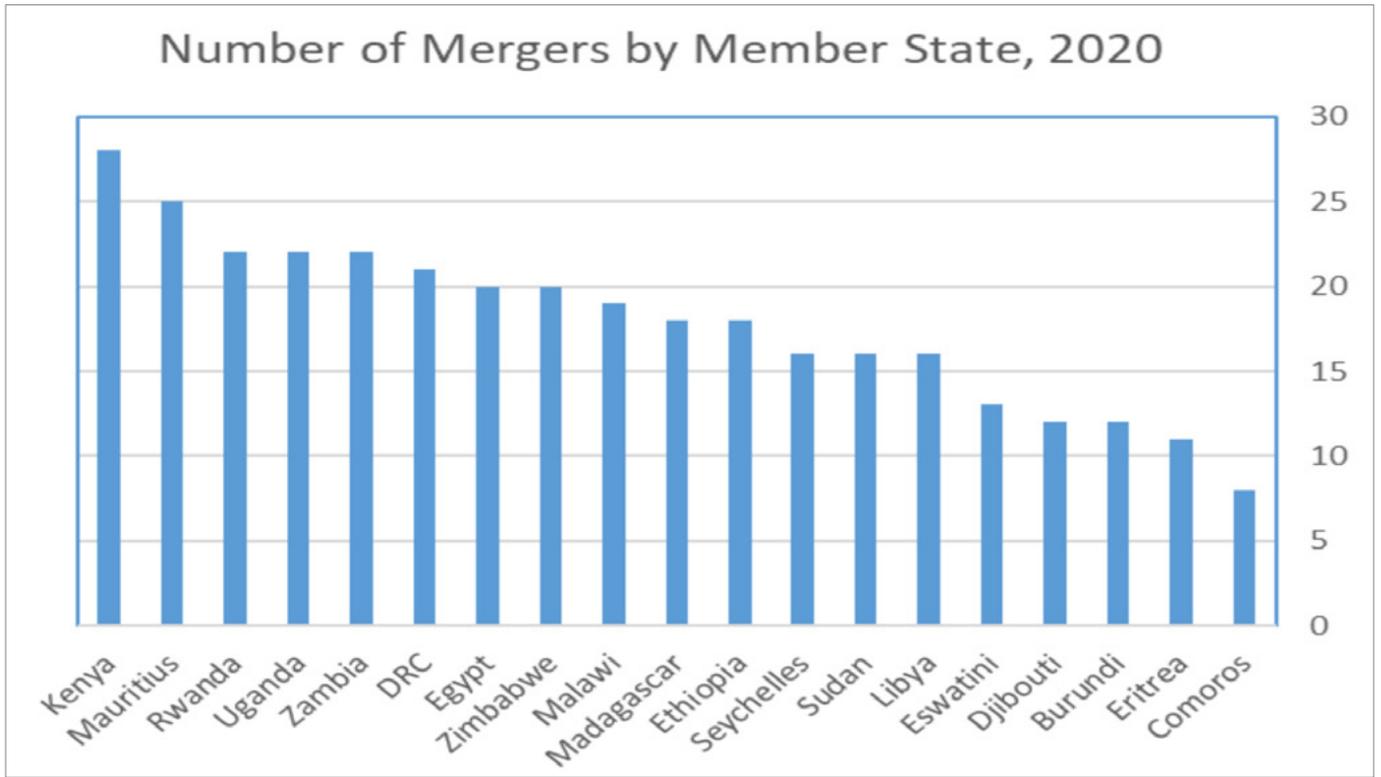
في عام ٢٠٢٠، حققت لجنة تنظيم المنافسة واعتمدت ما مجموعه ٣٤ حالة اندماج تم تسويتها في خلال ١٢٠ يوماً وهي الفترة القانونية المنصوص عليها في اللائحة. وقد أثرت عمليات الاندماج الخاضعة لتقييم وموافقة اللجنة على جميع الدول الأعضاء في مختلف القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الأشكال أدناه.

الشكل ١٠: عدد عمليات الاندماج حسب الدولة العضو المتأثرة عام ٢٠٢٠



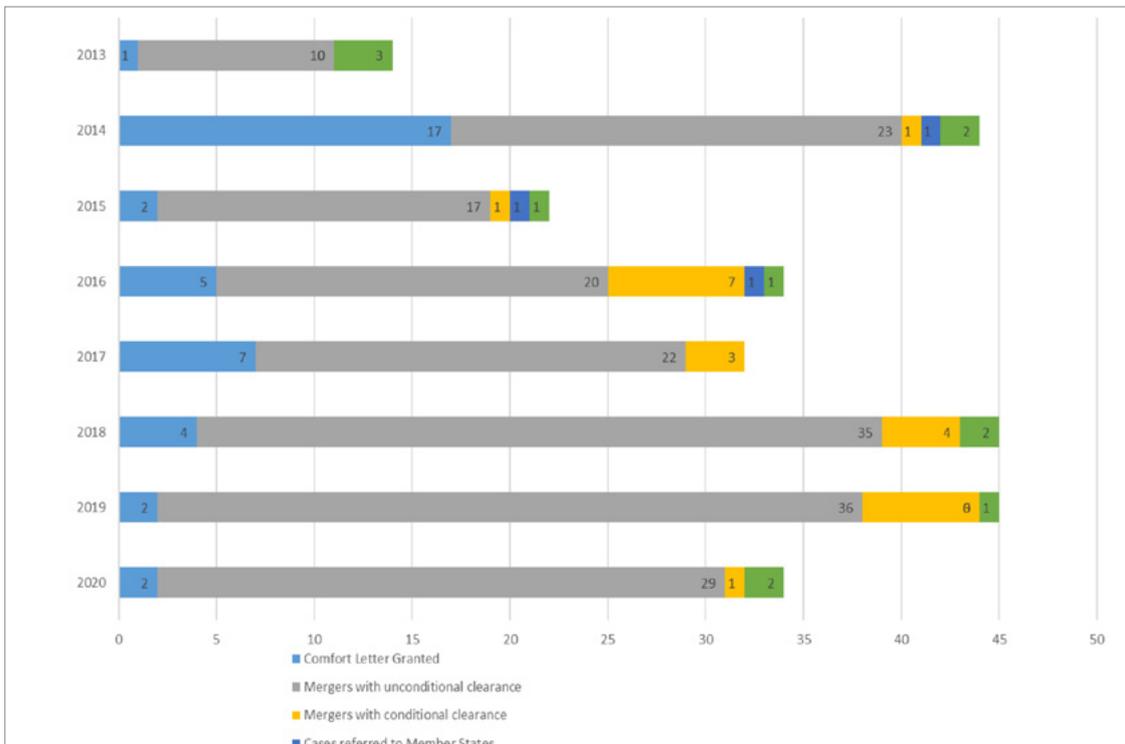
ووفقًا للشكل أعلاه، جاءت كينيا وموريشيوس ورواندا وأوغندا وزامبيا في المراكز الخمس الأولى كأكثر الدول تضررًا من معاملات الاندماج في عام ٢٠٢٠.

الشكل ١١: عدد عمليات الدمج حسب القطاع الاقتصادي المختار عام ٢٠٢٠



ووفقًا للشكل أعلاه، فإن القطاعات الأكثر تضررًا من عمليات الاندماج في عام ٢٠٢٠ هي الطاقة؛ والزراعة؛ والخدمات المصرفية والمالية؛ والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.

الشكل ١٢: اتجاهات تقييم الاندماج خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠

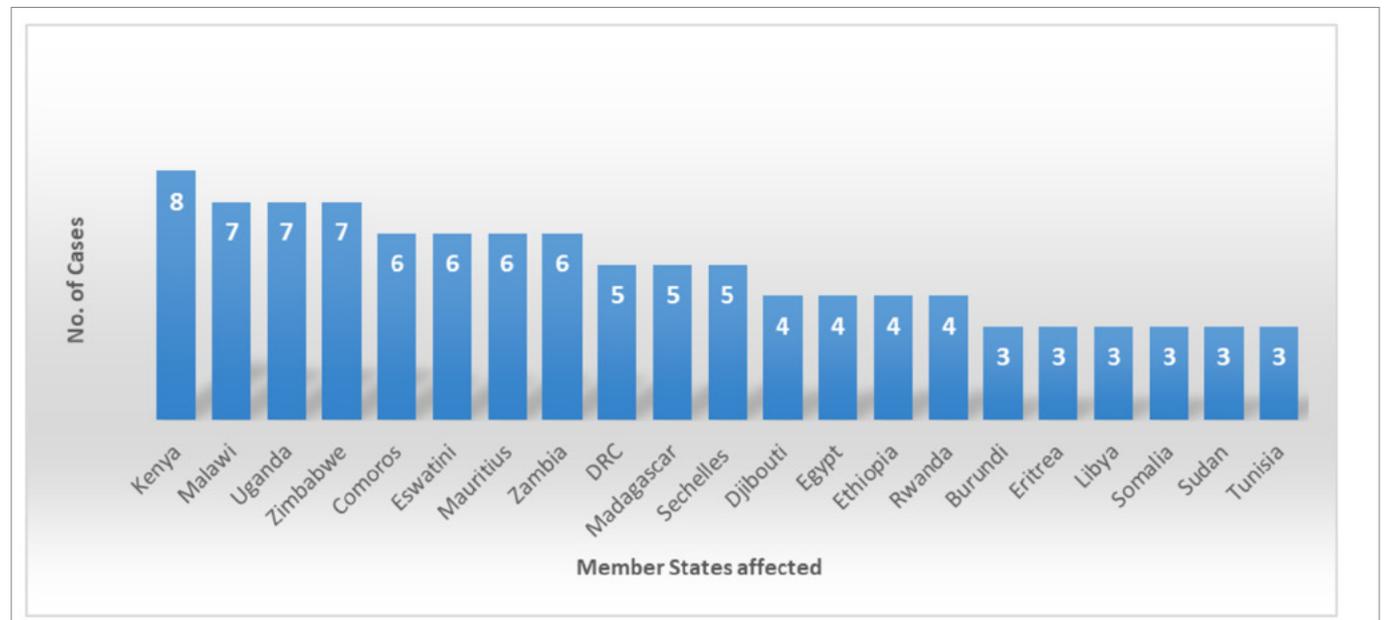


ووفقًا للشكل أعلاه، شهدت لجنة تنظيم المنافسة انخفاضًا في عدد عمليات الاندماج التي خضعت للمراجعة في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعامين السابقين. وقد يُعزى ذلك إلى البيئة الغريبة خلال عام ٢٠٢٠ لإخطارات الاندماج ومراجعة الاندماج بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. وقد انخفض عدد معاملات الاندماج التي أخطرت بها اللجنة مما متوسطه ٤٥ عملية اندماج في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى ٣٤ عملية اندماج في عام ٢٠٢٠. ونظرًا لاضطرابات الأعمال جراء فيروس كورونا المستجد، فقد كانت اللجنة مدركة للتأخيرات المتوقعة في توقيات استلام إخطارات الاندماج، وتوقيات المشاورات مع الدول الأعضاء، والموافقة على عمليات الاندماج خلال الفترة القانونية البالغة ١٢٠ يومًا. ولإلقاء الضوء على التغييرات المتوقعة في الجداول الزمنية، فقد أصدرت اللجنة إشعارًا بشأن التدابير المؤقتة لمراجعة الاندماج بسبب فيروس كورونا المستجد. وقد خفضت التدابير من وجوب قيام الأطراف بإخطار عمليات الدمج في غضون ٣٠ يومًا من اتخاذ القرار بالدمج، كما خفضت من وجوب تقديم الأطراف القائمين بالدمج نسخاً ورقية من وثائق الدمج في غضون سبعة أيام من تاريخ تقديم الإيداع الإلكتروني، وتعليق التحقيقات في الموقع والاجتماعات وجهاً لوجه، ونهت على أصحاب المصلحة أنه قد يتم تمديد شرط الـ ١٢٠ يومًا لاستكمال تقييم الاندماج بسبب التأخير في تلقي التعليقات الواردة من الدول الأعضاء نتيجة حالات الإغلاق الوطنية.

الممارسات التجارية التقييدية

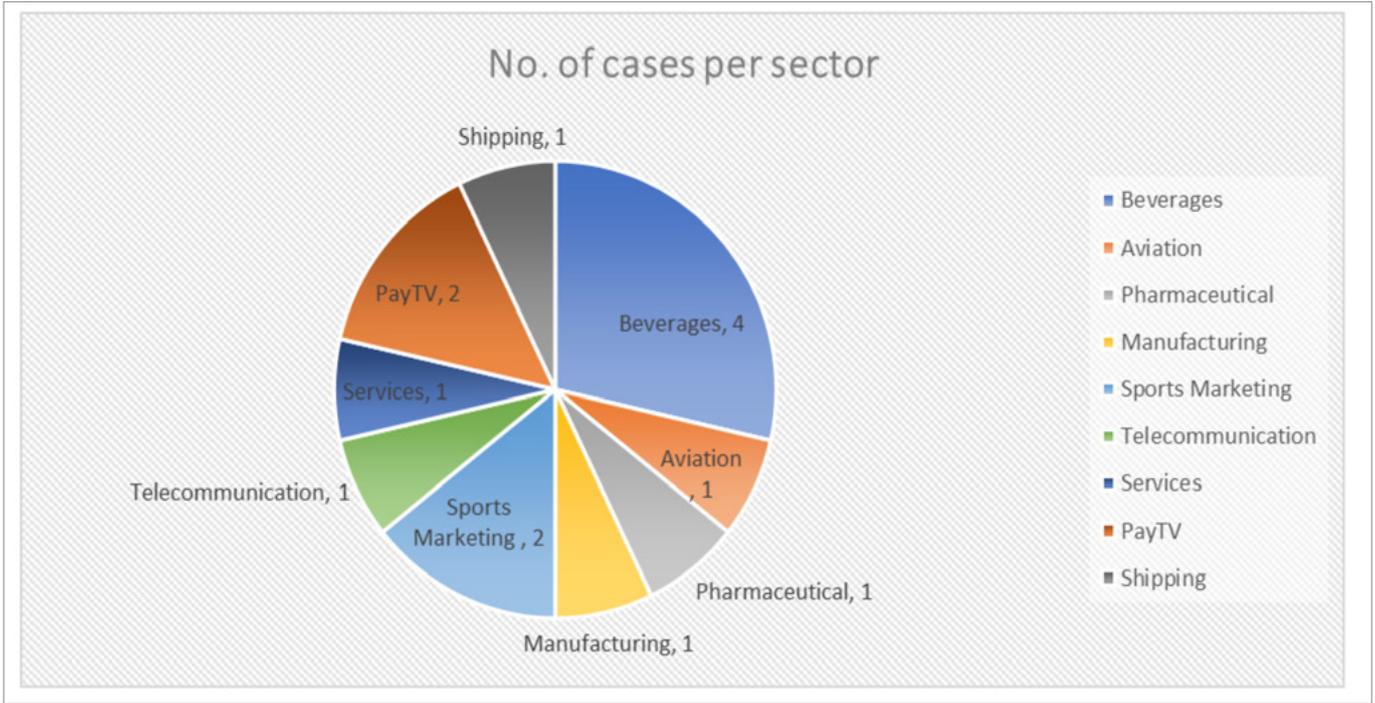
في عام ٢٠٢٠، نظرت لجنة تنظيم المنافسة فيما مجموعه ثمان حالات ممارسات تجارية تقييدية، كما أصدرت اللجنة رأيين استشاريين لعدد من سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء بشأن تطبيق مبادئ المنافسة على قضايا المنافسة الواقعة ضمن تلك الولايات المعنية. وتوضح الأرقام التالية الاتجاهات الخاصة بتحقيقات حالة الممارسات التجارية التقييدية التي أجرتها اللجنة في عام ٢٠٢٠.

الشكل ١٣: عدد قضايا الممارسات التجارية التقييدية لكل دولة عضو



ويوضح الشكل ١٣ أن معظم الحالات التي تولتها لجنة تنظيم المنافسة أثرت على كينيا وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي وموريشيوس وإسواتيني وجزر القمر. ويشير الشكل كذلك إلى أن كل دولة من هذه الدول الأعضاء تأثرت بثلاث استنتاجات على الأقل. وقد أثرت حالات الممارسات التجارية التقييدية الواردة أعلاه على عدة قطاعات اقتصادية وهي: التسويق الرياضي، والمشروبات الكحولية وغير الكحولية، والصناعات الدوائية، والشحن، والاتصالات، والطيران، والتصنيع، والخدمات، وخدمات المشاهدة التلفزيونية المدفوعة كما هو موضح في الشكل ١٤.

الشكل ١٤: عدد قضايا الممارسات التجارية التقييدية لكل قطاع اقتصادي، ٢٠٢٠



❖ التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء

وقعت لجنة تنظيم المنافسة مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الأعضاء تضم مصر، وإسواتيني، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، والسودان، وسيشيل وزامبيا. وبموجب مذكرات التفاهم، تشمل مجالات التركيز تبادل المعلومات، وبرامج التوعية والتأييد المشتركة، وما هو أكثر أهمية: التعاون في مجال إنفاذ القانون. بالإضافة إلى توقيع مذكرات التفاهم، فقد وضعت اللجنة بالفعل خطط عمل تنفيذية مع كينيا وملاوي والسودان وزامبيا، والتي تسعى إلى تيسير تنفيذ مذكرات التفاهم.

ولاحقا في ٢٠٢٠، احتفلت اللجنة بالاشتراك مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي باليوم العالمي لحقوق المستهلك واليوم العالمي للمنافسة في ١٥ مارس و٥ ديسمبر ٢٠٢٠ على الترتيب. بالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة مسودة مذكرة تفاهم وأرسلت نسخة إلى هيئة المنافسة الوطنية في الكونغو الديمقراطية لمراجعتها قبل إبرامها والتوقيع عليها. وقد تلقت اللجنة تعليقات من وزارة الاقتصاد في الكونغو الديمقراطية، كما تلقت دعوة لتوقيع مذكرة التفاهم؛ إلا أنها لم توقع عليها بسبب قيود السفر المتعلقة بفيروس كورونا المستجد، وسوف توقع عليها حينما تسمح الظروف. كذلك أنهت اللجنة مسودة مذكرة تفاهم مع لجنة تنظيم المنافسة والتعريفات في زيمبابوي، وتجري الترتيبات لتوقيعها في عام ٢٠٢١.

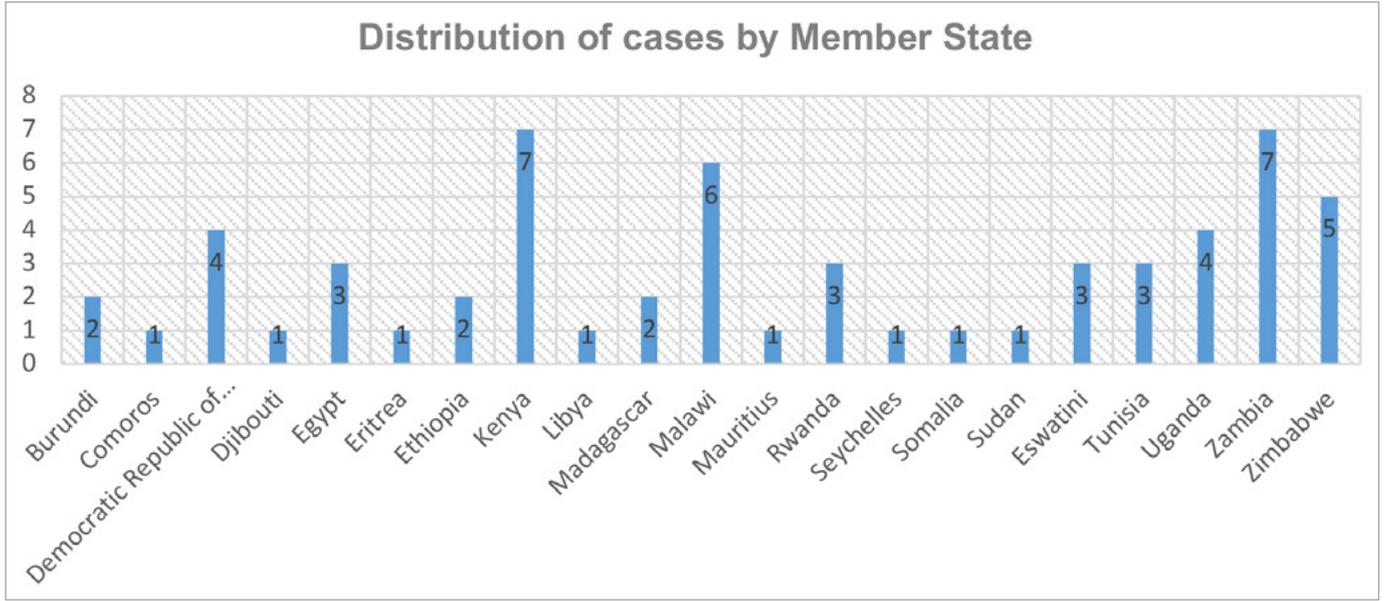
تعزيز حماية المستهلك في السوق المشتركة التحقيق في شكاوى المستهلكين

في عام ٢٠٢٠، تعاملت لجنة تنظيم المنافسة مع ١٠ قضايا حماية مستهلك، وفيما يلي ملخص لبعضها:

- ❖ **سحب منتج معلبات سردين في صلصة الطماطم وصلصة الفلفل الحار عبوة ٤٠٠ جرام؛** جاء الاستدعاء نتيجة للتحقيقات التي تشير إلى وجود قصور في عملية التعليب نتج عنه خلل في أوزان بعض العبوات أثناء مرحلة تعبئة الصلصات على خط الإنتاج. وقد تعاونت اللجنة مع أجهزة حماية المستهلكين في الدول الأعضاء لضمان إزالة المنتجات من السوق.
- ❖ **سحب مستحضرات تجميل؛** علمت اللجنة بسحب منتجات "كريم بيو كلير Bio Claire" و"إيفين ترو Even True" من "بلاك أوبال Black Opal". فقد تم سحب كريم بيو كلير لاحتوائه على الزئبق الذي قد يلحق الضرر بالكلى والدماغ والجهاز العصبي، حيث وجدت اللجنة أن مصنعي المنتجات قاموا ببيعها في السوق المشتركة، وتحديدًا في الكونغو الديمقراطية وإسواتيني وملاوي وكينيا وأوغندا وتونس ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي. وقد تم التنبيه على الدول الأعضاء المتضررة حتى تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سلامة المستهلكين.
- ❖ **سحب معقمات أيدي في كينيا؛** أشركت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بعض الدول الأعضاء، وتضم إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وملاوي ورواندا وزامبيا والكونغو الديمقراطية، بشأن سحب معقمات الأيدي من بعض العلامات التجارية في كينيا، نظراً لأن مصنعي بعض معقمات الأيدي المسحوبة يوفرون منتجاتهم في الدول الأعضاء المشار إليهم.
- ❖ **سحب عبوات العنب الأحمر ماركة "ليكوي فروت Liqui Fruit"؛** أصدرت اللجنة إشعارًا تحذيريًا للمستهلكين في السوق المشتركة حول مشروب العنب الأحمر ماركة ليكوي فروت من إنتاج "بايونير فودز Pioneer Foods". وقد تشاركت الإشعار كذلك مع الدول الأعضاء الذين بدورهم نبهوا على المستهلكين ضمن ولاياتهم القضائية.
- ❖ **بيان صحفي حول "كراود1-1 Crowd1"؛** أصدرت اللجنة إشعارًا تحذيريًا للمستهلكين في السوق المشتركة لتوخي الحذر من الشركات التي تتظاهر بأنها كيانات شرعية في حين أنها أنظمة إحالة لتعقيب البيع. وقد نشر البيان كذلك في وسائل الإعلام المحلية للدول الأعضاء.

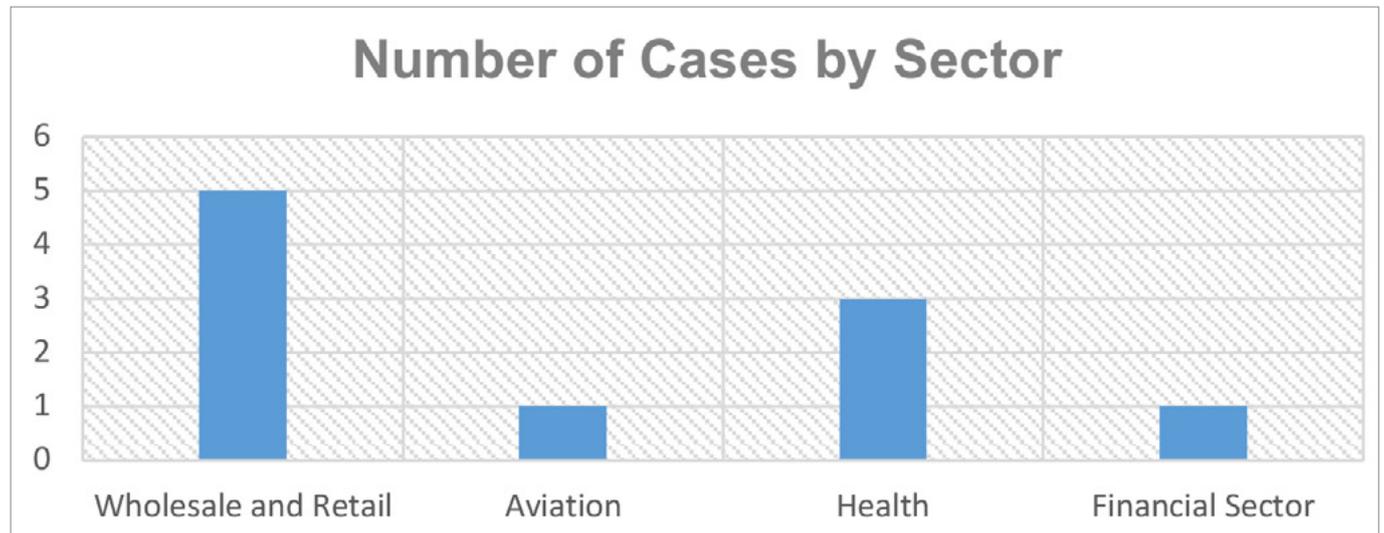
ويوضح الشكل ١٥ عدد الحالات التي تم التعامل معها في عام ٢٠٢٠ لكل دولة عضو حيث بيّن وتيرة تأثر كل دولة من الدول الأعضاء بالقضايا العشر الخاضعة للتحقيق. وفي العموم، أثرت معظم الحالات على كينيا وملاوي وزامبيا.

الشكل ١٥: عدد حالات حماية المستهلك لكل دولة عضو (٢٠٢٠)

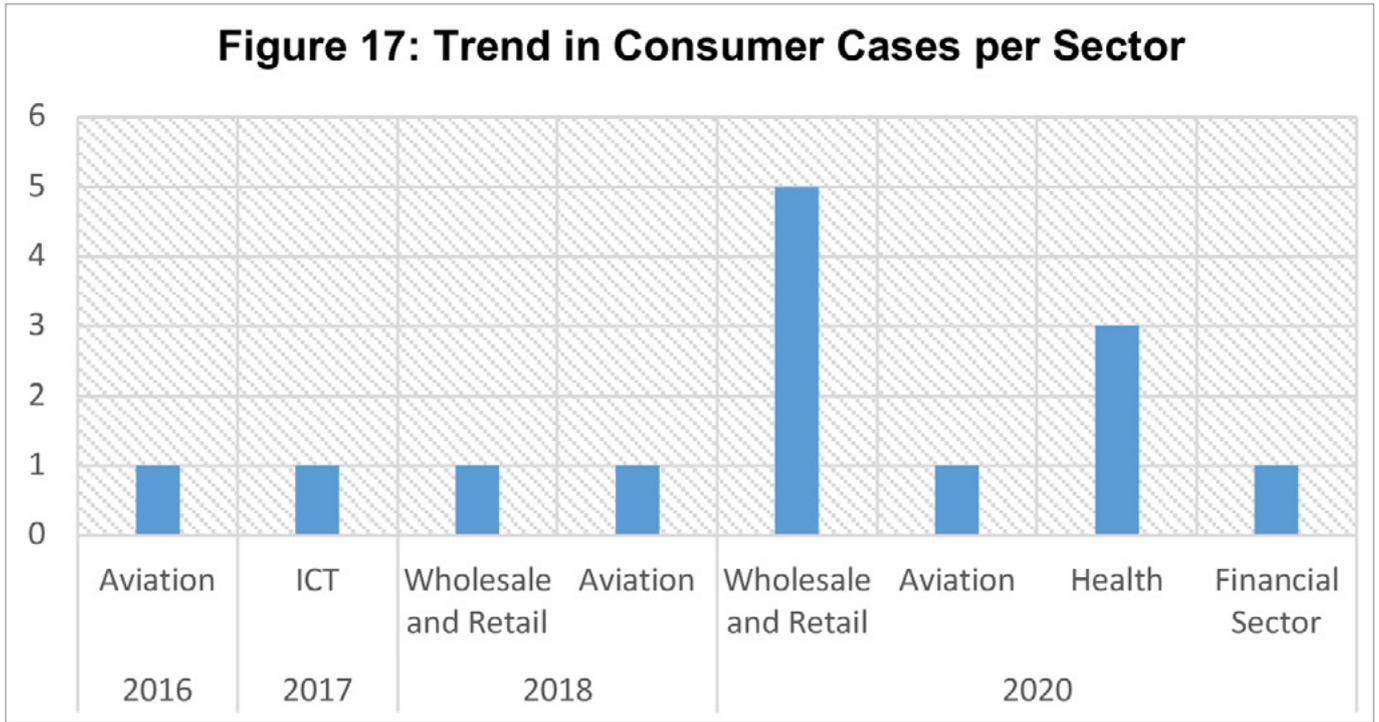


ويوضح الشكل أدناه حالات حماية المستهلك التي تم التعامل معها حسب القطاع الاقتصادي. وكما نلاحظ، تركزت معظم الحالات في قطاع البيع بالجملة والتجزئة حيث تضمّن معظمها عمليات سحب منتجات حدثت في ولاية قضائية واحدة وأثرت على الدول الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة. وقد تعلقت الحالات التي تم التعامل معها في قطاع الصحة في الغالب بجائحة فيروس كورونا المستجد، وكذلك كان الحال في قطاع الطيران.

الشكل ١٦: عدد حالات حماية المستهلك حسب القطاع الاقتصادي (٢٠٢٠)



فالشكل ١٦ أعلاه يوضح اتجاهات حالات حماية المستهلكين لكل قطاع. ومن الشكل نلاحظ أن قطاعي الجملة والتجزئة وكذلك الطيران قد شهدوا حالات بصورة مطردة على مدار السنوات.



بالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة رأياً استشارياً إلى لجنة التجارة الفيدرالية في سيشيل بشأن إنفاذ قانون حماية المستهلك في القطاع المالي في سيشيل والذي يتعلق بحماية المستهلكين في قطاع الخدمات المالية. علاوة على ذلك، عقدت اللجنة اجتماعاً مع أمانة الكوميسا لتلقي المشورة حول كيفية تعامل أمانة الكوميسا مع أحكام المستهلك المتعلقة بسلامة المنتجات ومعايير المعلومات، كما سعى الاجتماع إلى ضمان الاتساق في تطبيق اللوائح عبر مؤسسات الكوميسا. وفي أعقاب الاجتماع، اقترحت اللجنة تعديلات على اللوائح من أجل التعامل مع أحكام معايير سلامة المنتجات والمعلومات وهو ما يتسق كذلك مع معاهدة الكوميسا.

علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء، فإن لجنة تنظيم المنافسة بصدد تفعيل لجنة حماية المستهلك بالكوميسا، والتي تهدف إلى مراقبة قوانين المستهلك وموائمتها في مختلف الدول الأعضاء لتفعيل معيار إقليمي موحد وتشجيع الحوار حول قضايا المستهلك وإطلاق أنظمة إنذار مبكر للبضائع الخطرة. وفي هذا الصدد، التمسّت اللجنة في عام ٢٠٢٠ رأي لجنة حماية المستهلك بشأن الإطار التشغيلي المقترح لها. وللمضي قدماً، ستعقد اللجنة ورشة عمل تحقق مع الدول الأعضاء، ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة عملها في عام ٢٠٢١. وقد عانت لجنة تنظيم المنافسة من عدم كفاية التعاون من بعض الدول الأعضاء خاصة في تنفيذ برامج حماية المستهلك، مما أدى إلى تأخيرات في إنهاء الأمور. وتتوقع اللجنة أن تفعيل لجنة حماية المستهلك في عام ٢٠٢١ سيعزز التعاون بين الدول الأعضاء ولجنة تنظيم المنافسة بشأن قضايا المستهلك.

تدعيم البحث

مشروع مشترك مع مجموعة البنك الدولي: تضمن المشروع فحص سلوك التكتلات في السوق المشتركة وطرق تحسين الإطار التشريعي من أجل الإنفاذ الفعال لمكافحة مثل هذا السلوك. وقد فحصت اللجنة الأسواق بحثاً عن الخصائص التي يمكن أن تيسر تشكيل التكتلات في قطاعات مختارة. ولهذه الغاية، حددت اللجنة قطاعات معينة وأجرت تحليلاً للعناصر الفاعلة في السوق، بما في ذلك فحص ما إذا كانوا موجودين في نفس الأسواق عبر الدول الأعضاء المختلفة.

ثانياً، أجرت اللجنة مراجعة للإطار القانوني لإنفاذ مكافحة التكتلات الاحتكارية وإطلاق برنامج تساهل إقليمي في السوق المشاركة. وقد شاركت الدول الأعضاء في ملمحي المشروع من خلال جمع معلومات السوق وكذلك توفير المعلومات لفريق المشروع حول الأحكام القانونية لقوانين المنافسة الوطنية لديهم.

وقد نسقت اللجنة جمع المعلومات وتجميع التعليقات الواردة من الدول الأعضاء وكذلك إعطاء تعليقاتها على التقارير. وقد تم تحليل هذه المعلومات؛ حيث شكلت الأساس لمحصلات المشروع. وفي مسعاها لتنفيذ المشروع، استضافت اللجنة ورشة عمل للتحقق عبر الإنترنت يومي ٢ و ٣ يوليو ٢٠٢٠، حضرها ٢٢ مشاركاً من ثماني دول أعضاء وهي إسواتيني وكينيا ومصر وملاوي وموريشيوس وسيشيل وزامبيا وزيمبابوي. **استفسارات السوق حسب المادة ٤٢ من مجموعة القواعد:** شرعت اللجنة في استفسارات السوق في قطاعات الصناعات الدوائية والبوليمرات والاتصالات السلكية واللاسلكية وانتهت منها.

دراسة للخطوط الجوية التي أجراها منتدى المنافسة الأفريقي: شاركت اللجنة في دراسة عبر الدول عن شركات الطيران يقودها منتدى المنافسة الأفريقية، وتم إعداد تقرير وتقديمه إلى فريق المشروع.

الهدف الاستراتيجي: تدعيم الإنفاذ

تعزيز الإطار القانوني والتأكيد على التطبيق السليم للقانون

انتهت لجنة تنظيم المنافسة من صياغة المبادئ التوجيهية بشأن الغرامات والعقوبات وجلسات الاستماع والتسوية التي ستشاركتها مع سلطات المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين للتعليق والمدخلات. بالإضافة إلى ذلك، بدأت اللجنة في مراجعة وتعديل لوائح المنافسة وقواعد المنافسة بالكوميسا من أجل مواءمتها مع الاتجاهات الحالية في تشريعات قوانين المنافسة.

تعزيز قدرة إنفاذ لائحة تنظيم المنافسة بالكوميسا على يد الموظفين المسؤولين عن الحالات بالأجهزة الوطنية لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك

وفرت اللجنة المساعدة الفنية للسودان بمراجعة قانون المنافسة السوداني لمواءمته مع اللائحة. ويعد هذا النشاط جزءاً من خطة العمل الخاصة بتنفيذ مذكرة التفاهم للتعاون في مجال إنفاذ المنافسة الموقعة مع مجلس المنافسة ومكافحة ممارسات الاحتكار في السودان في ديسمبر ٢٠١٩. وفي محاولة لمواءمة اللائحة مع قوانين المنافسة الوطنية للدول الأعضاء، قدمت لجنة تنظيم المنافسة مدخلاتها لمراجعة قوانين المنافسة الوطنية في إسواتيني وملاوي.

وقامت اللجنة بصياغة اختصاصات تعيين الخبراء للقيام بالمهمة، كما تعتمزم الانتهاء من الاختصاصات في عام ٢٠٢١ وتعيين الخبراء لتنفيذ المهمة.

علاوة على ذلك، نظمت اللجنة وأدارت بنجاح ورشة عمل إلكترونية عن الممارسات التقييدية للأعمال حضرها الموظفون المسؤولون عن الحالات من الدول الأعضاء في ٨ أكتوبر عام ٢٠٢٠، وكان موضوعها: ”التكتلات الاحتكارية في العصر الرقمي: التعرف على الأدلة الإلكترونية وحفظها وتحليلها“.

وبعد إطلاق شبكة الممارسات التقييدية للأعمال في عام ٢٠١٩، قامت اللجنة بتشغيل الشبكة في عام ٢٠٢٠؛ حيث تشارك منذ ذلك الحين الخبرات والمعلومات عن الحالات. علاوة على ذلك، فقد صاغت اللجنة إطار تعاون لشبكة الممارسات التقييدية يهدف إلى تعميق المراقبة والتحقيق في ممارسات الأعمال المناهضة للمنافسة في السوق المشتركة من خلال تغطية التحقيقات المشتركة وتخصيص الحالات وتبادل المعلومات.

الهدف الاستراتيجي: التأييد والتعاون الاستراتيجي تعزيز المعرفة بلجنة تنظيم المنافسة

نفذت اللجنة عدداً من أنشطة التأييد والتوعية في شكل من أشكال التعاون والتوعية والتواصل الدوليين، وهي تشمل:

- ١- **منتدى بومان السنوي للمنافسة في أفريقيا لعام ٢٠٢٠، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠**: عرضت اللجنة تقديماً حول مقاربات المصلحة العامة في تقييم عمليات الاندماج الرأسي.
- ٢- **شبكة المنافسة الدولية**: ساهمت اللجنة في صياغة فصل في الوحدة التدريبية لشبكة المنافسة الدولية حول التعاون بين أجهزة المنافسة الأقدم والأحدث في إنفاذ قوانين المنافسة. وقد أطلقت الوحدة التدريبية في المؤتمر.
- ٣- **ندوة إلكترونية عن تنظيم عمليات الدمج في إقليم الكوميسا وسط انتشار جائحة كورونا – التحديات وآفاق المستقبل، بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٢٠**: استهدفت الندوة الإلكترونية المجتمع القانوني ومسؤولي الحالات لدى سلطات المنافسة الوطنية حول موضوع ” تنظيم عمليات الدمج في إقليم الكوميسا أثناء فيروس كورونا المستجد: التحديات والطريق نحو المستقبل“.
- ٤- **الورشة الإلكترونية لمنتدى المنافسة الأفريقي حول تحليل عمليات الدمج، بتاريخ ١٣ – ٢٧ أغسطس ٢٠٢٠**: شاركت اللجنة في ورشة العمل كخبراء ومشاركين مدربين على تعريفات السوق ذات الصلة بتحليل الاندماج. وكان من بين المشاركين مسؤولون من هيئات المنافسة الوطنية من عموم القارة، بمن فيهم مسؤولون من أجهزة المنافسة الوطنية في الدول الأعضاء.
- ٥- **مؤتمر الحوار الأفريقي لحماية المستهلك، بتاريخ ١٣ و١٤ أكتوبر ٢٠٢٠**: استضافت اللجنة، بالمشاركة مع اللجنة الفيدرالية الأمريكية للتجارة، مؤتمر الحوار الأفريقي لحماية المستهلك الحادي عشر الذي عقد تحت شعار ” حماية المستهلك أثناء فترة الجائحة وما بعدها“. وقد حضر المؤتمر مشاركون من جميع أنحاء العالم بما في ذلك أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وإسواتيني ونيجيريا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي وموريشيوس وكينيا.
- ٦- **ورشة عمل إلكترونية لمسؤولي حالات الممارسات التقييدية للأعمال، بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠٢٠**: استضافت اللجنة ورشة عمل إلكترونية لمسؤولي الحالات في السوق المشتركة حول التحقيق في الممارسات المناهضة للمنافسة في العصر الرقمي. وقد دعت اللجنة فريق مناقشة من المديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية، وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا. وكان من بين المشاركين في ورشة العمل اللجنة وهيئات المنافسة من الدول الأعضاء ومسؤولو الحالات من جنوب أفريقيا.
- ٧- **اليوم العالمي للمنافسة، بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٢٠**: شاركت اللجنة في الاحتفال باليوم العالمي للمنافسة في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠.

ومن ضمن جهودها في مجال التعاون الاستراتيجي، فإن اللجنة هي عضو في فريق عمل الثلاثية الذي يضم الكوميسا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك)، وجماعة شرق أفريقيا (الإياك) الذي تنسق أعماله حالياً أمانة السادك. وفي هذا الإطار، تشارك اللجنة في الاجتماعات التحضيرية لفريق الثلاثية التي كان من المقرر عقدها يومي ٢٣ و٢٤ سبتمبر ٢٠٢٠، حيث ساهمت في صياغة مسودة بروتوكول الثلاثية الثاني للمنافسة والوضع الحالي للمنافسة في منطقة التجارة الحرة بالثلاثية. وفي ظل مسؤوليتها الاجتماعية، قدمت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بتاريخ ٤ مايو ٢٠٢٠ تبرعاً بمبلغ ٥,٠٠٠ دولار أمريكي لحكومة ملاوي المضيفة لدعم جهود مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد.

الهدف الاستراتيجي: التدعيم المؤسسي تعزيز القدرة التنظيمية للجنة تنظيم المنافسة

جرى تنفيذ الأنشطة التالية: وضع الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٥ للجنة، وتطوير نظام تقييم الأداء والتعيينات. وتضمنت الجهود المبذولة لتعزيز الحوكمة عقد اجتماع مجلس إدارة في ٦ نوفمبر ٢٠٢٠ حيث استعرض أداء اللجنة اتساقاً مع برنامج العمل لعام ٢٠٢٠، وأسدى المشورة والنصح بشأن عمليات اللجنة. علاوة على ذلك، اضطلعت اللجنة بأنشطة تستهدف تطوير منظومة حفظ السجلات بها تضمنت تنفيذ واستخدام حزمة محاسبية، وكذلك شراء وتركيب تجهيزات لمؤتمرات الفيديو كونفرنس لاستخدامها في الاجتماعات الإلكترونية أثناء فترة الجائحة وما بعدها.

محكمة عدل الكوميسا

تأسست محكمة عدل الكوميسا في عام ١٩٩٤ بموجب المادة ٧ من معاهدة الكوميسا كأحد أجهزة الكوميسا. وتتمثل وظيفتها الأساسية في دعم سيادة القانون عند إنفاذ معاهدة الكوميسا. وتضم المحكمة دائرتين: الدائرة الاستئنافية، بها خمسة قضاة، ودائرة أول درجة، بها سبعة قضاة. وتتسق العمليات اليومية للمحكمة من خلال قلم الكتاب الذي يرأسه أمين التسجيل. وتتعدد المحكمة عند الحاجة وعملاً بالمادة (٤ - ١) من لائحة المحكمة (٢٠١٦)، ويجوز لها عقد جلساتها في أي دولة عضو حسب الحاجة. ويقع مقر المحكمة في الخرطوم بالسودان. وخلال العام قيد الاستعراض، عقدت المحكمة أربع جلسات في قضايا مختلفة. وبسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، تأجلت بعض جلسات المحكمة التي كان من المفترض أن تتعقد في ٢٠٢٠، إلا أن المحكمة واصلت عقد جلسات الاستماع باستخدام نظام إدارة الأدلة الرقمية للمحكمة في الكوميسا الذي مكنها من مواصلة عملها واستمرارية الأنشطة الأساسية.

وفي عام ٢٠٢٠، واصلت المحكمة بناء قدرات قضاتها وموظفيها لتعزيز تقديم الخدمات والمشاركة في العديد من أنشطة بناء القدرات كالتالي:

- ١- مؤتمر مركز نيروبي للتحكيم الدولي الثاني للتحكيم الدولي وآليات فض المنازعات البديلة في مومباسا بكينيا؛
- ٢- زيارة قلم السجل بالمحكمة لمحكمة العدل لشرق أفريقيا، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومركز تدريب السياسات التجارية في أفريقيا في أروشا ببتزانيا؛
- ٣- شارك موظفو السجل في دورة عبر الإنترنت حول الصياغة التشريعية؛
- ٤- شارك موظفو السجل في ندوة عبر الإنترنت حول إدارة أداء الجهاز القضائي؛
- ٥- حضر القضاة وموظفو المحكمة مؤتمر التحكيم الدولي الثامن لشرق أفريقيا حول تعطيل التحكيم الأفريقي؛

٦- شارك القضاة وموظفو المحكمة في المؤتمر السنوي الإلكتروني لمركز القانون التجاري عن حوكمة التجارة في أفريقيا وسط الجائحة والتحديات العالمية الأخرى.

وتضمنت القرارات الرئيسية لاجتماعات ٢٠٢٠ لوزراء العدل والنواب العموم والمجلس الوزاري ما يلي:

- ١- انتخاب قاضي جديد في الدائرة الاستئنافية، صاحبة المعالي، القاضي/ سالوهي نوروتيانا راكوتوندراجيري راندياناريسوا، من جمهورية مدغشقر، لتحل محل معالي القاضي الراحل/ عبد الله الأمين البشير من جمهورية السودان.
- ٢- تعديل المادة (٢٨) من المعاهدة لتشمل المنازعات بين المستثمرين والدول.

ومن ضمن الأنشطة الإضافية الهادفة إلى التدعيم المؤسسي، جرى إعادة تعيين جميع القضاة لفترة ثانية وأخيرة مدتها خمس سنوات حتى يونيو ٢٠٢٥، وتجديد عقود الموظفين وتعيين موظفين جدد.

التحالف من أجل تجارة السلع بالشرق والجنوب الأفريقي

التحالف من أجل تجارة السلع بالشرق والجنوب الأفريقي (الأكتيسا) هو وكالة متخصصة تابعة للكوميسا تشكلت للاهتمام بإنتاج وتسويق المواد الغذائية الأساسية استجابةً للركيزة الثانية (الوصول إلى الأسواق) والركيزة الثالثة (زيادة إنتاج الغذاء) من برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا (الكادب)، وكذلك الاستجابة للأولويتين الأولى والثانية لذات البرنامج اللتين تتضمننا زيادة إنتاجية الغذاء، وإزالة الحواجز أمام تجارة الأغذية، على الترتيب. وينفذ تحالف الأكتيسا برامج تعزز تجارة المواد الغذائية الأساسية الوطنية والإقليمية وتسعى إلى جذب النمو الزراعي وتسريع الحد من الفقر على نطاق واسع في المناطق الفرعية من إقليم شرق وجنوب أفريقيا.

فيما يلي بعض الإنجازات في عام ٢٠٢٠:

مشاركة قطاع البذور: بخصوص مشاركة قطاع البذور الخاص في تحديات وفرص التداول باستخدام النظام المنسق/التوافقي لتجارة البذور في الكوميسا، عقد اجتماع إلكتروني لشركات البذور في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ للمديرين التنفيذيين بشركات البذور، وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ للمديرين الفنيين، وذلك لمناقشة خارطة طريق شراء وتفعيل واستخدام ملصقات بذور الكوميسا. وقد أطلقت بوابة إلكترونية (<https://login.goldkeys.net/>) لتمكين شركات البذور من إنشاء حسابات عليها. فهذه البوابة تيسر طلبات وعمليات شراء ملصقات بذور الكوميسا، حيث سجلت ٢٠٠,٠٠٠ طلب بملصقات البذور قدمتها شركات البذور.

كتالوج البذور الإقليمي بالكوميسا: لدعم التجديد والتسجيل السنوي للأصناف الجديدة في كتالوج البذور الإقليمي بالكوميسا، أجرى تحالف الأكتيسا تدريباً وعرضاً إلكترونيين حول تسجيل الأصناف في كتالوج شركات البذور في أغسطس وديسمبر ٢٠٢٠، ما أدى إلى تلقي طلبات عديدة للتسجيل. وعليه، تم تجديد ٥٩ صنفاً في كتالوج أصناف الكوميسا.

البرنامج الإقليمي لتنافسية الشركات والوصول إلى الأسواق التابع لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر: عند تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الإقليمي، بدأ التحالف من أجل تجارة السلع بالشرق والجنوب الأفريقي التواصل مع الشركاء من خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا بدءاً بنظام معلومات البذور في الكوميسا، ودفع نظام معلومات البذور إلى الأمام من حيث تحديد نتائج تطوير المحتويات التفصيلية لنظام المعلومات من أجل المصادقة عليها من الدول الأعضاء.

خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا (الكومشيب): تنفيذا لأنشطة خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا المدعومة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا (الأجرا)، اشتملت النتائج الرئيسية على دعم القطاع الخاص من خلال تدريب شركات البذور على التجارة باستخدام ملصقات البذور المنسقة المتاحة للكوميسا والشهادات الإقليمية في اجتماع إلكتروني عقد يومي ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك، أجريت مراجعة للتقييم المشروح لمختبرات الأسواق الجديدة لقوانين البذور الإثيوبية اتساقا مع خطة تنفيذ تنسيق البذور في الكوميسا.

التكنولوجيا الحيوية والسلامة الحيوية: تم الاتفاق على الأنشطة الأولية مع جمعية تدعيم البحوث الزراعية في الشرق والجنوب الأفريقي، والاستحواد على المركز الأفريقي التابع للخدمة الدولية لاقتناء تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الزراعية، وتعاون المؤسسة الأفريقية للتكنولوجيا الزراعية، وذلك لدعم تنشيط التكنولوجيا الحيوية في الكوميسا وخطة تنفيذ السلامة الحيوية.

الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢١: صاغ التحالف من أجل تجارة السلع بالشرق والجنوب الأفريقي مسودة الخطة الاستراتيجية الإقليمية ٢٠٢١-٢٠٢١ والتي من المنتظر اعتمادها من أعضاء مجلس إدارة التحالف، وقد تصدق عليها المجلس الوزاري للكوميسا في اجتماعه في نوفمبر ٢٠٢٠.

مجلس المكاتب المسؤولة عن برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

أنشئ البرنامج الإقليمي للتأمين على مركبات الغير (الملحق الثاني لمعاهدة الكوميسا) في عام ١٩٨٦ بموجب أحكام الفقرة (هـ) من المادة (٨٥) من معاهدة الكوميسا. وقد بدأ تشغيل البرنامج في عام ١٩٨٧ بعد توقيع عدة دول أعضاء في الكوميسا على بروتوكول إنشاء البرنامج الإقليمي للتأمين على مركبات الغير، والمعروفة باسم برنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا. والهدف الرئيسي للبرنامج هو تسهيل حركة المركبات والسلع والأفراد والخدمات داخل إقليم الكوميسا عن طريق إزالة الحواجز أمام تيسير التجارة من خلال توفير نظام تأمين إلزامي على مركبات الغير يوفر الحد الأدنى من الضمانات التي تتطلبها القوانين السارية في أراضي الدول الأعضاء التي يتم زيارتها. وحالياً، يعمل برنامج البطاقة الصفراء في ١٣ دولة من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الكوميسا، وهي: بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي والسودان ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وتشارك أكثر من ٢٥٠ شركة تأمين في البرنامج.

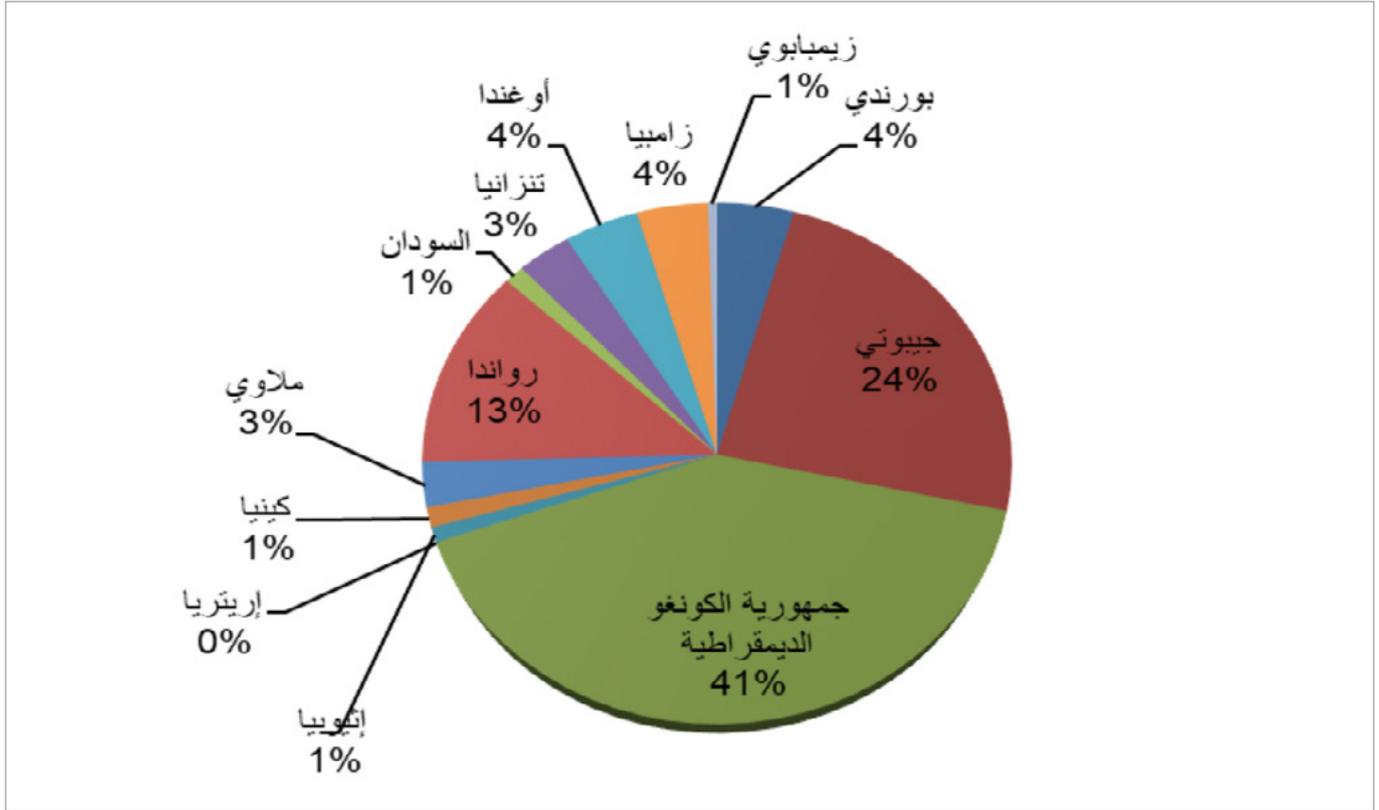
بالإضافة إلى ذلك، تصدر البطاقة الصفراء في جنوب أفريقيا وموزمبيق لسائقي السيارات الذين يسافرون إلى إقليم الكوميسا بموجب ترتيبات بين الشركات مع شركات التأمين في الدول الأخرى. هذا، وستستمر تلك المبادرة في تمديد برنامج البطاقة الصفراء خارج إقليم الكوميسا.

الأداء التشغيل لبرنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا في عام ٢٠٢٠

تشمل الإنجازات الرئيسية لبرنامج البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢٠ ما يلي:

- أ) التنفيذ الكامل لمنظومة البطاقة الصفراء الرقمية في جميع الدول الأعضاء؛
- ب) تنفيذ الترتيبات بين الشركات لإصدار البطاقات الصفراء لسائقي السيارات في موزمبيق وجنوب أفريقيا؛
- ج) إنشاء مكتب مساعدة البطاقة الصفراء لتحقيق رضا العملاء؛
- د) تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبطاقة الصفراء (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)؛
- هـ) صياغة الأدوات الإدارية والمالية لأمانة مجلس المكاتب.

الشكل ٢٠: عدد مطالبات تعويضات البطاقة الصفراء في عام ٢٠٢٠



مجمع إعادة تأمين البطاقة الصفراء

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ارتفع إجمالي أصول مجمع إعادة تأمين البطاقة الصفراء إلى ١٩,٦ مليون دولار أمريكي، باستثمارات في أسواق المال تبلغ ١٥ مليون دولار. وسجل تجمع إعادة تأمين البطاقة الصفراء ٣,٥ مليون دولار في صورة فائض. وفيما يلي ملخص لتوقعات الوضع المالي للمجمع.

الجدول ٢١: الأداء المالي لمجمع إعادة تأمين البطاقة الصفراء

ديسمبر ٢٠١٩	ديسمبر ٢٠٢٠	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٣,٨٤٤,٤٩٢	٤,١٤٩,١٠٣	إجمالي دخل أقساط التأمين
٩,٨٧٤,٥٩٠	١٣,٤٤٤,٤٢٢	صندوق الاحتياطي
١٦,٦١٠,١٢٧	١٩,٦٤١,٤٨٨	إجمالي الأصول
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	اكتتاب القدرة
١١,٧٢٢,٩٤٣	١٥,٠٨٤,٩٦٥	الاستثمارات قصيرة الأجل

خط تمديد برنامج البطاقة الصفراء

نظرا لنجاح البرنامج، فقد أعربت عدة دول داخل وخارج إقليم الكوميسا عن اهتمامها بالانضمام. ولهذه الغاية، بلغت المشاركات مراحل متقدمة مع جنوب السودان وإسواتيني وأنجولا بشأن أنماط ضمان اعتماد هذه الدول المهمة لبرنامج البطاقة الصفراء والانضمام إليها. وسددت البطاقة الصفراء ٤١٤,٩١٠ دولار أمريكي لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) كرسوم إدارية خلال العام.

النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك

النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك بالكوميسا، المشهور باسم كارنيه النظام الإقليمي، هو نظام عبور جمركي مصمم لتسهيل حركة البضائع بعد حصولها على الأختام الجمركية في إقليم الكوميسا. وكارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك هو أحد مكونات بروتوكول الكوميسا بشأن التجارة العابرة وتيسير العبور (الملحق الأول لمعاهدة الكوميسا). تم توقيع اتفاقية النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في قمة رؤساء دول وحكومات منطقة التجارة التفضيلية (التي أصبحت الكوميسا فيما بعد)، التي عقدت في مبابان بمملكة سوازيلاند (التي أصبحت مملكة إسواتيني الآن) في نوفمبر ١٩٩٠. وحاليًا هناك ١٣ دولة أعضاء وغير أعضاء في الكوميسا وقعت وصدقت على اتفاقية النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك وانضمت إلى المخطط، وهي: بوروندي وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر ومللاوي ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا وزيمبابوي. وبدأ تطوير أنماط التشغيل في عام ٢٠٠٢ ودخل المخطط حيز التشغيل في دول الممر الشمالي في عام ٢٠١٢.

إن الهدف الرئيسي من مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك هو توفير الأمن لإدارات الجمارك من أجل استرداد الرسوم والضرائب من المستوردين والمصدرين في حالة التصرف في البضائع العابرة بطريقة غير قانونية لأغراض الاستهلاك المحلي في بلد المرور العابر. بالإضافة إلى ذلك، يوفر المخطط أساسًا موحدًا لحركة المرور العابر في جميع أنحاء الإقليم، حيث تستخدم ضمانات واحدة فقط لعبور البضائع عبر جميع دول العبور من الدول الأعضاء.

التقدم المحرز في تنفيذ مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢٠

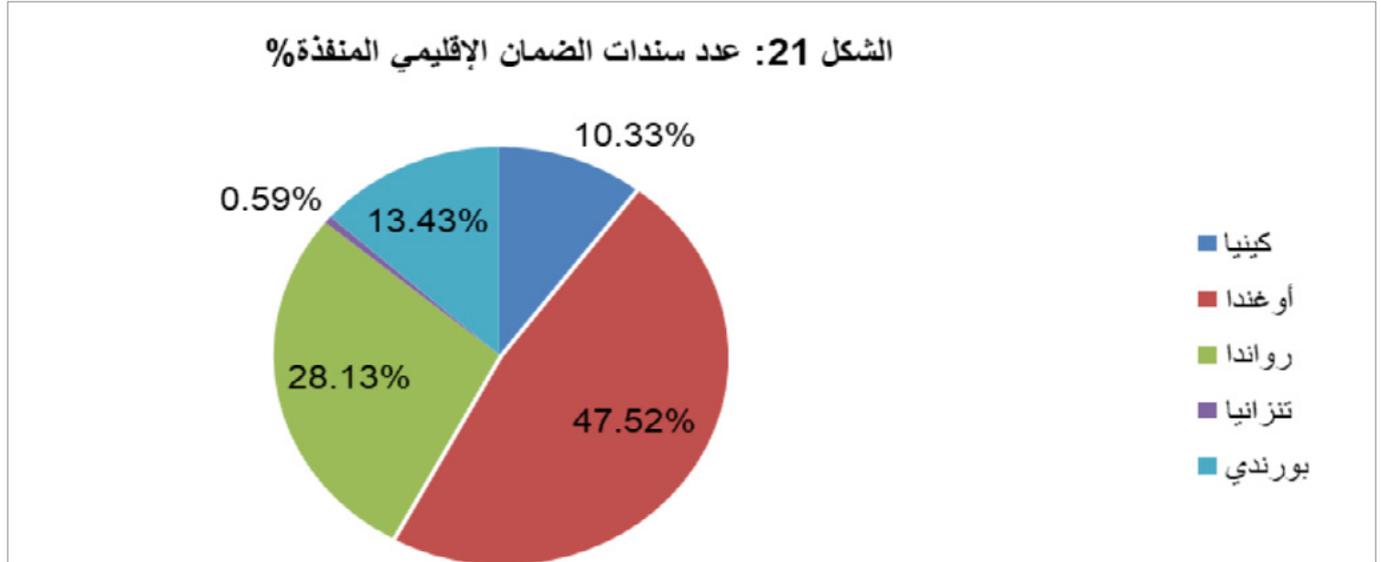
تشمل الإنجازات الرئيسية لمخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢٠ ما يلي:

- (أ) تدشين المرحلة الأولى من النظام الرقمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛
- (ب) إطلاق تطبيق النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك على الهواتف المحمولة في سبتمبر ٢٠٢٠؛
- (ج) الانتهاء من المفاوضات مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد حول الانضمام إلى مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛
- (د) مراجعة آليات النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك؛
- (هـ) تقديم الدعم الفني إلى الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا بشأن تكامل أنظمة الجمارك الوطنية مع الإصدار الثاني من IDES؛
- (و) مشاركة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في تنفيذ كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك، وتحديدًا إثيوبيا وجيبوتي والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي ومللاوي وموزمبيق؛
- (ز) التزام إثيوبيا وجيبوتي بإنهاء الاستعدادات لبدء العمليات مع أوائل عام ٢٠٢١.

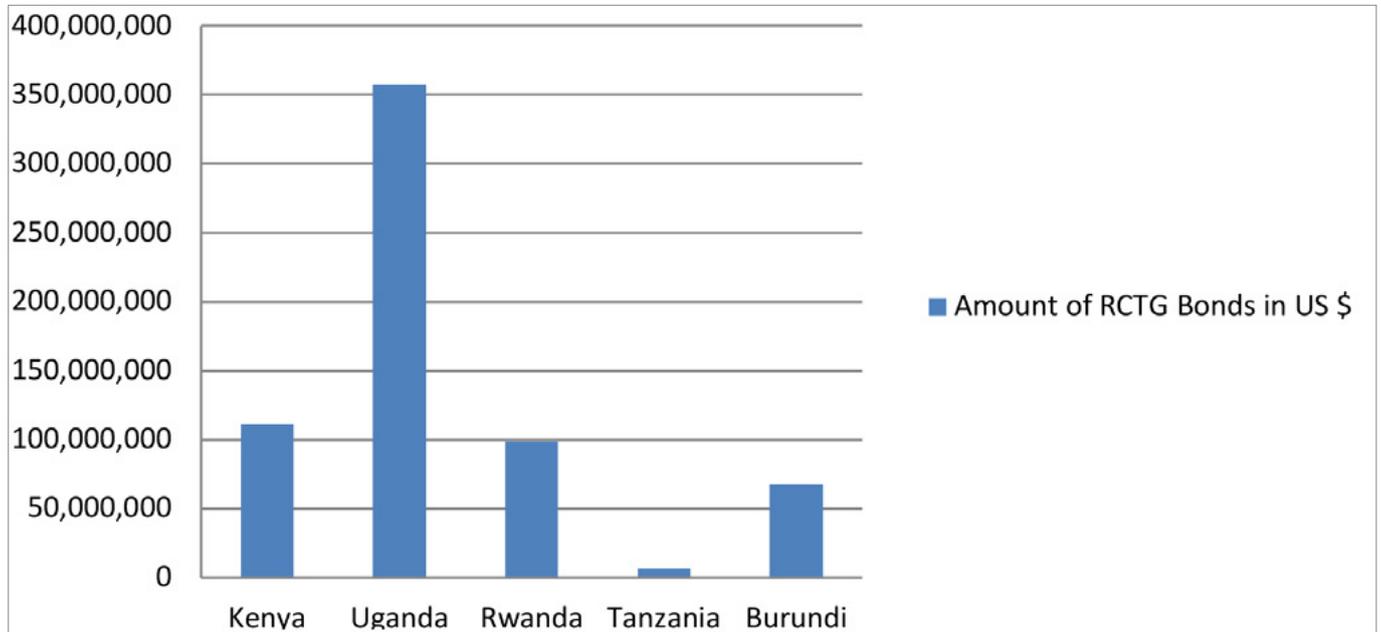
أداء مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في عام ٢٠٢٠

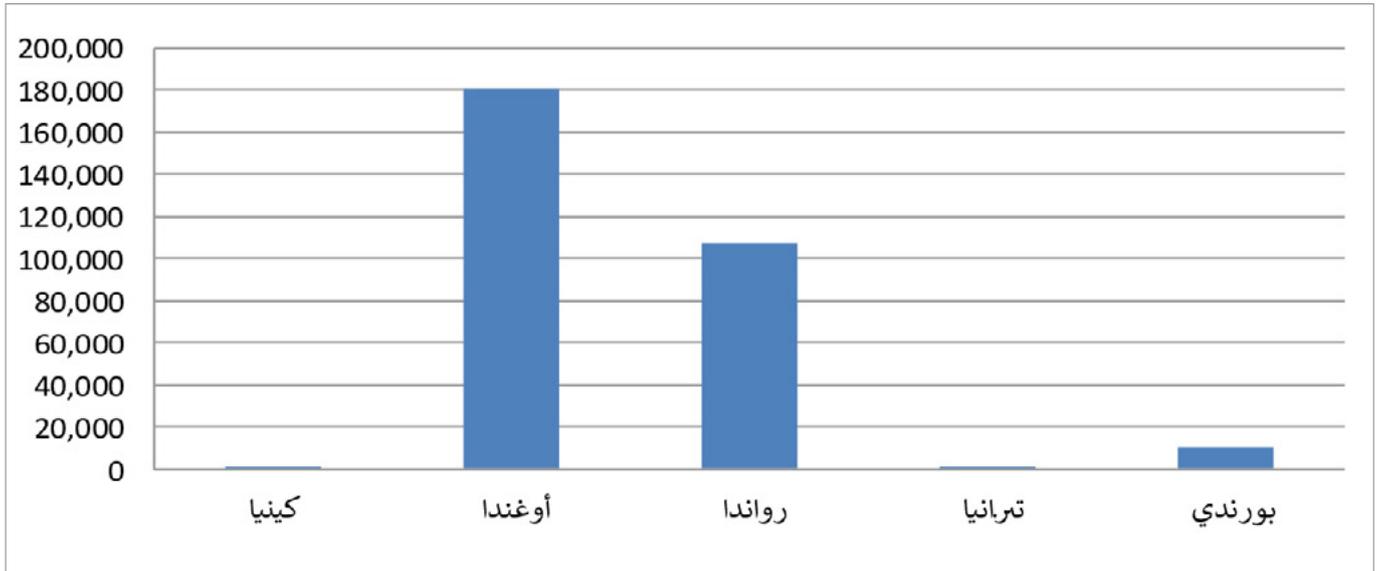
في عام ٢٠٢٠، تم تنفيذ ما مجموعه ١,١٩١ سند إقليمي للنظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك بضمانات بلغت ٦٤١,٣ مليون دولار أمريكي نفذتها شركات المقاصة والشحن، وتم إصدار ٢٧,٣٠٠ كارنيه لحركة البضائع في الإقليم كما هو موضح في الشكل ٢١:

الشكل ٢١: عدد السندات المنفذة من النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك



الشكل ٢٢: قيمة السندات المنفذة من النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك (بالدولار الأمريكي)





مجمع إعادة تأمين كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك

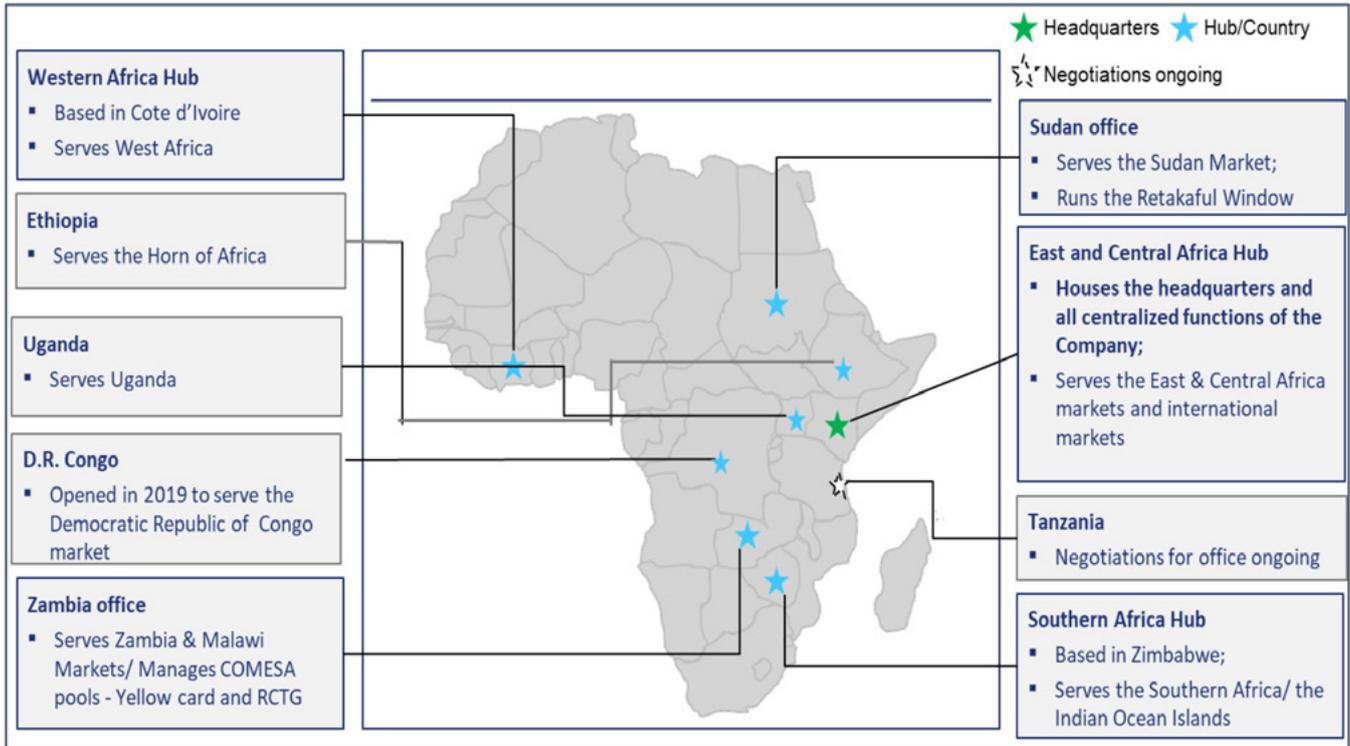
بلغ إجمالي أصول تجمع إعادة تأمين الكارنيه قيمة ١,٦ مليون دولار أمريكي باستثمارات في أسواق المال بقيمة مليون دولار أمريكي. وقد سدد كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك مبلغ ٤٢,١٠٣ دولار أمريكي لشركة إعادة التأمين (زيب-ري) كرسوم إدارية. وعلى الرغم من التقدم الجيد المحرز في عمليات وتنفيذ كارنيه النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك في إقليم الكوميسا، إلا أن المخطط يواجه العديد من التحديات. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن زامبيا بعد إلى المخطط، حيث أثار وكلاء التخليص والشحن مخاوف بشأن فقدان الأعمال مما أدى إلى توقف العمليات في الممر الشمالي الجنوبي. من التحديات الأخرى عدم كفاية البنية التحتية والطاقة والاتصال بالإنترنت في بعض المراكز الحدودية؛ وضعف إمكانات شركات التخليص والشحن الصغيرة والمتوسطة على القيام بعمليات إقليمية، ومحاولة التجمعات الإقليمية تقليد مخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك.

(زيب-ري) شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية

زيب-ري (شركة إعادة التأمين لمنطقة التجارة التفضيلية) هي إحدى مؤسسات الكوميسا، أنشئت بموجب اتفاق وقعه رؤساء الدول والحكومات في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ في مبابان بإسواتيني. وتضم الدول الأعضاء الموقعين على اتفاقية إنشاء الشركة أنجولا، وبوروندي، وجزر القمر، وجيبوتي، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، وليسوتو، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، ورواندا، والصومال، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

ويقع المقر الرئيسي لشركة زيب-ري في نيروبي بكينيا، وهي تدير ثلاثة مراكز إقليمية، وهم: مركز الجنوب الأفريقي ومقره هراري بزيمبابوي، ومركز الشرق والوسط الأفريقي ومقره نيروبي بكينيا، ومركز الغرب الأفريقي ومقره أبيدجان بساحل العاج. وتتلقى المراكز الدعم من المكاتب القطرية كما هو موضح في الشكل ٢٤.

الشكل ٢٤: المكاتب القطرية لزيب-ري



وتتمثل المهمة الرئيسية لشركة زيبي-ري في تعزيز صناعة التأمين في الإقليم وتطويرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الشركة: تعزيز تطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين في الأقاليم الفرعية لإقليم الكوميسا؛ وتعزيز نمو قدرة الاكتتاب والاحتفاظ على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي، ودعم التنمية الاقتصادية شبه الإقليمية.

المساهمة

تضم شركة زيبي-ري حالياً ٣٧ مساهماً منهم: ٦ حكومات، و١٣ شركة تأمين وإعادة تأمين مملوكة للحكومات، و١٥ شركة خاصة، ومؤسستين من مؤسسات الكوميسا (وهما: الأمانة العامة للكوميسا، وبنك التجارة والتنمية التابع للكوميسا)، ومؤسستي تمويل في مجال التنمية.

الرؤية والتركيز الاستراتيجي

تتمثل رؤية شركة زيبي-ري في أن تصبح شركة إعادة تأمين رائدة في أفريقيا على مستوى عالمي. ولتحقيق هذا الهدف، تركز الشركة على مختلف الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للأعمال في إطار خطتها الاستراتيجية الحالية بما في ذلك تحديد وصياغة نموذج نمو أعمال مستدام يركز على الربحية والحفاظ عليه؛ وتعزيز قيمة المساهمين؛ وإدارة أفضل للمخاطر؛ والمساهمة في التنمية الاقتصادية لإقليم الكوميسا. أما الهدف طويل المدى فهو جعل زيبي-ري شركة إعادة تأمين مرجعية وواحدة من أكبر شركات التأمين في القارة الأفريقية.

الأداء عام ٢٠٢٠

في عام ٢٠٢٠، أمنت زيب-ري قيمة ٢٠٨ ملايين دولار أمريكي في صورة دخل من أقساط التأمين مقارنة بمبلغ ١٧٩ مليون دولار أمريكي مكتتبه في عام ٢٠١٨، ما يمثل نمو بنسبة ١٦٪ في الأعمال التجارية. ويعد ذلك معلماً إيجابياً بالنظر إلى أن النمو قد تحقق على خلفية النمو البطيء في معظم أسواق التأمين في الإقليم.

وقد سجلت الشركة أرباح اكتتاب بقيمة ٢٩ مليون دولار أمريكي مقارنة بأرباح اكتتاب بلغت ١٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٨. وتعزى الزيادة في أرباح الاكتتاب أبرز ما تعزى إلى استراتيجية مقصودة ركزت على الاكتتاب المربح المتوافق مع نمو العائدات الإجمالية. ويوضح الجدول أدناه تفاصيل الحركة في مجالات الأداء الرئيسية بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩:

الجدول ٢٢: الحركة في مجالات الأداء الأساسية بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠٢٠	
٢٠٧,١٠٩,٦٣١	٢٠٨,١٥٩,٦٥٠	إجمالي الأقساط
١٤٧,٤٣١,٧٩٢	١٣٩,١٠٨,٤٧٤	قسط إعادة الشراء
٨٣,٣٧٨,٥٨٣	٩٠,٠٩١,٦٢٢	صافي المطالبات المتكبدة
٥,٦٣١,٣٠٨	٥١٧,٨٤٣	ربح الاكتتاب
٢٨,٧٦٥,٤٨٥	١٧,٢٦٠,٤٩٦	صافي الربح
٢٦٢,٣١٩,٥٣٥	٢٧٥,٧٥١,٩١٨	أموال المساهمين
٤٣٥,٠٢٥,٩٧٩	٤٤٦,٩٩٢,٢٠٠	إجمالي الأصول

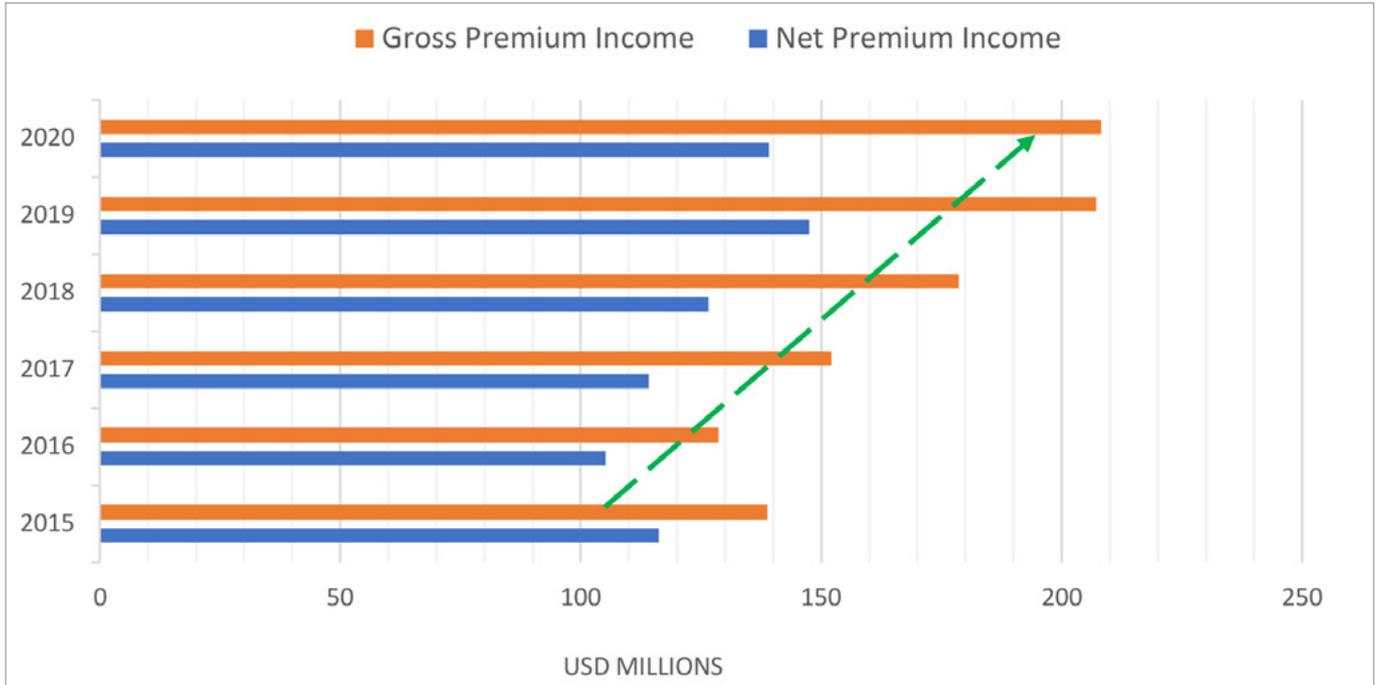
الانتشار الإقليمي للأعمال

لا يزال إقليم الكوميسا يشكل السوق الأساسية لشركة زيب-ري. ويظهر الجدول أدناه أنه اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تمثل الأعمال من إقليم الكوميسا أكثر من ٧٨٪ من جميع الأعمال المكتتبه من زيب-ري.

الجدول ٢٣: انتشار أعمال شركة زيب-ري الإقليمية

2019		2020		الإقليم
%	إجمالي الأقساط (دولار أمريكي)	%	إجمالي الأقساط (دولار أمريكي)	
٧٥	١٥٥,٣٨٦,٩٨١	٧٨	١٦١,٦٥٣,٢٧٦	الكوميسا
١٢	٢٥,٠٢٥,٥٨٢	١٥	٣١,٢٢٨,٣٨٥	من خارج الكوميسا (أفريقيا)
١٣	٢٦,٦٩٧,٠٦٨	٧	١٥,٢٦٧,٩٨٩	الأقاليم الأخرى
	٢٠٧,١٠٩,٦٣١		٢٠٨,١٥٩,٦٥٠	مجموع

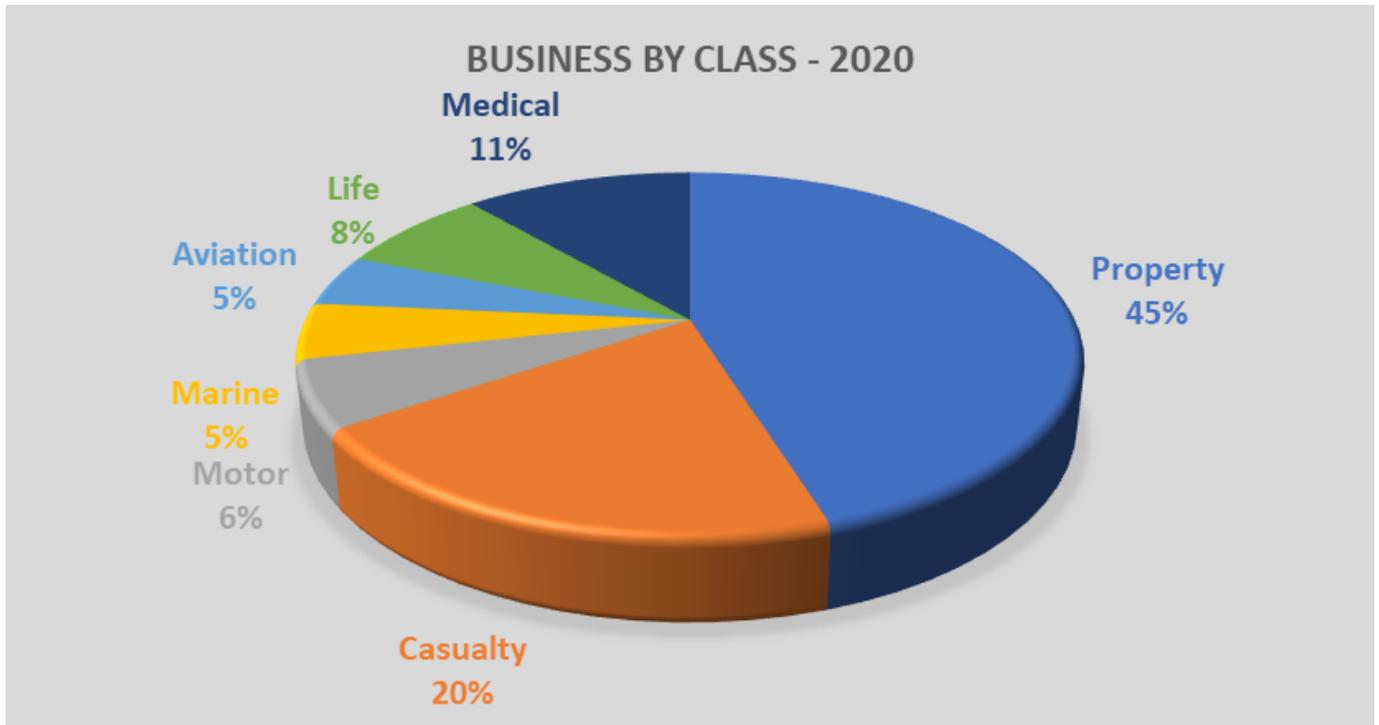
الشكل ٢٥: إجمالي أقساط التأمين ونمو دخل الأقساط الصافي



انتشار الأعمال

يظهر الرسم البياني أدناه انتشار الأعمال المكتتبة من زيب-ري في عام ٢٠٢٠. وقد مثلت الممتلكات الفئة الأكبر من الأعمال المكتتبة، تليها الخسائر الطبية والحياة.

الشكل ٢٦: انتشار الأعمال

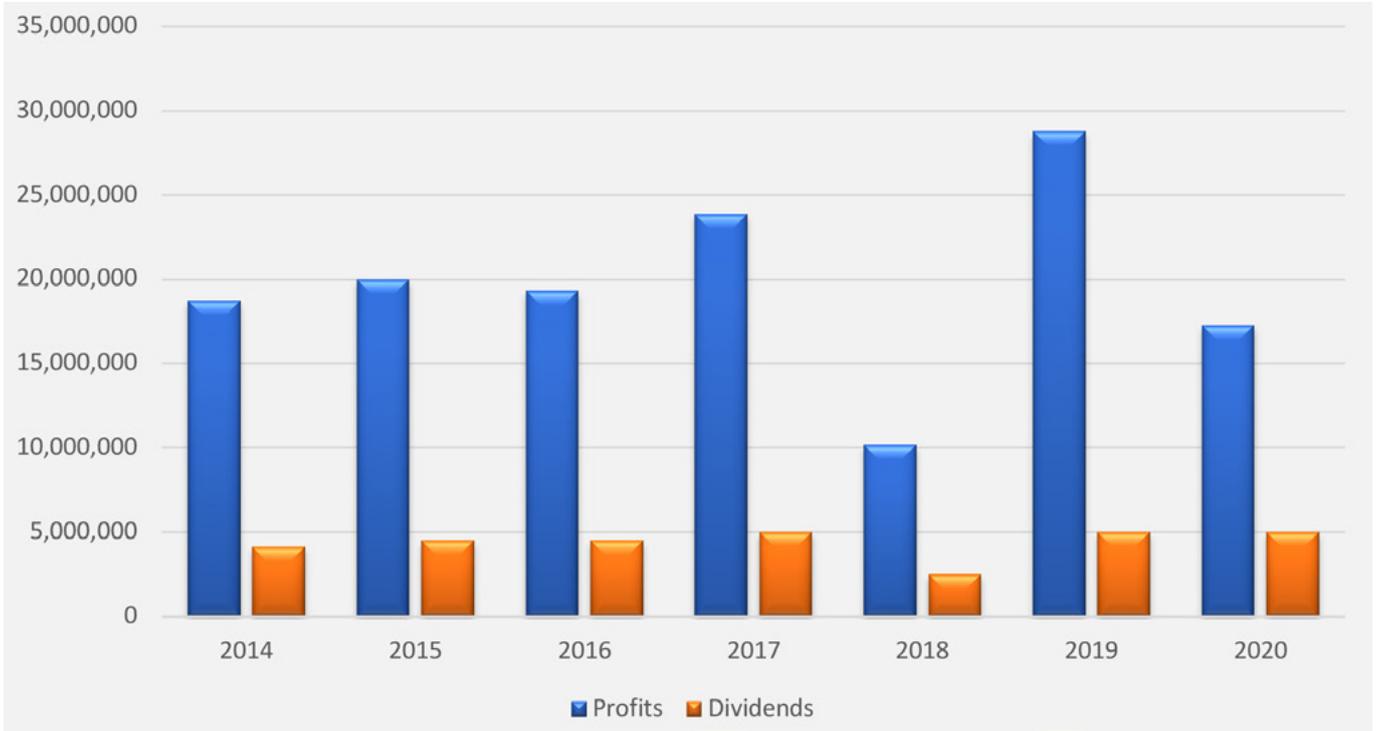


الأرباح والحصص الموزعة

تترجم زيادة أعمال وربحية زيب-ري إلى عوائد للمساهمين ونمو في قيمة الأسهم وزيادة في أصول الشركة. ويوضح الرسم أدناه توزيع الحصص

المدفوعة حتى الآن مقابل الأرباح:

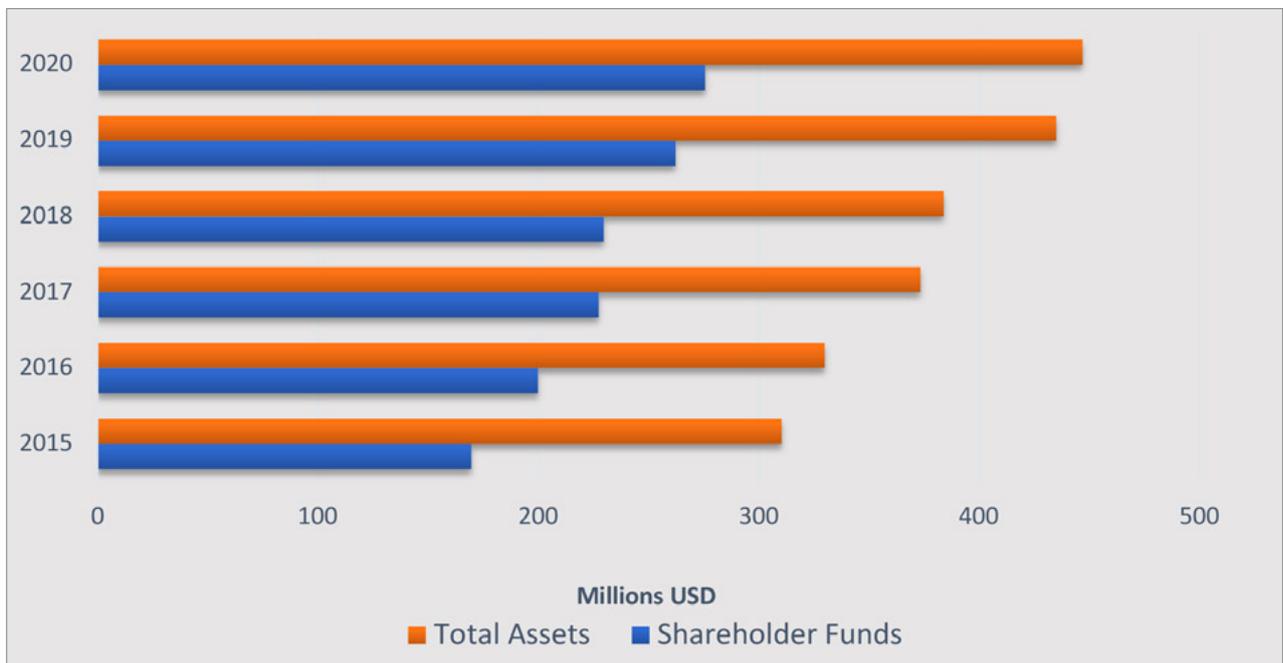
الشكل ٢٧: الأرباح وتوزيع الحصص



الأصول وأموال المساهمين

تمكنت الشركة من الحفاظ على نمو مطرد لأسهمها وإجمالي أصولها، وهو مكون رئيسي يمكنها من خدمة صناعة التأمين في الإقليم بفعالية.

الشكل ٢٨: الأصول وأموال المساهمين



التصنيف

❖ تصنيف AM Best

في عام ٢٠١٩، احتفظت زيب-ري بتصنيف AM Best للقوة المالية عند درجة "++B" والتصنيف الائتماني للمصدر عند درجة "BBB". ويعزى التصنيف الجيد في المقام الأول إلى الرسمة الممتازة المعدلة للمخاطر لشركة زيب-ري، وربحية الاكتتاب المرنة، وتحسن الوضع التنافسي الإقليمي.



❖ تصنيف الائتمان العالمي GCR

حسنت الشركة من تصنيف قدرتها على سداد المطالبات إلى درجة "AAA" الصادر عن وكالة GCR بجنوب أفريقيا، وهو أعلى حد تصنيف متاح لأي شركة في القارة الأفريقية.

التركيز في المضي قدما

❖ التركيز الاستراتيجي

في عام ٢٠٢٠، بدأت الشركة في تنفيذ استراتيجية جديدة طويلة الأجل تهدف إلى التأكيد على أن تصبح الشركة مزودًا رائدًا لخدمات إعادة التأمين في القارة الأفريقية. وتتوي الشركة تحقيق هذا الهدف من خلال قيادة الأعمال في أسواقنا والتوسع إلى آفاق أعمال جديدة بهدف بناء قاعدة صلبة.

❖ توحيد الأعمال والنمو

ينصب تركيز أعمال زيب-ري على ترسيخ مكانتها في الأسواق التقليدية الرئيسية وتنويع أسواق النمو غير التقليدية التي توفر فرصة أعمال جيدة الربحية. وتنفذ هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراكز رئيسية متمركزة في أبيدجان (لخدمة الشركات في الغرب الأفريقي)، وفي هراري (لخدمة الشركات في الجنوب الأفريقي)، وفي نيروبي (لخدمة الشرق والوسط الأفريقي والشركات الدولية).

المبادرات التنموية دعم الدول الأعضاء ومشاركتها

تعتزم الشركة أيضاً الاستمرار في استراتيجيتها لإشراك الدول أعضاء الكوميسا في أنشطتها، إدراكاً منها بأن النوايا الحسنة والمشاركة النشطة للدول الأعضاء في الإقليم لا تزال تلعب دوراً محورياً في مساعدة زيب-ري على تحقيق الأهداف التي تحققت حتى الآن.

أكاديمية زيب-ري

في معرض جهودها لتعزيز التدريب الذي يفوضه ميثاقها، أنشأت زيب-ري أكاديمية تدريب بهدف تطوير تدريب موظفي التأمين في الإقليم وإعطاء الطابع الرسمي، وإطلاق عملية إصدار شهادات التدريب على التأمين في جميع أنحاء الإقليم. وتدار الأكاديمية بالشراكة مع كلية التأمين في كينيا وتوفر زيب-ري التدريب بينما تشرف كلية التأمين على عملية التدقيق وإصدار الشهادات. وفي عام ٢٠٢٠، أجرت الأكاديمية دورات تدريبية عبر الإنترنت بسبب جائحة كورونا واعتمدت أكثر من ٣٥ موظف تأمين في الإقليم. كذلك تعهدت الأكاديمية بالتركيز على المنظمين وصانعي السياسات والمديرين التنفيذيين في الإقليم لتزويدهم بالمعرفة لمواجهة التحديات التي تؤثر حالياً على تلك الصناعة في الإقليم.

المشاركة مع منتدى منظمي جمعية مشرفي التأمين في الشرق الأفريقي

بهدف تحفيز النمو والتغيير في أسواق التأمين وإعادة التأمين والشراكات المستدامة على المدى الطويل، تحظى المشاركة التنظيمية بأهمية بالغة لاستراتيجية نشاط الشركة ومشاركة أصحاب المصلحة، حيث تلعب دوراً محورياً في استمرار تطور وتنفيذ تفويض الشركة، لأن هذه التعاقدات توفر منصة تبادل خبرات فضلاً عن توليد أفكار عن كيف أن التأمين وإعادة التأمين والتنظيم يمكن أن يعملوا سوياً لدفع عجلة تطوير أسواق التأمين وإعادة التأمين التي تسهم في التنمية الاقتصادية للبلدان وتخطط لإحداث تغيير متفق عليه بين الأطراف لضمان وجود أسواق تأمين مناسبة وعملية.

وقد ركز المنتدى في عام ٢٠٢٠ على التحديات الرئيسية في أسواق تأمين شرق أفريقيا، وتأثير كوفيد-١٩ وحالة الاضطراب التي فرضها على أسواق التأمين وتأثيرها.

وفيما يتعلق بتحديات الصناعة الرئيسية المتعلقة بالتسعير والتأمين ضد المخاطر الكارثية واستنفاد القدرات المحلية، وافق المنظمون على الاستمرار في إعطاء هذه الأولوية ودعم مبادرات الشركة في الأسواق الأساسية. أما فيما يتعلق بالتسعير، فتتمثل تحدياته في العمل مع الأسواق على وضع أسعار ملائمة وتقديم الدعم الاكثوري. وبخصوص التأمين ضد المخاطر الكارثية وبالتعاون مع المنظمين في أسواق التأمين الخمسة في شرق أفريقيا، هناك مشروع قيد التنفيذ لتجميع وتحليل البيانات، حيث ستساعد النتائج في توير الإجراءات التي ستُتخذ على المدى المتوسط والطويل. ويشمل استخدام مبادرات القدرات المحلية تنفيذ القواعد واللوائح المحلية المعمول بها وتقاسم المخاطر قبل تقاسم الموارد.

ومن أجل معالجة الاضطراب والتحديات التي فرضتها الجائحة، وافق المنتدى الذي يعمل بالتنسيق مع "شركة AON الأفريقية لحلول إعادة التأمين" على دراسة إنشاء مجمع للجائحات في إقليم الإياك، ويجري اتخاذ الإجراءات اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء التغييرات غير المسبوقة التي أحدثتها الوباء العالمي؛ ولمصلحة السكان الأفارقة من ذوي الدخل المنخفض إلى

المتوسط، قرر الاجتماع إيلاء اهتمام متزايد بالتأمين متناهي الصغر وكذلك استخدام التكنولوجيا لتيسير الوصول إلى التأمين وتعزيز مبادرات التأمين الزراعي الوطنية داخل الاقتصادات. في حالة التأمين الزراعي، أولي الاهتمام أيضًا بحقيقة أن الزراعة عنصر رئيسي في معظم الاقتصادات داخل أفريقيا، وبالتالي فإن دعم التأمين الزراعي يعالج جوانب عالمية هامة للأمن الغذائي والمخاطر التي يفرضها تغير المناخ. وتواصل زيب-ري دعم خطط ومبادرات التأمين الزراعي الوطنية في أسواقها الأساسية.

وقد أُتخذت الترتيبات مع الأمين العام للكوميسا حول كيفية تعزيز الشمول المالي داخل إقليم الكوميسا:

مبادرات التأمين متناهي الصغر في الإقليم

واصلت الشركة تقديم الدعم الفني في العديد من مبادرات التنمية في الإقليم ويشمل دعم الضمان الاجتماعي/المعاشات التقاعدية وخطط الإسكان الشعبي في رواندا، كذلك تقديم الدعم الفني وتوفير غطاء إعادة التأمين لبرنامج دعم مدخلات المزارعين في زامبيا؛ حيث يستفيد حاليًا أكثر من مليون مزارع من برنامج دعم مدخلات المزارعين ودعم الخدمات المحلية لمنح الائتمان وتأمين الحياة والإصابات للأسر ذات الدخل المنخفض (التأمين متناهي الصغر) في كينيا وزيمبابوي وأوغندا ورواندا وموزمبيق.

إدارة مجتمعات إعادة التأمين الخاصة بمخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك وبرنامج البطاقة الصفراء بالكوميسا

تعمل شركة زيب-ري حاليًا كمدير لمجتمعات برنامج بطاقات الكوميسا الصفراء ومخطط النظام الإقليمي لضمان عبور السلع عبر الجمارك. ويعمل المخطط/البرنامج حاليًا في ١٢ دولة تضم بوروندي والكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاوي ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي، كما يستخدم على نطاق واسع من سائقي السيارات من خارج دول الكوميسا، ولاسيما من دول السادك على سبيل الزيارة أو المرور عبر الدول أعضاء الكوميسا. ولدعم تطبيق المخطط خارج الكوميسا، فقد تم تفعيل اتفاقيات مع وكالات في جنوب أفريقيا وموزمبيق، والمناقشات جارية لتمديد الاستخدام إلى أنجولا. وتشارك أكثر من ١٨٠ شركة تأمين في إقليم الكوميسا في إصدار البطاقات الصفراء وعمليات المخطط، وتم إصدار ما مجموعه ٦١٩, ٢٠٨ بطاقة صفراء وتحقيق دخل من الأقساط يبلغ ١٢,٣٢٠,٥٠٤,٣٥ دولار أمريكي خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. كذلك تمت تسوية أكثر من ٧٥٩ مطالبة لضحايا الحوادث وسداد ١,٣٩٧ مليون دولار أمريكي في صورة مطالبات.

لتعزيز عملياتها وبناء القدرات، وتعزيز كفاءة وربحية شركات التأمين المشاركة، فإن المخطط يحتوي على مجمع إعادة تأمين تديره زيب-ري. وفي عام ٢٠٢٠، بلغت قاعدة أصول المجمع أكثر من ١٦,٦ مليون دولار أمريكي.

ويعد مخطط كارنيه ضمان المرور الجمركي الإقليمي بالكوميسا أحد مكونات بروتوكول الكوميسا بشأن التجارة العابرة وتيسير العبور (الملحق الأول من معاهدة الكوميسا). والهدف من المخطط أن يوفر أساسًا موحدًا لحركة المرور العابر في جميع أنحاء الإقليم، حيث تستخدم ضمانات واحدة فقط لعبور البضائع عبر جميع دول المرور العابر من الدول الأعضاء. ويعمل المخطط حاليًا بكامل طاقته في الممرات الشمالية والوسطى بمشاركة نشطة في المخطط من الدول التالية: بوروندي، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا. ومن المفترض أن يبدأ ممر جيبوتي/إثيوبيا عملياته في عام ٢٠٢١.

وخلال السنوات الثلاث الماضية، تم تنفيذ ما مجموعه ١٩٠٠ من سندات مخطط الضمان الإقليمي بقيمة تزيد على ١,٦ مليار دولار أمريكي. ويحتوي المخطط على أكثر من ٤٥ ضامنًا أوليًا وأكثر من ٧٤٠ وكيل تخليص. وحتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغ إجمالي أصول تجمع إعادة التأمين لبرنامج الضمان التي تديرها شركة زيب-ري قيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي.

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا هو منظمة لأصحاب الأعمال التجارية من الأعضاء تضم مجموعة متنوعة من الشركات والجمعيات في الإقليم، وهي الهيئة الإقليمية الرئيسية المعترف بها للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال في إقليم الكوميسا. وتتمثل رؤية مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في "البناء إقليمياً، والانطلاق عالمياً". وترتكز خدمات مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا على دعائم ثلاثة هي: سياسة الأعمال والتأييد، وتيسير الأعمال التجارية، وتنمية العضوية.

سياسة الأعمال والتأييد

تلعب سياسة الأعمال والتأييد دوراً مركزياً وهي ركيزة استراتيجية رئيسية، حيث يسعى مجلس الأعمال جاهداً لخلق بيئة تطور القدرة التنافسية للأعمال في الكوميسا. ويقود مجلس الأعمال التجارية المساهمة النشطة للقطاع الخاص في عمليات صنع السياسات من خلال تطوير ومناصرة وثائق مواقف الصناعة وملخصات السياسات والدراسات حول العوائق التي تعترض الأعمال التجارية، كما يشكل منبراً مباشراً للمناصرة والتأييد لدى صانعي السياسات والقرارات في الإقليم.

وفيما يلي بعض النقاط الاستراتيجية الرئيسية:

اتخاذ خمسة مواقف صناعية لتنوير أجنات التأييد والسياسات

تركز أجنات مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا للتأييد والسياسات على تحسين القدرة التنافسية وتعميق مشاركة القطاع الخاص في التجارة الإقليمية والعالمية. وكجزء من استراتيجيات التأييد لمعالجة المعوقات الرئيسية للأعمال والتدابير التي تؤثر على مشاركة الصناعات في الإقليم، فقد صاغ مجلس الأعمال أربعة مواقف صناعية، وعرضها أمام الاجتماعات المتعددة لأجهزة صنع السياسات بالكوميسا على النحو التالي:

- ❖ تيسير التجارة،
- ❖ مواءمة معايير الغذاء،
- ❖ تشييط تجارة البذور،
- ❖ تقرير اللجنة الفنية للصناعة.

موقف مجلسي الأعمال التجارية بالكوميسا والسادك

في يونيو ٢٠٢٠، أعد مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا ومجلس الأعمال التجارية بالسادك تقرير موقف ونفذاً جهداً تأييد مشتركاً بخصوص معالجة التدابير المقيدة للتجارة خلال حقبة جائحة فيروس كورونا المستجد. ويركز الموقف على تبني مناهج ثلاثية الأطراف لتيسير التجارة، وكذلك رفع الحظر على بيع التبغ. وجاءت النتائج كالتالي:

- ❖ تطوير خمس مواقف صناعية وجداول أعمال تأييد مستتيرة لعام ٢٠٢٠،
- ❖ إطلاق أربع منصات لزيادة التنسيق مع القطاع الخاص (عقد أربع اجتماعات لمجموعة العمل لزيادة التنسيق مع القطاع الخاص وهي: مجموعة عمل تيسير التجارة، ومجموعة عمل التصنيع الزراعي، ومجموعة عمل البذور، ومجموعة عمل الشمول المالي الرقمي ولجنة التجارة والصناعة).

حوار القطاع الخاص من زامبيا والكونغو الديمقراطية حول معوقات الأعمال على نقطة كاسومباليسا الحدودية

ترأس مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا حوار القطاع الخاص من زامبيا والكونغو الديمقراطية، والذي جمع جمعيات الأعمال وجمعيات الشحن والخدمات اللوجستية من الكونغو الديمقراطية وزامبيا، لعرض المواقف المشتركة في الاجتماعات الحكومية الشائبة للجان الدائمة المشتركة بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وقد بُني الحوار على صناعة مشتركة مع التركيز على تدعيم الإنفاذ لضمان الالتزام بقواعد إعادة الشحن، والحد من الاحتيال الجمركي، وحظر تفرغ البضائع العابرة على الحدود، وتعزيز مكتب خدمات النافذة الواحدة على نقطة كاسومباليسا الحدودية، مما يتيح توسعة واجهة التعامل الجمركية والتعامل المتجانس لتيسير التخليص السريع للبضائع. هذا وقد تم نشر وتوزيع ورقة موقف الكونغو الديمقراطية - زامبيا اللوجستي للصناعة.

مشاركة القطاع الخاص في مسألة المعاملة التفضيلية من كينيا للتعريفات على السلع ذات المنشأ في الكوميسا

تعاون مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا مع القطاع الخاص الكيني وتحديدًا رابطة المصنعين الكينية والكوميسا بشأن قضية المعاملة التفضيلية من كينيا للتعريفات الجمركية على السلع ذات المنشأ في الكوميسا. ومن خلال المشاركات المتعددة (كذلك بين الكوميسا وحكومة كينيا)، تم حل الأمر بسرعة.

برامج التأييد المشتركة مع الأعضاء/أصحاب المصلحة

تشارك مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا أو شارك في العديد من الاجتماعات أو المؤتمرات التي ينظمها أصحاب المصلحة الرئيسيون أو الشركاء لتدعيم أجنادات التأييد والاستفادة من الشراكات لمصلحة الأنشطة الجارية.

ومن الأمثلة على الاجتماعات:

- أ. مبادرات مشاركة القطاع الخاص في الكومونولث
- ب. تعزيز منصة القطاع الخاص في الثلاثية
- ج. المشاركة في تشكيل مجلس الأعمال الأفريقي
- د. تعزيز تعاون مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا مع دولة إريتريا
- هـ. التدريب على اتفاقية الاعتراف المتبادل لمفوضي الخدمات

وتضمنت نتائج الاجتماعات ما يلي:

- ❖ يتولى مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا الدعوة المشتركة لدعم أربعة أجنادات رئيسية: تعزيز صوت القطاع الخاص في الكوميسا داخل الكومونولث، ومنطقة التجارة الحرة بالثلاثية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتجارة الخدمات بالكوميسا،
- ❖ ترشيح مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا كرئيس لتجمع الأعمال بين الشركات B2B في الكومونولث،
- ❖ اختيار مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في اللجنة المؤقتة لمجلس الأعمال الأفريقي

المشروعات الرائدة – مشروعات مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

مشروع نزاهة أعمال مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا

مقدمة

يقوم مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بتنفيذ مشروعه لنزاهة الأعمال الذي يركز على بناء قدرة القطاع الخاص على القضاء على الفساد وتعزيز مشاركته في مبادرات الشفافية والإصلاح وبالتالي تحقيق بيئة أعمال جيدة وتمكينية. وينفذ المشروع بتمويل ودعم من مركز المشروعات الدولية الخاصة وهو في مراحله ما قبل الأخيرة، حيث نفذ تدريبات للجمعيات، وصاغ تقارير عن الدول، ووضع كود إقليمي عن امتثال الشركات لمكافحة الفساد. وقد نفذت ما يلي من أنشطة في عام ٢٠٢٠:

- ❖ اعتماد وإطلاق الكود الإقليمي لامتنال الشركات لمكافحة الفساد،
- ❖ تدريب الجمعيات وإطلاق الكود الإقليمي،
- ❖ إرشاد الجمعيات.

وتم تحقيق النتائج التالية:

- ❖ الكود الإقليمي للامتثال لمكافحة الفساد الذي اعتمده الجمعية العامة لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا وتم إطلاقه؛
- ❖ تدريب ٢٥ شخصاً على الامتنال لمكافحة الفساد والكود الإقليمي؛
- ❖ إرشاد ٦ جمعيات لوضع آلية امتثال فعالة داخل مؤسساتها.

مشروع الشمول المالي الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يقوم مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بتنفيذ مشروع الشمول المالي الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف عام هو دعم تطوير مخطط إقليمي مشترك للسداد يخدم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (في أسفل الهرم المالي) وبالتالي تحسين التجارة عبر الحدود. وسينتج عن المشروع تقوية السوق الرقمية للمعاملات المالية عبر الحدود بتكلفة معقولة، مع حد أدنى من الرسوم يتناسب تمامًا مع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مما سيؤدي إلى زيادة حجم المعاملات عبر الحدود، والشمول المالي، ومشاركة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التجارة الإقليمية. وفي عام ٢٠٢٠، نفذت الأنشطة التالية:

- أ. تقرير حالة الأعمال
- ب. مسودة السياسة النموذجية والمبادئ التوجيهية التنظيمية
- ج. مشاركات أصحاب المصلحة – المشاركات مع جهات تكامل أنظمة الدفع المحتملة، والشراكة مع بنك التجارة والتنمية وجلينبروك (Glenbrook)
- د. أنشطة التسويق لمشروع الشمول المالي الرقمي

وتم تحقيق النتائج التالية:

- ❖ عقد تسع حوارات وطنية إلكترونية بين القطاعين العام والخاص في تسع دول للتحقق من تقرير حالة الأعمال،
- ❖ عقد خمس حوارات إلكترونية شبه إقليمية بين القطاعين العام والخاص لتبني تقرير دراسة الجدوى والاتفاق على ٨ مجالات للسياسات التي ستوجه سياسة السداد الرقمية المشتركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،
- ❖ مشاركة ٣٥٠ من أصحاب المصلحة من تسع دول بفعالية في تطوير دراسة الجدوى وورقة السياسة الإقليمية،
- ❖ استكمال واعتماد تقرير واحد عن حالة الأعمال،
- ❖ استكمال إحدى السياسات النموذجية وفي انتظار التصديق عليها في منتدى الكوميسا رفيع المستوى للشمول المالي الرقمي بتاريخ ٢٠-٢١ يناير ٢٠٢١.

خدمات تيسير الأعمال

يقوم مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا بتطوير الأنشطة وتيسير المنصات التي تعزز الشراكات والروابط بين الشركات، بالإضافة إلى إبلاغ الشركات بالفرص التجارية المختلفة المتاحة في الإقليم وخارجه. وهذه المعلومات موجودة في معلومات السوق والروابط التجارية ومنصة الشراكات ومشاركات أصحاب المصلحة والندوات عبر الإنترنت.

معلومات السوق

تم تحقيق ما يلي:

- ❖ إصدار ٢٣ نشرة عن معلومات السوق وتوزيعها على أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في الإقليم لتوفير الشراكات والتجارة (تم إصدار ١٣ نشرة سوقية و ١٠ مؤشرات سوقية)،
- ❖ إصدار موجز نشرة داخلية لخمس مجموعات عمل،
- ❖ إصدار خمس نشرات داخلية خاصة عن: "رؤى الأعمال في ضوء فيروس كورونا المستجد".

منصة روابط الأعمال والشراكات

تم إنجاز ما يلي في ظل توفير المصادر المحلية لمنصات الشراكات بين المشتريين والبائعين:

- ❖ عقد اجتماع بين المشتريين والموردين في زامبيا،
- ❖ حشد أربعة مشتريين للمشاركة،
- ❖ مشاركة ٥٤ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنصة.

مشاركات أصحاب المصلحة

نفذ مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا عدة مشاركات لتسهيل الروابط والشراكات على المستويين الإقليمي والعالمي والتي كان من نتائجها:

١- توقيع مذكرتي تفاهم:

- ❖ توقيع مذكرة تفاهم مع الغرفة الدولية للتجارة لتسهيل الشراكات الإقليمية ومشاركة مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا في منصات السياسة متعددة الأطراف،
- ❖ توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة التجارة الإلكترونية بأفريقيا للتعاون في تيسير التجارة الرقمية، وتنمية المهارات، والتجارة الإلكترونية:

٢- عرض توصيات لإصلاح السياسات بشأن القضايا المتعلقة بحركة السلع الأساسية عبر الكوميسا؛ وتعافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية في الإقليم في أعقاب فيروس كورونا المستجد؛ والتدخلات الحكومية للتخفيف من أثر فيروس كورونا المستجد على الأعمال التجارية؛ والاستثمار والشراكات التجارية لتعزيز التجارة بين الأقاليم؛ واستدامة الأعمال، وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أثناء فترة الجائحة.

الندوات عبر الإنترنت

عقد مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا أربع ندوات عبر الإنترنت مع أصحاب المصلحة من الصناعة وممثلي القطاع العام المعنيين. وقدمت الندوات منصة للقطاعين العام والخاص لمناقشة القضايا المتصلة بحركة السلع الأساسية وتقديم حلول لها، ومعالجة الإتجار غير المشروع، وتشجيع تجارة البذور، واستجابات الصناعة لفيروس كورونا المستجد. ونتيجة لذلك، تم عقد أربع منصات مشاركة لزيادة التنسيق مع أصحاب المصلحة، وتم إصدار أربعة تقارير مع توصيات تغذي وثائق موقف الصناعة.

توسعة العضوية

يركز مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا على تعزيز التعاون مع مجتمع الأعمال، وتدعيم بناء القدرات الريادية والتقنية للمؤسسات والجمعيات لضمان وجود قطاع خاص قوي وتنافسي. وفيما يلي النقاط الاستراتيجية الرئيسية:

تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال التدريب وبناء القدرات

في إطار توفير المصادر المحلية للشراكة (LSP)، تم تدريب ٥٤ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً على المعايير الأساسية وأنظمة إدارة سلامة الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، يخضع ٢٠ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً للاستشارات التجارية، كما سيتم ربطهم بالمشتريين.

التواصل مع الأعضاء

لزيادة التواصل والمشاركة مع الأعضاء، قام مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا على نطاق واسع بنشر تقارير نصف شهرية ونشرات أعمال داخلية وأوراق بحثية ونشرات إخبارية ونشرات سياسات، والتي تضمنت ما يلي:

- ❖ إعداد وتوزيع ١٣ نشرة إخبارية،
- ❖ إعداد وتوزيع ٥ نشرات داخلية لمجموعات العمل/ نشرات داخلية مخصصة للقطاعات،
- ❖ إصدار وتوزيع خمس طبعات خاصة من النشرات الداخلية توفر تحديثات عن استدامة الأعمال أثناء فترة الجائحة.

انتقالات الأعضاء

في عام ٢٠٢٠، تم تقييد انتقالات الأعضاء وزيارات الشركات بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أنه تم عقد اجتماعات مختلفة للأعضاء عبر الإنترنت، وانضم أربعة أعضاء جدد إلى مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا (٣ شركات وجمعية واحدة).

التطوير المؤسسي

فيما يلي نطاق التركيز لعام ٢٠٢٠:

الاجتماعات النظامية: تم عقد اجتماعين نظاميين لمجلس الإدارة، وعقد اجتماع الجمعية العمومية الاعتيادية في أغسطس ٢٠٢٠، لتقديم تقرير عن الأداء الإداري والبرامجي والحوكمة لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا.

السياسات والاستراتيجيات: تم اعتماد السياسة الإدارية وسياسة الامتثال في مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا وتنفيذ استراتيجية الخدمات الرقمية لدعم كفاءة التشغيل المؤسسي.

استمرار العمل أثناء فيروس كورونا المستجد: في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، واصل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا تنفيذ أنشطته وخطته عمله من خلال نماذج العمل خارج الموقع، كما زاد استخدام النماذج الرقمية لتقديم الخدمات مثل استخدام القنوات الرقمية والاجتماعات الإلكترونية وحلقات العمل التدريبية لبناء القدرات الفنية عبر الإنترنت للمؤسسات والجمعيات.

تعزيز الاستثمار الاجتماعي للشركات: تم تنفيذ أحد أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي تمثل في توزيع معدات الوقاية الشخصية على المجتمعات والأسواق في زامبيا بالشراكة مع Barefeet Theatre وبنك الطعام في لوساكا.

موجز التقرير المالي

لدى مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا خمسة مصادر تمويل أساسية، وهي: رسوم العضوية والرعاية المالية؛ وأربعة شركاء تمويل هم، مركز المشاريع الدولية الخاصة، التعاون الاقتصادي الكوري الأفريقي التابع لبنك التنمية الأفريقي، صندوق التنمية الأوروبي، ومؤسسة بيل وميليندا جيتس. وفي عام ٢٠٢٠، حصل مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا على ١٩٤,٧١١,٠٠٠ دولار أمريكي من القطاع الخاص (العضوية والرعاية المالية)، ومبلغ ٨٤٥,٨٦٨ دولار أمريكي من مؤسسة بيل وميليندا جيتس، ومبلغ ٤٨٥,٠٠٠ دولار أمريكي من صندوق التنمية الأوروبي (لمكونات القطاع الخاص في إطار برنامج الكوميسا للتنافسية الإقليمية للشركات والوصول إلى الأسواق ومشروعات تيسير التجارة). وبذلك يصل إجمالي أموال المنح للعام إلى قيمة ١,٣٣٠,٨٦٨ دولار أمريكي. ولا يزال مركز مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا المالي قوياً؛ فخلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ المركز المالي لمجلس الأعمال التجارية بالكوميسا من حيث الموارد النقدية المتاحة ١,٤٦٦,٠٤٩ دولار أمريكي، إلا أننا لن نتراخى في المستقبل، حيث ستظل الاستدامة والكفاءة جزءاً لا يتجزأ من نمونا.



الفصل الرابع: التقرير المالي

١. أنشئت الأمانة العامة للكوميسا بموجب المادة (٧) من المعاهدة كأحد أجهزة الكوميسا وبتأسيها أمين عام الكوميسا. ووفقا للمادة (١٦٩ - ٤) من معاهدة الكوميسا، يعمم الأمين العام نسخاً من التقرير المالي إلى كل دولة من الدول الأعضاء ويعقد اجتماعاً للجنة الحكومية أو للجنة الشؤون الإدارية والموازنة لدراسة التقرير وتقديم التوصيات بشأنه قبل تقديمه إلى المجلس الوزاري للاعتماد.
٢. تقوم الأمانة العامة للكوميسا بتنفيذ الإطار الجديد للمراجعة الخارجية على النحو الذي اعتمده المجلس الوزاري في مدغشقر ٢٠١٦، حيث يتولى المراجعة في الأمانة العامة المراجعون العموم من الدول الأعضاء من خلال مجلس المراجعين الخارجيين بالكوميسا (مجلس الكوبيا) بينما تتم مراجعة المشاريع بواسطة مكاتب المراجعة الخاصة. وتم وضع أدوات المراجعة الخاصة بمجلس الكوبيا، بما في ذلك ميثاق المراجعة وكتيبات المراجعة، واعتمدها المجلس الوزاري في ٢٠٢٠، وذلك لضمان إجراء المراجعة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
٣. في تلك الأونة، فإنه يسرنا أن نقدم للمجلس الوزاري حسابات الإدارة التنظيمية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، في انتظار مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٢٠، بواسطة مجلس الكوبيا. وتجدر الإشارة إلى أن الشروع في إجراء المراجعة لعام ٢٠٢٠ قد شهد تأخراً بسبب التحديات الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩. ومنذ ذلك الحين عقد مجلس الكوبيا اجتماعاً وافق خلاله على كيفية إجراء معظم عمليات المراجعة إفسيرياً عبر الإنترنت باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٤. تجمع حسابات الإدارة التنظيمية هذه بين نتائج الأنشطة التي جرت بتمويلات الدول الأعضاء وتمويلات المنح. ويتم توفير هذه الموارد من قبل الدول الأعضاء والشركاء المتعاونين وفقاً للمادتين (١٦٦ - ٣) و (١٦٨ - ٣) من المعاهدة. وتقدم حسابات الإدارة التنظيمية نظرة عامة كاملة وشاملة على ماليات الأمانة العامة خلال السنة المالية ٢٠٢٠. وذلك يشمل المعلومات حول الموقف المالي للأمانة العامة، والكيفية التي جرى بها تنفيذ الميزانية، إلى جانب الالتزامات والواجبات المالية للأمانة العامة.
٥. لكي نعكس طبيعة السنوات المتعددة لأنشطة الأمانة العامة، فإن الحسابات تشمل توضيحات للأرقام المالية الرئيسية. وقد تميزت السنة المالية ٢٠٢٠ ببعض الإنجازات للسوق المشتركة واكتفتها بعض التحديات التي واجهتها، وذلك على النحو المبين أدناه:

الكوميسا – الأمانة العامة

حسابات الإدارة التنظيمية ٢٠٢٠

بيان الموقف المالي

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	بدولار الكوميسا
		الأصول
		الأصول غير الجارية/غير المتداولة
٢٨,٥٥٢,٧٠٥	٢٧,٨١١,٢٧٤	ممتلكات ومعدات
٢,٣٧٣,٧٧٦	٢,٧١٩,١٦٠	الاستثمار في الأسهم
٣,١٥٦,٧٧٥	٢,٠٧٧,١٣٣	خطة السداد لمستحقات مساهمات الدول الأعضاء
٢٤,٠٨٢,٢٥٥	٣٢,٦٠٧,٥٦٧	إجمالي: الأصول غير الجارية/غير المتداولة
		الأصول الجارية/المتداولة
١٨,٧٠٤,٥١٥	٢٣,٢٥٥,٦٢٧	المستحقات من مساهمات الدول الأعضاء
١,٠١٩,٩٤٥	٤١٥,٦٢٣	المبالغ مستحقة السداد من جهات الكوميسا الأخرى
-	٣٦١,٦٧٣	النفقات العامة المستلمة من المنح
٣٠٨,٥٢٩	٣٠٨,٥٢٩	المبالغ مستحقة السداد من جانب التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى
٦٠٤,٦٣٦	٥٣٢,٨٢٣	غيرها من المستحقات
١٦,٧٠١,٧١٨	١٨,٤٨٧,٨٢٢	النقد ومعادلات النقد
٣٧,٣٣٩,٣٤٣	٤٣,٣٦٢,٠٩٧	إجمالي: الأصول الجارية/المتداولة
٧١,٤٢٢,٥٩٨	٧٥,٩٦٩,٦٦٤	إجمالي: الأصول
		الخصوم والأموال المتراكمة
		الاحتياطيات والأموال المتراكمة
٧,٩٢٤,٣١٨	١١,٤٠٦,٥٩١	صندوق الاحتياط
٤٠,٧٣٦,٥٣١	٤١,٨٣٣,٠١٥	الأموال المتراكمة
١٧,٥٠٩,٢٤٧	١٦,٩٦٩,٩٥٠	احتياطي إعادة التقييم
٦٦,١٧٠,٠٩٦	٧٠,٢٠٩,٥٥٦	الإجمالي: الاحتياطيات والأموال المتراكمة
		الخصوم غير الجارية/غير المتداولة
٥٤٤,٦٤٤	٤٤٧,٢٥٨	منح رأس المال
٥٤٤,٦٤٤	٤٤٧,٢٥٨	الإجمالي: الخصوم غير الجارية/غير المتداولة

		الخصوم الجارية/المتداولة
٢٧٢,٤٥٣	٢٥٧,٤٩٨	مبالغ التجارة مُستحقة السداد
-	٥٢١,٤٧٠	مبالغ الدول الأعضاء مُستحقة السداد
٢,٣٤٤,٧٢٠	٢,٣٤٤,٠٣٩	المبالغ مُستحقة السداد لجهات الكوميسا
٩٨٤,٧٠٢	١,٠٢١,٠١١	دائنو صندوق الاستئمان
١١,٥٩٠	٥,٧١٤	استحقاقات ما بعد التعيين
١,٠٩٤,٣٩٣	١,١٦٣,١١٩	الأموال المتراكمة والامتيازات
<u>٤,٧٠٧,٨٥٨</u>	<u>٥,٣١٢,٨٥٠</u>	الإجمالي: الخصوم الجارية/المتداولة
<u>٥,٢٥٢,٥٠٢</u>	<u>٥,٧٦٠,١٠٨</u>	الإجمالي: الخصوم
<u>٧١,٤٢٢,٥٩٨</u>	<u>٧٥,٩٦٩,٦٦٤</u>	الإجمالي: الخصوم والأموال المتراكمة

بيان الإيرادات والنفقات وغيرها من الإيرادات الشاملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩	٢٠٢٠	بدولار الكوميسا
		الإيرادات
١٤,٣٤٥,٠١٨	١٤,٢٥٦,٩٢٥	مساهمات الدول الأعضاء
٥٠٨,٩٤٠	-	مساهمات أخرى للدول الأعضاء
١٠٩,٥٠٢	٤٦٧,٣٤٤	مساهمات النفقات العامة من المنح
٤٤٦,٧٧٠	٨٩٩,١٦٠	إيرادات أخرى
<u>١٥,٤١٠,٢٣٠</u>	<u>١٥,٦٢٣,٤٢٨</u>	إجمالي الإيرادات
		المصروفات بحسب المهام
(١,٩٣١,٣٠١)	(٩٦٠,٥٠١)	الإدارة التنفيذية
(٣,٢٦٩,٩٨٢)	(٢,٨٧٩,١٢١)	الموارد البشرية والشؤون الإدارية
(١,٦١٢,٨٤٧)	(١,٣٠٥,٣٠٠)	الميزانية والمالية
(٩٣٣,٢٠٠)	(٦٤٢,٩٦٨)	التجارة والجمارك
(٥٨٩,٠٨٧)	(٤٦٥,٥٤٣)	البنية التحتية واللوجستيات
(٦٥٣,٠٤٦)	(٥٣٣,٣٧٦)	الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية
(٤٠٧,١٤٥)	(٥١٥,٣٢٠)	الشؤون القانونية والمؤسسية
(٣٣٠,٣٦٨)	(٣٦٣,٨٣٢)	مسائل النوع والشؤون الاجتماعية
(٧٨٧,٧٠٨)	(٧٦٢,٣٥٤)	تكنولوجيا المعلومات
(٣٩٣,٨٩٣)	(٣٤٦,٩٥٨)	المراجعة الداخلية
(٢٠٩,١٥٧)	(١٨٧,٧٦٠)	التخطيط الاستراتيجي والبحث
(١٧٠,٩٨١)	(٢٠٦,٥٣٩)	تعبئة الموارد والتعاون الدولي
(٣٥٠,٦٠٥)	(٣٤٨,٣٨١)	العلاقات العامة
(١٥٠,٧٢٧)	(١٣٩,٠٩١)	مركز موارد المعلومات
(٢٩٥,٢٧٠)	(٣١٩,٤٤٦)	وحدة المباني
(٣٢٣,٦٩٥)	(٢٨٤,٣٢٩)	مكتب الاتصال في بروكسل
-	(١٨,١٧٦)	وحدة الاحصائيات
(٥٠,٥٨١)	(٢٣,٧٨٦)	اطار المراجعة الخارجية
<u>(١,٠٢٤,١٠٢)</u>	<u>(٩٣٣,٦٤٨)</u>	إهلاك الممتلكات والمعدات

	(١٣,٤٨٣,٦٩٥)	(١١,٢٣٦,٤٢٧)	أجمالي المصروفات
	٣١٥,٥٠٢	٣٠٨,٥١٢	إيرادات المالية
	(٣٦٢,٦١٥)	(٥٨٤,١٦٤)	تكاليف المالية
	(٤٧,١١٣)	(٢٧٥,٦٥٢)	
	١,٨٧٩,٤٢٢	٤,١١١,٣٤٩	فائض التشغيل
			الإيرادات الشاملة الأخرى
			البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا كأرباح أو خسائر
	(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٣٩,٢٩٧)	استهلاك احتياطي إعادة التقييم
	(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٣٩,٢٩٧)	الإيرادات الشاملة الأخرى
	١,٣٢٩,٦٥٩	٣,٥٧٢,٠٥٢	

بيان الإيرادات والمصروفات للبرامج الممولة من المنح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢٠١٩ دولار أمريكي	٢٠٢٠ دولار أمريكي	بدولار الكوميسا
		الإيرادات
٢٩,١٤٣,٨٩٢	٣١,٢٥٩,٥٣٩	الرصيد الافتتاحي – الإيرادات المؤجلة
١٩,٥١٧,٦٩٧	١٦,٥٧٦,٩٠٨	المبالغ المستلمة ٢٠٢٠
-	٩٢١,٧٧٢	المساهمات العينية
٤٨,٦٦١,٥٨٩	٤٨,٧٥٨,٢١٥	النقد المتوفر للأنشطة الممولة عن طريق المنح
		المصروفات
(١,٣٧٠,١٨١)	(٢,٨١٣,٠٠٣)	مشروع صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية أفريقية
(٨٨١,٥١٠)	-	مشروع تكامل المجال الجوي بالكوميسا
(١١٢,١٥٣)	(١٠٧,٤٢٨)	بناء القدرات الإحصائية
(٢٢١,٢٩٩)	(١٩٦,٥٦٩)	البرنامج الدولي للمقارنات
(٢٤٢,٨٣٦)	(٦٠,٣٨٤)	برنامج تيسير النقل والمرور العابر
(٩٣٦,٠٨٨)	(١,٥١٢,١٩١)	برنامج مبادرة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود
-	(٢١٦,٧٢٢)	البرنامج الإقليمي لتعزيز قدرات المشاريع التنافسية والوصول للأسواق (ريكامب)
(٢,٢٨٩,٦٨٠)	(٥٨٩,٣٧١)	آلية دعم التكامل الإقليمي
(١,٠٧١,١٢٣)	(٦٧١,١٧١)	برنامج الأمن البحري
(٢,١٨٥,٣٠٢)	(٢,٥٠٣,٠٣٤)	برنامج تيسير التجارة
(٢,١٠٩,٩٥٨)	(١,٨٦٩,٢٤٤)	تعزيز السوق الإقليمية المُستدامة للطاقة (إيسريم)
(٣٢٧,٧٤٢)	-	مرفق التعاون الفني (صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر)
(١,٣٥٨,٤٨٩)	(١,٤٠٩,٤١٣)	تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لتغير المناخ +
(١,٣٨٩,٧٩٨)	(٢٢٢,٤٠١)	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – اتفاقية منحة أهداف التنمية الإقليمية
(٧٤٥,٢٥٥)	(١١٨,٢٨٧)	دعم هيكل السلم والأمن الأفريقي (الأبسا)
(١,٢٨٩,٢٠١)	(٧٧٣,٦٦٣)	مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى

(٢١٠,٦٠٠)	(١١٧,٦٤٩)	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ الاستثمار ذو الأولوية للاستفادة من فرص الأسواق
(٣٩٩,١٣٤)	(٤٠٠,٠٠٠)	حاضنات الأعمال التجارية للمشاريع التجارية للسيدات الأفريقيات
(٢٦١,٧٠٥)	(٤١٢,٤٠٤)	التعاون الإنمائي السويدي
-	(١٥٦,٨٥٤)	تعزيز قدرة الكوميسا في مجال تحليل السياسات التجارية والبحث والتدريب بهدف تعميق التكامل الإقليمي والمشاركة في الاقتصاد العالمي (تريديكوم ١١)
(١٧,٤٠٢,٠٥٤)	(١٤,١٤٩,٧٨٦)	إجمالي المصروفات: الممولة بالمنح
٣١,٢٥٩,٥٣٥	٣٤,٦٠٨,٤٢٩	الحساب الختامي للإيرادات المؤجلة - المنح الحساب الختامي للإيرادات المؤجلة - المنح

بيان التغيرات في الأموال المتراكمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الإجمالي	احتياطي إعادة التقييم	الأموال المتراكمة	أموال الاحتياط	بدولار الكوميسا
٦٤,٧٣٨,٤٢٩	١٨,٠٥٩,٠١٠	٣٦,٧٥٥,٣٧٩	٩,٩٢٤,٠٤٠	حتى ١ يناير ٢٠١٩
٨٧٩,٤٢٢١	-	٨٧٩,٤٢٢١	-	الفاصل في السنة
٩,٥٥١	-	-	٩,٥٥١	الأموال المُستردة من حاضنة الأعمال التجارية للسيدات الأفريقيات
-	-	(٧,٣٨٩,٣٨٦)	٧,٣٨٩,٣٨٦	الأموال المُستلمة في صندوق الاحتياط
-	-	٩٤١,٣٥٣٨	(٨,٩٤١,٣٥٣)	التحويل من صندوق الاحتياط
(٢٠٥,٦٩٨)	-	-	(٢٠٥,٦٩٨)	تحويل إلى الإيرادات (المذكورة (٨-ج))
(٢٥١,٦٠٨)	-	-	(٢٥١,٦٠٨)	تحويل إلى فيمكوم (المذكورة (٨-ب))
-	(٥٤٩,٧٦٣)	٥٤٩,٧٦٣	-	استهلاك احتياطي إعادة التقييم
٦٦,١٧٠,٠٩٦	٥٠٩,٢٤٧١٧	٤٠,٧٣٦,٥٣١	٧,٩٢٤,٣١٨	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٦٦,١٧٠,٠٩٦	٥٠٩,٢٤٧١٧	٤٠,٧٣٦,٥٣١	٧,٩٢٤,٣١٨	حتى ١ يناير ٢٠٢٠
٤,١١١,٣٤٩	-	٤,١١١,٣٤٩	-	فاصل السنة
-	-	(٥,٦٣٢,٢٧٣)	٥,٦٣٢,٢٧٣	الأموال المُستلمة في صندوق الاحتياط
-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	التحويل من صندوق الاحتياط
(١٥٠,٠٠٠)	-	-	(١٥٠,٠٠٠)	تحويل إلى فيمكوم (المذكورة (٨-ب))
٨٥٧	-	٨٥٧	-	إهلاك أصول المنح في السنة السابقة
٧٧,٢٥٥	-	٧٧,٢٥٥	-	استهلاك منحة رأسمالية - تسويات السنة السابقة
-	(٥٣٩,٢٩٧)	٥٣٩,٢٩٧	-	استهلاك احتياطي إعادة التقييم
٧٠,٢٠٩,٥٥٦	١٦,٩٦٩,٩٥٠	٤١,٨٣٣,٠١٦	١١,٤٠٦,٥٩١	حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الكموميسا – الأمانة العامة
بيان التغييرات في الأموال المتراكمة للجنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

استغلال ميزانية ٢٠٢٠	الفعلى ٢٠٢٠	ميزانية ٢٠٢٠ التي تمت مراجعتها	إعادة التخصيص لميزانية ٢٠٢٠ المتعمدة	ميزانية ٢٠٢٠
%٦٦	(٩٦٠,٥٠١)	١,٤٤٦,٢٩٠	(٤٦٥,١٣٨)	١,٩١١,٤٢٨
%٧٩	(٢,٨٧٩,١٢١)	٣,٦٥٢,٣٢١	٧٣,٧٠٠	٣,٥٧٨,٦٢١
%٨٧	(١,٣٠٥,٣٠٠)	١,٥٠٢,٠١٥	٣٨٦,٦٣٨	١,١١٥,٣٧٧
%٧٠	(٦٤٢,٩٦٨)	٩٢٤,٥٠١	(١٤٤,٧٥٠)	١,٠٦٩,٢٥١
%٧٧	(٤٦٥,٥٤٣)	٦٠١,٥٢٢	(١٦٩,٥٠٠)	٧٧١,٠٢٢
%٧٥	(٥٣٣,٣٧٦)	٧١٤,٢٠١	(١٠٤,٨٥٠)	٨١٩,٠٥١
%٩٠	(٥١٥,٣٢٠)	٥٧٣,٠٨٧	٣٧,٧٥٠	٥٢٥,٣٣٧
%٧٤	(٣٦٣,٨٣٢)	٤٩١,٩١٥	(٥٠,٠٠٠)	٥٤١,٩١٥
%٧١	(٧٦٢,٣٥٤)	١,٠٧٥,٢٩٢	٩٩,٣٠٠	٩٧٥,٩٩٢
%٦٩	(٣٤٦,٩٥٨)	٥٠٣,٥٦٥	٧٠٠	٥٠٢,٨٦٥
%٦٤	(١٨٧,٧٦٠)	٢٩٣,٢٥٨	(٧٠,٠٠٠)	٣١٣,٢٥٨
%٧٦	(٢٠٦,٥٣٩)	٢٧٠,١٦٧	(١٤,٥٠٠)	٢٨٤,٦٦٧
%٨٢	(٣٤٨,٣٨١)	٤٢٦,٥٥٣	١٤,٠٠٠	٤١٢,٥٥٣
%٨٠	(١٣٩,٠٩١)	١٧٤,٢٣٠	-	١٧٤,٢٣٠
%٦٦	(٣١٩,٤٤٦)	٤٨٢,٩٦١	-	٤٨٢,٩٦١
%٧٠	(٢٨٤,٣٢٩)	٤٠٣,٨٤٦	٣١,٦٥٠	٣٧٢,١٩٦
%١٨	(١٨,١٧٦)	٩٩,٠٠٠	-	٩٩,٠٠٠
%٢٢	(٢٣,٧٨٦)	١١٠,٠٠٠	-	١١٠,٠٠٠
%٨٢	(١١,٢٣٦,٤٢٧)	١٣,٧٤٤,٧٢٣	(٣٧٥,٠٠٠)	١٤,١١٩,٧٢٣
%٨٣	(٥٨٤,١٦٤)	٧٥,٠٠٠	-	٧٥,٠٠٠
	(١١,٨٢٠,٥٩١)	١٣,٨١٩,٧٢٣	(٣٧٥,٠٠٠)	١٤,١٩٤,٧٢٣

المصروفات

الإدارة التنفيذية	١,٩١١,٤٢٨
الموارد البشرية والشؤون الإدارية	٣,٥٧٨,٦٢١
الميزانية والمالية	١,١١٥,٣٧٧
التجارة والجمارك	١,٠٦٩,٢٥١
البنية التحتية واللوجستيات	٧٧١,٠٢٢
الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية	٨١٩,٠٥١
الشؤون القانونية والمؤسسية	٥٢٥,٣٣٧
مسائل النوع والشؤون الاجتماعية	٥٤١,٩١٥
تكنولوجيا المعلومات	٩٧٥,٩٩٢
المراجعة الداخلية	٥٠٢,٨٦٥
تعبئة الموارد والتعاون الدولي	٣١٣,٢٥٨
التخطيط الاستراتيجي	٢٨٤,٦٦٧
الاتصالات المؤسسية	٤١٢,٥٥٣
مركز موارد المعلومات	١٧٤,٢٣٠
وحدة المباني	٤٨٢,٩٦١
مكتب الاتصال في بروكسل	٣٧٢,١٩٦
وحدة الإحصائيات	٩٩,٠٠٠
اطار المراجعة الخارجية	١١٠,٠٠٠
إضافة: إهلاك الممتلكات والمعدات	
إجمالي المصروفات	
إضافة: تكاليف مالية	

البدء في ميزانية المنح ٢٠٢٠

التزامات ٢٠٢٠ السلفيات إلى الدول الأعضاء / المندوبين الفرعيين / المندوبين المشاركين	التباين	الإنفاق الفعلي في مسودة (٢٠٢٠)	الميزانية المتاحة في ٢٠٢٠ دولار أمريكي	إعادة التخصيص في ٢٠٢٠ (دولار أمريكي)	الميزانية المعتمدة ٢٠٢٠ (دولار أمريكي)	اسم المنحة
١٠٣,٠٠٠	٧٣,٤١١	١٠٧,٤٢٨	١٨٠,٨٣٩	-	١٨٠,٨٣٩	بناء القدرات الإحصائية
-	٣٣٣,٢٨٣	١٩٦,٥٦٩	٥٢٩,٩٥٢	-	٥٢٩,٩٥٢	برنامج المقارنات الدولية
٣٥٧,٣٦١	٣٧٦,٢١١	٦٠,٣٨٤	٤٣٦,٥٩٥	(٤,١٦٣,٩٠٤)	٤٣٦,٥٩٥	برنامج تيسير النقل والممرور العابر
٩,٧٨٣,٣٨٨	٢,٩٨٤,٧٧٤	١,٥١٢,١٩١	٤,٢٨٠,١٤٢	(٤,١٦٣,٩٠٤)	٨,٥٤٤,٠٤٧	برنامج مبادرة التجارة صغيرة الحجم عبر الحدود
٢٠,٨٥٣	٧٢٣,٧٧٦	٥٣٦,٢٢٤	١,٢٥٠,٠٠٠	-	١,٢٥٠,٠٠٠	آلية دعم التكامل الإقليمي
٥٢,٤٧١	٢٥٨,٠٠٢	٦٥٠,٣١٩	٩٠٨,٣٢١	-	٩٠٨,٣٢١	برنامج الأمن البحري
-	٩,٣٦٢,٣٢١	٢,٥٠٣,٠٣٤	١١,٨٦٥,٣٥٥	-	١١,٨٦٥,٣٥٥	برنامج تيسير التجارة
٢,٣١٨,٩٠٩	٢,١٢٠,٩٣٦	٢,١٠١,٧٥٢	٤,٢٢٢,٦٨٨	-	٤,٢٢٢,٦٨٨	تعزيز السوق الإقليمية المُستدامة للطاقة (إيسريم)
-	٣,١٥١,٣١٢	١,٤٠٩,٤١٣	٤,٥٦٠,٧٢٥	(٥٤٢,٣٦٧)	٤,٥٦٠,٧٢٥	تحالف الاتحاد الأوروبي العالمي لتغير المناخ (+)
-	٣١٣,٧٣٣	١١٨,٢٨٧	٤٣٢,٠٢٠	-	٩٧٤,٢٨٧	دعم هيكل السلم والأمن الأفريقية (أبسا)
-	٦٧٨,٥٣٧	٧٧٣,٦٦٣	١,٤٥٢,٢٠٠	-	١,٤٥٢,٢٠٠	مشروع تيسير التجارة في منطقة البحيرات العظمى
٥٠,٠٠٠	١,٨٣٦	١١٧,٦٤٩	١١٩,٤٧٥	-	١١٩,٤٧٥	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/ الاستثمار ذو الأولوية للاستفادة من فرص الأسواق
-	-	٢٢٢,٤٠١	٢٢٢,٤٠١	-	٢٢٢,٤٠١	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - اتفاقية منحة أهداف التنمية الإقليمية
٥٠,٠٠٠	٣٦,٥٩٥	٤٠٠,٠٠٠	٤٣٦,٥٩٥	-	٤٣٦,٥٩٥	حاضنات الأعمال التجارية للمشاريع التجارية للسيدات الأفريقيات
-	٦٩٥,٧٦٢	٢٩٩,١٩٣	٩٩٤,٩٥٤	-	٩٩٤,٩٥٤	الوكالة السويسرية للتعاون الدولي
-	٢٠٠,٠٠٠	-	٢٠٠,٠٠٠	-	٢٠٠,٠٠٠	برنامج بناء القدرات في ثلاثية الكوميسا وأيك والسادك (TCBP2)11
-	١,٣٩٨,٠٥٨	١٥٦,٨٥٤	١,٥٥٤,٩١٢	-	١,٥٥٤,٩١٢	تعزيز قدرة الكوميسا في مجال تحليل السياسات التجارية والبحث والتدريب بهدف تعميق التكامل الإقليمي والمشاركة في الاقتصاد العالمي
١٢,٦٤٠,٩٨١	٢٥,٦٩٩,٠٩١	١٢,٨٣٤,٢٤٠	٣٨,٥٣٣,٣٣١	(٤,٧٠٦,١٧١)	٤٢,٨٠٧,٩٠٧	الإجمالي

القوائم المالية لعام ٢٠١٩ التي تم مراجعتها

خلال العام ٢٠٢١، تم أيضا الانتهاء من المراجعات المالية للأمانة العامة للكوميسا لعام ٢٠١٩. ويسرنا كذلك تسليم القوائم المالية التي تم مراجعتها لعام ٢٠١٩ المستكملة لحسابات الإدارة التنظيمية التي تم تسليمها لكم. ويعود التأخير في استكمال وإصدار القوائم المالية التي خضعت للمراجعة إلى التحديات الناتجة عن تفشى جائحة كوفيد-١٩ المتعلقة بالوصول إلى توثيق المراجعة وإجرائها إفسيرياً عبر الإنترنت من خلال الحد الأدنى من الاحتكاك المباشر بين المراجع والجهة الخاضعة للمراجعة. ومرفق طيه رأى المراجعين.

بيان المسؤولية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية

وفقا للقواعد واللوائح المالية للكوميسا، فإن الأمين العام هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية للأمانة العامة للكوميسا التي تعرض صورة صادقة ونزيهة وتتضمن بيان الموقف المالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيانات الإيرادات والمصروفات، وغيرها من الإيرادات الشاملة والتغييرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية والمذكرات الملحقة بالقوائم المالية التي تشمل ملخصا لسياسات محاسبية مهمة وغيرها من المذكرات الإيضاحية طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ومتطلبات معاهدة الكوميسا والقواعد واللوائح المالية. كذلك فإن الأمين العام هي المسؤولة عن أنواع المراقبة الداخلية التي ترى أنها ضرورية للتمكين من إعداد البيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة إما بسبب التعرض للاحتيال أو الخطأ وكذلك للحفاظ على السجلات المحاسبية الكافية والإبقاء على نظام لفعال لإدارة المخاطر.

وقد أجرت الأمين العام تقييماً لقدرة الأمانة العامة على الاستمرار باعتبار ذلك أحد الاهتمامات القائمة، ولا ترى سبباً للاعتقاد بأن المؤسسة لن تكون غير قادرة على الاستمرار خلال السنة المقبلة. وتتمثل مسؤولية المراجع في الإبلاغ حول ما إذا كانت القوائم المالية تعرض صورة صادقة ونزيهة وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به على النحو الموضح أعلاه.

اعتماد القوائم المالية

اعتمدت الأمين العام القوائم المالية للأمانة العامة للكوميسا بتاريخ ٠٥ مايو ٢٠٢١، حيث تم التوقيع عليها باسم:

تشيليشى ميونندوكاويويوي

الأمين العام

تقرير المراجع المستقل

إلى: عضو الأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأى

قمنا بمراجعة القوائم المالية للأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ("الأمانة العامة")، الموضحة في الصفحات من رقم ١٦ إلى رقم ٦٨، والتي تشمل بيان الموقف المالى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيانات الإيرادات والمصروفات وغيرها من الإيرادات الشاملة، والتغييرات في الأموال المتراكمة والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والمذكرات الملحقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وحسب رأينا، فإن القوائم المالية تعرض صورة صادقة ونزيهة للموقف المالى للأمانة العامة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأدائها المالى والتدفقات النقدية خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالى ومتطلبات معاهدة الكوميسا والقواعد واللوائح المالية.

أساس اتخاذ الرأى

قمنا بإجراء المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. ويرد المزيد من التوصيف لمسؤولياتنا في ظل هذه المعايير ضمن مسؤوليات المراجع عن المراجعة الواردة في القسم الخاص بالقوائم المالية من تقريرنا. ونحن مستقلين عن الأمانة العامة طبقاً لمجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين (مدونة قواعد السلوك الدولية للمحاسبين المهنيين، بما في ذلك المعايير الدولية المستقلة - كود مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين)، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية في زامبيا. كما أننا قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لكود مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين. وإننا على قناعة بأن أدلة المراجعة التى حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لرأينا.

كيه. بي. إم. جي. - المحاسبون القانونيون ٢٠٢١

مايا تشيبوايامبوكونا AUD/F000861

الشريك المسؤول عن التوقيع نيابة عن مؤسسة كيه. بي. إم. جي.

٢٠١٨	٢٠١٩	المذكورة	بدولار الكوميسا
			الأصول
			الأصول غير المتداولة/غير الجارية
٢٩,٤١٣,٥٣٨	٢٨,٥٥٢,٧٠٥	٦	ممتلكات ومعدات
٢,٣٥٤,٩٥٣	٢,٣٧٣,٧٧٦	٧	الاستثمار في الأسهم
٤,١٧٣,٢٤٦	٣,١٥٦,٧٧٤	(٨ - أ)	خطة دفع المستحقات واجبة السداد من مساهمات الدول الأعضاء
<u>٣٥,٩٤١,٧٣٧</u>	<u>٣٤,٠٨٣,٢٥٥</u>		الإجمالي: الأصول غير المتداولة/غير الجارية
			الأصول المتداولة/الجارية
١٣,٥٠٨,٦٥٧	١٨,٧٠٤,٥١٥	(٨-ب)	المستحقات واجبة السداد من مساهمات الدول الأعضاء
١,٠٩٩,٧١٧	١,٠١٩,٩٤٥	(٩-أ)	المبالغ مستحقة السداد من جهات الكوميسا الأخرى
٣٠٨,٥٢٩	٣٠٨,٥٢٩	(٩-ب)	المبالغ مستحقة السداد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى
٩٤٣,٩٩٢	٦٠٤,٦٣٦	١٠	غيرها من المستحقات
١٧,٧٨٠,٢٥٩	١٦,٧٠١,٧١٨	١١	النقد ومُعادلات النقد
<u>٣٣,٦٤١,١٥٤</u>	<u>٣٧,٣٣٩,٣٤٣</u>		إجمالي الأصول المتداولة/الجارية
<u>٦٩,٥٨٢,٨٩١</u>	<u>٧١,٤٢٢,٥٩٨</u>		إجمالي الأصول
			الخصوم والأموال المتراكمة
			الاحتياطيات والأموال المتراكمة
٩,٩٢٤,٠٤٠	٧,٩٢٤,٣١٨	(١٢ - أ)	صندوق الاحتياط
٣٦,٧٥٥,٣٧٩	٤٠,٧٣٦,٥٣١		الأموال المتراكمة
١٨,٠٥٩,٠١٠	١٧,٥٠٩,٢٤٧		احتياطي إعادة التقييم
<u>٦٤,٧٣٨,٤٢٩</u>	<u>٦٦,١٧٠,٠٩٦</u>		إجمالي الاحتياطيات والأموال المتراكمة
			الخصوم غير المتداولة/غير الجارية
٥٦٥,٣٦٨	٥٤٤,٦٤٤	١٣	منح رأس المال
<u>٥٦٥,٣٦٨</u>	<u>٥٤٤,٦٤٤</u>		إجمالي الخصوم غير المتداولة/غير الجارية
			الخصوم المتداولة/الجارية
١٤٩,١٣٥	٢٧٢,٤٥٣	١٤	مبالغ التجارة مُستحقة السداد

٢,٤٥٦,٤٠٧	٢,٣٤٤,٧٢٠	(٩-د)	المبالغ مُستحقة السداد لجهات ومؤسسات الكوميسا
٩١١,٩٥٢	٩٨٤,٧٠٢	(٩-هـ)	دائنو صندوق الاستئمان
٥,٣٧٠	١١,٥٩٠	١٥	استحقاقات ما بعد التعيين
٧٥٦,٢٣٠	١,٠٩٤,٣٩٣	١٦	الأموال المترakمة والامتيازات
<u>٤,٢٧٩,٠٩٤</u>	<u>٤,٧٠٧,٨٥٨</u>		إجمالي الخصوم المتداولة/الجارية
<u>٤,٨٤٤,٤٦٢</u>	<u>٥,٢٥٢,٥٠٢</u>		إجمالي الخصوم
<u>٦٩,٥٨٢,٨٩١</u>	<u>٧١,٤٢٢,٥٩٨</u>		إجمالي الخصوم والأموال المترakمة

بيان الإيرادات والمصروفات وغيرها من الإيرادات الشاملة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	مذكرة	بدولار الكوميسا
الإيرادات			
١٣,٨٧٣,٦١٢	١٤,٣٤٥,٠١٨	(٨-ب)	مساهمات الدول الأعضاء
٢,٢٦٤,٢٢٣	٥٠٨,٩٤٠	(٨-ج)	مساهمات الدول الأعضاء الأخرى
٥٣,٨٣٠	١٠٩,٥٠٢	(١٧-أ)	مساهمات النفقات العامة من المنح
٦٠٦,٧٦٤	٤٤٦,٧٧٠	(١٧-ب)	إيرادات أخرى
<u>١٦,٧٩٨,٤٢٩</u>	<u>١٥,٤١٠,٢٣٠</u>		إجمالي الإيرادات
المصروفات بحسب المهام			
(٢,٦٥٠,٦٨٩)	(١,٩٣١,٣٠١)		الإدارة التنفيذية
(٣,٧٠٨,٩٣٥)	(٣,٢٦٩,٩٨٢)		الموارد البشرية والشؤون الإدارية
(١,٦٤٧,٦٤٦)	(١,٦١٢,٨٤٧)		الميزانية والمالية
(١,٢٤٨,٣٩٩)	(٩٣٣,٢٠٠)		التجارة والجمارك
(٥٨٤,٧٧٦)	(٥٨٩,٠٨٧)		البنية التحتية واللوجستيات
(٦٥٧,٦١٧)	(٦٥٣,٠٤٦)		الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية
(٥١١,٧٩١)	(٤٠٧,١٤٥)		الشؤون القانونية والمؤسسية
(٥٠٨,٦٨٦)	(٣٣٠,٣٦٨)		مسائل النوع والشؤون الاجتماعية
(١,٠٢٢,٦٨١)	(٧٨٧,٧٠٨)		تكنولوجيا المعلومات
(٣٥١,٦٥٢)	(٣٩٣,٨٩٣)		المراجعة الداخلية
(١٩٤,٨٥٥)	(٢٠٩,١٥٧)		التخطيط الاستراتيجي والبحث
(٢٢٠,٨١٥)	(١٧٠,٩٨١)		تعبئة الموارد والتعاون الدولي
(٣٣٠,٥٤٠)	(٣٥٠,٦٠٥)		العلاقات العامة
(١٤٣,٤٧٦)	(١٥٠,٧٢٧)		مركز موارد المعلومات
(٣٤١,٧٠٠)	(٢٩٥,٢٧٠)		وحدة المباني
(٣٣٢,١٦٣)	(٣٢٣,٦٩٥)		مكتب الاتصال في بروكسل
(٣٦٣,٠٩٠)	(٥٠,٥٨١)		إطار المراجعة الخارجية
(١,٠٢٠,١١٢)	(١,٠٢٤,١٠٢)	٦	إهلاك الممتلكات والمعدات
<u>(١٥,٨٣٩,٦٢٣)</u>	<u>(١٣,٤٨٣,٦٩٥)</u>	(١٨-أ)	أجمالي المصروفات

٥٩٩,٤٦٩	٣١٥,٥٠٢	١٩	إيرادات المالية
(٢٨٦,٠٠١)	(٣٦٢,٦١٥)	٢٠	تكاليف المالية
٣١٣,٤٦٨	(٤٧,١١٣)		
١,٢٧٢,٢٧٤	١,٨٧٩,٤٢٢		فائض التشغيل
			الإيرادات الشاملة الأخرى
			البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا كأرباح أو خسائر
(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٤٩,٧٦٣)		استهلاك احتياطي إعادة التقييم
(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٤٩,٧٦٣)		الإيرادات الشاملة الأخرى
٧٢٢,٥١١	١,٣٢٩,٦٥٩		

حسابات الإدارة التنظيمية لسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بيان التغييرات في الأموال المتراكمة والاحتياطيات

بدولار الكوميسا		صندوق الاحتياط		الأموال المتراكمة		احتياطى إعادة التقييم		الاجمالى	
حتى ١ يناير ٢٠١٨	١٠,١٠٠,٦٠٧	٣٧,٠٨٨,١٤٤	١٨,٦٠٨,٧٧٣	٦٥,٧٩٧,٥٢٤					
فائض السنة	-	١,٢٧٢,٢٧٤	-	١,٢٧٢,٢٧٤					
الأموال المُستلمة في صندوق الاحتياط	١٠,٥٣٣,٤٤٨	(١٠,٥٣٣,٤٤٨)	-	-					
تحويل من صندوق الاحتياط	(٨,٣٧٨,٦٤٦)	٨٧٣٧٨,٦٤٦	-	-					
تحويل إلى الإيراد (مذكرة (ج-٨))	(٢,٢٦٤,٢٢٣)	-	-	-					(٢,٢٦٤,٢٢٣)
تحويل إلى فيمكوم (مذكرة (ب-٨))	(٦٧,١٤٦)	-	-	-					(٦٧,١٤٦)
استهلاك احتياطى إعادة التقييم	-	٥٤٩,٧٦٣	(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٤٩,٧٦٣)					-
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٩,٩٢٤,٠٤٠	٣٦,٧٥٥,٣٧٩	١٨,٠٥٩,٠١٠	٦٤,٧٣٨٧٤٢٩					
حتى ١ يناير ٢٠١٩	٩,٩٢٤,٠٤٠	٣٦,٧٥٥,٣٧٩	١٨,٠٥٩,٠١٠	٦٤,٧٣٨,٤٢٩					
فائض السنة	-	٨٧٩,٤٢٢١	-	٨٧٩,٤٢٢١					
الأموال المُستردة من حاضنة الأعمال التجارية للسيدات الأفريقيات	٩,٥٥١	-	-	٩,٥٥١					
الأموال المُستلمة في صندوق الاحتياط	٧,٣٨٩,٣٨٦	(٧,٣٨٩,٣٨٦)	-	-					
تحويل من صندوق الاحتياط	(٨,٩٤١,٣٥٣)	٩٤١,٣٥٣٨	-	-					
تحويل إلى الإيراد (مذكرة (ج-٨))	(٢٠٥,٦٩٨)	-	-	-					(٢٠٥,٦٩٨)
تحويل إلى فيمكوم (مذكرة (ب-٨))	(٢٥١,٦٠٨)	-	-	-					(٢٥١,٦٠٨)
استهلاك احتياطى إعادة التقييم	-	٥٤٩,٧٦٣	(٥٤٩,٧٦٣)	(٥٤٩,٧٦٣)					-
حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٧,٩٢٤,٣١٨	٤٠,٧٣٦,٥٣١	١٧,٥٠٩,٢٤٧	٦٦,١٧٠,٠٩٦					

الأموال الاحتياطية

تتأني الأموال الاحتياطية من الفائض المتحقق من مساهمات الدول الأعضاء زيادة على المصروفات، والإيرادات الأخرى. وتتراكم هذه الأموال مع مرور الوقت. ويخضع استخدام صندوق الاحتياط لللائحة والقواعد المالية بالكوميسا، وعلى وجه التحديد؛ القاعدتين الماليتين (٤٥)، و (٤٦) وخصوصاً الفقرتين (أ) و (ب) منها. ويتم تمثيل صندوق الاحتياط بقيمة النقد الموجودة في البنك. وتتضمن المذكرة ١٢ التفاصيل المتعلقة بأموال الاحتياط.

الأموال المتراكمة

الأموال المتراكمة هي الإيرادات المُرحَّلة المُعترف بها وصافى مصروفات الأمانة العامة زائد فائض الفترة الحالية. وتعد مستحقات المساهمات المقررة على الدول الأعضاء المستلمة عند نهاية السنة جزءاً من الأموال المتراكمة. ويتم تحويل المبالغ المُستلمة لاحقاً من المساهمات السنوية المقررة على الدول الأعضاء عن السنة السابقة من الأموال المتراكمة إلى صندوق الاحتياط، وذلك اتساقاً مع متطلبات اللائحة والقواعد المالية بالكوميسا.

احتياطي إعادة التقييم

تنشأ مسألة إعادة التقييم من عملية إعادة التقييم المنتظمة التي تُجرى للممتلكات والمعدات، وتمثل الزيادة في المبلغ المُعاد تقييمه على القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في تاريخ إعادة التقييم.

وتُعطي المعايير الدولية للمحاسبة ٤١، ١٦ (الممتلكات والمنشآت والمعدات) خيارين للمحاسبة فيما يتعلق بالفائض الناتج عن إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات:

(أ) إمكانية تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في حقوق الملكية فيما يتعلق بأحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات مباشرةً إلى الأرباح المُحتجزة وذلك في حالة عدم الإقرار بالأصول، حيث يمكن لذلك أن يشمل تحويل الفائض بأكمله في حالة تجنّب الأصول أو التخلص منها؛

(ب) إمكانية تحويل فائض إعادة التقييم المدرج في حقوق الملكية فيما يتعلق بأحد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات مباشرةً إلى الأرباح المُحتجزة في حالة استخدام الأصل من قبل أي جهة أو كيان.

وتستخدم الأمانة العامة الخيار الثاني عن طريق قيد فائض إعادة التقييم في البداية لحساب احتياطي إعادة التقييم وهو احتياطي غير قابل للتوزيع. ويتم في كل سنة التحويل من هذا الاحتياطي إلى الأموال المتراكمة على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل ويتم استبعاد أي رصيد متبقى بمجرد التصرف فيه. ويكون مبلغ الفائض المحول هو الفرق بين الاستهلاك على أساس القيمة الدفترية المُعاد تقييمهما للأصل والاستهلاك على أساس التكلفة الأصلية للأصل.

وفي حالة إذا كان فائض إعادة التقييم يتعلق بأصل غير قابل للاستهلاك مثل الأرض، فإن الأمانة العامة تنظر في الظروف المتعلقة بهذا الأصل. على سبيل المثال، إذا كانت الحالة هي أن الأمانة العامة تقوم بتشغيل مبنى مقام على تلك الأرض فإنه يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم ذى الصلة بالأرض إلى الأموال المتراكمة حيث يتم استهلاك المبنى.

أما في حالة انخفاض القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة التقييم، فيتم الإقرار بالنقص ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الحد الذي يشمل أي رصيد دائن موجود في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل، ويتم عقب ذلك الإقرار بالنقص المتبقى ضمن الأرباح أو الخسائر.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	مذكرة	بدولار الكوميسا
١,٢٧٢,٢٧٤	١,٨٧٩,٤٢٢		فائض السنة
التسويات لكل من:			
١,٠٢٠,١١٢	١,٠٢٤,١٠٢	٦	- الإهلاك
٥,٩٩٠	-	٦	- الخسارة الناتجة عن التخلص من ممتلكات ومعدات
(٣٥٥,٤٤٩)	(٣٠٥,٣٣٥)	١٩	- إيرادات الفائدة
(١٩,٥٢٤)	(٢,٨٠٢)	١٧	- إيرادات أرباح العلاوة
(٢,٣٣١,٣٦٩)	(٤٤٧,٧٥٥)		- الحركة غير النقدية في صندوق الاحتياط
٦١١,٠٧١	-		- البند ٩ من المعيار الدولي لإعداد التقارير إصدار مخصص العام السابق
٢٠٣,١٠٥	٢,١٤٧,٦٣٢		
التغييرات في:			
٣١١,٠٠٦	(٤,١٧٩,٣٨٦)		- استحقاقات مساهمات الدول الأعضاء
-	(١٨,٨٢٣)		- الاستثمار في الأسهم
٢,٠٤٩,٨٢٩	٧٩,٧٧٢		- المبالغ مُستحقة السداد من مؤسسات الكوميسا
(٢٢٥,٠٤٦)	-		- المبالغ مُستحقة السداد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى
(١٣٧,١٢٠)	٣٣٩,٣٥٦		- مُستحقات أخرى
(٢٧,٩٢٧)	(٢٠,٧٢٤)		- منح رأس المال
(١٣٤,٨١٠)	١٢٣,٣١٨		- مبالغ التجارة مُستحقة السداد
٤١٨,٥٤٨	(١١١,٦٨٧)		- المبالغ المُستحقة لصالح مؤسسات الكوميسا الأخرى
(٧,٤٩٠)	٧٢,٧٥٠		- دائنو صندوق الاستئمان
(١٢٢,٦٠٣)	٦,٢٢٠		- استحقاقات ما بعد التعيين
١٠٩,٥٤٦	٣٣٨,١٦٣		- الأموال المتركمة والامتيازات
٢,٤٣٧,٠٣٨	(١,٢٢٣,٤٠٩)		
٣٥٥,٤٤٩	٣٠٥,٣٣٥		الأموال المُستلمة من الفوائد
٢,٧٩٢,٤٨٧	(٩١٨,٠٧٤)		صافي النقد المُستخدم الناتج عن الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية			
١٩,٥٢٤	٢,٨٠٢	١٧	الأرباح المُستلمة
١,٨١٠	-		عائدات التخلص من المعدات
(٣٧٩,٩٠٠)	(١٦٣,٢٦٩)	٦	حيازة الممتلكات والمعدات

	<u>(٢٥٨,٥٦٦)</u>	<u>(١٦٠,٤٦٧)</u>		صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية
	٢,٤٣٣,٩٢١	(١,٠٧٨,٥٤١)		صافي (النقص) / الزيادة في النقد ومُعادلات النقد
	<u>١٥,٣٤٦,٣٣٨</u>	<u>١٧,٧٨٠,٢٥٩</u>	١١	النقد ومُعادلات النقد في بداية السنة
	<u>١٧,٧٨٠,٢٥٩</u>	<u>١٦,٧٠١,٧١٨</u>		النقد ومُعادلات النقد عند نهاية السنة



مقر الأمانة العامة للكوميسا 
شارع بن بيللا روود
ص.ب: ٣٠٠٥١ - لوساكا - زامبيا

+260 211 229725/32 

www.comesa.int 

info@comesa.int 

[Facebook.com/COMESA](https://www.facebook.com/COMESA) 

[@twitter.com/comesa_lusaka](https://twitter.com/comesa_lusaka) 